جـامعــة قاصــدي مــربــاح ورقلـــة

كلية الحقوق و العلــوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

شعبة : العلوم السياسية

تخصص : تنظيم سياسي وإداري

تنظيم المرحلة الانتقالية في الجزائر

بين الارادة الشعبية و الشرعية الدستورية

بين أفريل 2019 وديسمبر 2019

من إعداد الطالب :

ناجية بالهاني

تحت إشراف الأستاذ :

د/مسلم بابا عربي

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية	الصفة
د/عائشة ادير	رئيسا
د/مسلم بابا عربي	مشرفا و مقررا
د/محمد الصالح بوعافية	مناقشا

نوقشت و أجيزت يوم:2020/09/16

السنة الجامعيـــة 2020/2019

جامعــة قاصــدي مــربــاح ورقلـــة

كلية الحقوق و العلـوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

شعبة : العلوم السياسية

تخصص : تنظيم سياسي وإداري

تنظيم المرحلة الإنتقالية في الجزائر

بين الإرادة الشعبية و الشرعية الدستورية

بين أفريل 2019 وديسمبر 2019

من إعداد الطالبة :

ناجية بالهاني

تحت إشراف الأستاذ :

د/مسلم بابا عربي

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية	الصفة
د/عائشة ادير	رئيسا
د/مسلم بابا عربي	مشرفا و مقررا
د/محمد الصالح بوعافية	مناقشا

نوقشت و أجيزت يوم:2020/09/16

السنة الجامعيـــة 2020/2019

الإهداء

إلى أبوي الكريمين

إلى أمي التي أنجبتني

إلى أمي التي ربتني

إلى أمي التي أنجبت لي إخوة لا يكررهم الزمن

إلى إخوتي وأخواتي وزوجاتهم وأزواجهم وأبنائهم كل باسمه

إلى أخت لم تلدها أمي وصاحبة فضل عليا

سهام

إلى رفيقاتي في دروب تحصيل العلم

شكر وعرفان

لا ينكر فضل صاحب فضل *إلا جاحد*

شكرا لكل أساتذتي الكرام الذين تدرجت على أيديهم في كل أطواري الدراسية

شكرا لكل أساتذة قسم العلوم السياسية

شكر خاص إلى أستاذي المشرف

الذي أشرف على هذا العمل وقومه وأعاد بناء أفكاره

وترتيبه و ساندني وأشرف على اخراجه

أيضا

شكر خاص للأستاذ فيصل بالديار

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على معرفة مدى تأثير الإرادة الشعبية في الجزائر الممثلة في الحراك الشعبي على الشرعية الدستورية، ومعرفة أهم المواد التي اعتمدت لتسيير المرحلة الانتقالية، وكيف فرضت السلطة الفعلية تنفيذ المادة 102 من أجل تنحية الرئيس من الحكم تلبية للإرادة الشعبية، ولكنها رفضت تطبيق المادتين 07 ،08 التي تعطي للشعب القرار من أجل تحديد من يحكمه، لأنه في حالة غياب السلطة الشرعية تعود كلمة الفصل إليه، وارتبط الخلاف بين الجيش والحراك أيضا في الآليات القانونية التي يجب أن توفرها من أجل إعادة بناء الحياة السياسية، فالحراك يرى أنه يجب التخلص من النظام القديم وكل رموزه تم البدء بالحوار الوطني لتأسيس دولة مدنية بعيدا عن حكم العسكر، بينما فرض الجيش إجراء الانتخابات الرئاسية بعد أن اتخذ بعض الإجراءات (اللجنة الوطنية المستقلة الانتخابات ،وتعديل قانون الانتخابات)،كل هذا تحت اشراف اللهيئة الوطنية للوساطة والحوار، التي كان يطالب بها الحراك الشعبي من أجل اقناعه بشرعية الانتخابات التي حدد موعدها، والحراك يرفض كل الشخصيات التي ترشحت للانتخابات ويعتبرها امتدادا للنظام السابق.

Résumé de l'étude :

Cette étude dépend de savoir dans quelle mesure la volonté populaire en Algérie représentée dans le mouvement populaire affecte la légitimité constitutionnelle،et de connaître les articles les plus importants qui ont été adoptés pour conduire la phase de transition ،et comment l'autorité actuelle a imposé la mise en œuvre de l'article 102 afin de destituer le président du gouvernement en réponse à la volonté populaire، mais elle a refusé d'appliquer les articles 07 08،qui donne au peuple la décision afin de déterminer qui le gouverne، car en l'absence d'autorité légitime le mot de séparation lui revient, et le différend entre l'armée et le mouvement est également lié aux mécanismes juridiques qui doivent être fournis pour reconstruire la vie politique،le mouvement estime donc que le système doit être éliminé L'ancien et tous ses symboles ont commencé par un dialogue national pour établir un État civil loin du régime militaire،tandis que l'armée a imposé des élections présidentielles après avoir pris certaines mesures (la Commission électorale nationale indépendante et l'amendement de la loi électorale)،le tout sous la supervision de la Commission nationale de médiation et de dialogue،qu'elle réclamait. Le mouvement populaire، afin de le convaincre de la légitimité des élections qui ont été programmées،et le mouvement rejette toutes les personnalités qui se sont présentées aux élections et les considère comme une extension du régime précédent.

The abstract :

This study depends on knowing the extent to which the popular will in Algeria represented in the popular movement affects the constitutional legitimacy، and to know the most important articles that were adopted to conduct the transitional phase، and how the actual authority imposed the implementation of Article 102 in order to remove the president from the government in response to the popular will، but it refused to apply Articles 07، 08، which gives the people the decision in order to determine who governs it، Because in the absence of the legitimate authority، the word of separation belongs to him، and the dispute between the army and the movement was also linked to the legal mechanisms that must be dispute between the army and the movement was also linked to the legal mechanisms that must be provided in order to rebuild political life the movement believes that the old regime and all its symbols must be eliminated. A national dialogue has been initiated to establish a civil state away from the rule of the military، while The army imposed the holding of presidential elections after it had taken some measures (the Independent National Elections Commission، and the amendment of the election law)، all of this under the supervision of the National Commission for Mediation and Dialogue, which the popular movement was demanding in order to convince it of the legitimacy of the elections that have been set for its date، and the movement rejects all the figures who ran For the elections and considers it an extension of the previous regime

مقـــدمـــــة

مقدمة

شكل حدث الحراك الشعبي بالجزائر لحظة سياسية مهمة في مسار الدولة الجزائرية الحديثة حيث عبرت المسيرات الشعبية التي انطلقت في 22 فيفري 2019 عن نقلة نوعية في الوعي السياسي المواطنين، فعلى الرغم من كون السبب الرئيس الذي دفع بالمتظاهرين لاحتلال الشارع هو طرح محيط الرئيس بوتفليقة لمشروع العهدة الخامسة، مشروع اعتبره الجزائريون مخيبا للآمال ومهينا في حق الجزائر حيث عرفت العهدة الرابعة المنقضية غياب شبه تام للرئيس بسبب وضعه الصحي المتردي، وعلى الرغم من كون مشروع العهدة الخامسة هو المحرك الرئيسي للاحتجاجات،إلا أن نسق المطالب الشعبية أخذ في التصاعد ليلامس سقف التغيير الجذري للنظام ومحاسبة المسؤولين المتسببين في هذا الوضع.

كان من النتائج المباشرة للضغط الشعبي الذي فرضه الحراك الشعبي، أن تقدم الرئيس بوتفليقة استقالته يوم الثاني من أفريل 2019، استقالة تبعها تفعيل الأحكام الدستورية المتصلة بحالة الشغور المنصوص عليها في المواد 102، 103، و104 من الدستور، ولأن الحراك الشعبي كانتفاضة شعبية كان يتطلع لإحداث القطيعة مع المنظومة السياسية السابقة فقد شكل الاحتكام إلى مواد الدستور الساري نوعا من الاستقطاب بين من اعتبر ذلك نوعا من الركون لإرادة السلطة الفعلية في استخدام الأطر الدستورية لتقليص هامش التغيير وحصر المسار السياسي في عملية انتخاب رئيس جديد تحت إشراف نفس المؤسسات والقوانين الموروثة، وبين من اعتبر أن مسار التغيير لابد أن يراعي الترتيبات الدستورية مخافة الوقوع في الفراغ المؤسساتي.

إن موضوع هذه المذكرة هو البحث في طبيعة الترتيبات الدستورية المنتهجة خلال المرحلة السياسية الانتقالية الممتدة من استقالة الرئيس السابق 2 افريل 2019 إلى غاية انتخاب رئيس جديد في 12 ديسمبر 2019، من حيث استجابتها لإرادة التغيير المعبر عنها، وتوافقها مع متطلبات المرحلة، فبانقضاء الآجال الدستورية المنصوص عليها في المادة 102، وفشل الحكومة في تنظيم انتخابات 4 جويلية 2019 أصبح التمسك بالمقتضيات الدستورية النصية غير ممكنا وغير مستجيب لمتطلبات التغيير، الأمر الذي استدعى المزيد من الإجراءات السياسية المرافقة والاجتهادات الدستورية.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الدراسة في معرفة مدى قدرة النظام السياسي الجزائري على التعامل من الناحية الدستورية مع الأزمة التي يمر بها النظام السياسي، وكذا الآليات القانونية التي سيلجأ إليها لحل الازمة التي تمر بها البلاد، وما إذا كانت المؤسسات الدستورية لوحدها قادرة على معالجة الأزمة أم يجب استحداث مؤسسات جديدة تعمل على التكفل بها وإرساء دعائم قانونية جديدة لتسيير المرحلة الانتقالية،

ومدى استفادة الجزائر من التجربة التي مرت بها مع مطلع التسعينيات، وتجارب الربيع العربي ،كما ستمكننا من التعرف على أهم الفاعلين في المرحلة الانتقالية، ومن هو صانع القرار الحقيقي في الجزائر

وأيضا معرفة مدى تأثير الإرادة الشعبية على النظام السياسي، وما إذا كانت الإرادة الشعبية سببا رئيسيا في اتخاذ القرارات الهامة حول النظام السياسي، أم أنه اتخذها فقط كذريعة من أجل التغطية على أمور أخرى، أو تمرير سياسات تحت طائلة عملية التحول الديمقراطي.

الهدف من الدراسة :

شهدت الجزائر منذ الاستقلال عدة أزمات سياسية كادت تعصف بكيان الدولة الجزائرية، ولولا حنكة السياسيين الجزائريين لما استطاعت أن تتخطاها بطرق مختلفة، والهدف من الدراسة يكمن في أنها تلقي الضوء على الأزمة السياسية الحالية في الجزائر، وكيف استطاع النظام أن يتجاوزها والطريقة التي تم بها معالجتها داخل النظام السياسي، وكما أنه يوجد تفاصيل كثير يجب علينا التطرق لها ومعرفة الفواعل الرسمية وغير الرسمية والأسباب والنتائج ....و قمنا بدراسة الأزمة السياسية الحالية التي مر بها النظام السياسي الجزائري، لأنها لا تشبه أي من الأزمات السابقة، كونها كادت بحق أن تعصف بالنظام، ولكنه استطاع أن يتعامل معها ويعيد بناء نفسه من جديد والاستمرار، واختيارنا هذا يعود إلى أهمية المرحلة التي حدثت فيها الأزمة كونها مست العديد من دول العالم العربي إلا النظام السياسي الجزائري.

مبررات اختيار الدراسة :

ينصب اهتمام العديد من المحللين السياسيين، الذين أرادوا دراسة الحراك الشعبي على تحليل الأحداث من خلال معرفة الأسباب والدوافع التي أدت إلى خروج الشعب الجزائري بهذه الأعداد الكبيرة، حيث لم يسبق أن شهدت الجزائر مثل هذه المظاهرات رغم الوجود الدائم للاحتجاجات الشعبية المتفرقة، التي تظهر في كل مرة هنا وهناك وعبر كامل التراب الجزائري، ولها مطالب غالبا ما تكون اجتماعية، إلا الحراك الشعبي في 22 فيفري فقد كان سابقة لا مثيل لها.

تختلف الأزمة التي عاشتها عن بقية الأزمات السابقة، في كون مطالب الحراك هذه المرة سياسية محضة، لذلك ستشمل الدراسة الوضع السياسي الذي تمر به الجزائر في الوقت الحالي ومدى تأثيره على بقية النواحي الأخرى وإذا ما كان فعليا السبب الحقيقي وراء خروج الحراك الشعبي، أم أنه جزئية من الجزئيات التي كانت السبب في خروج الحراك، وشكلت مجتمعة انفجار، أو ثورة الشارع الجزائري الذي كان يغلي منذ سنوات طوال.

الدراسات السابقة :

هناك عدة دراسات تناولت الأزمات التي تعرض لها النظام السياسي جزائري منذ نشأته ،وكيف تمت معالجتها والفواعل الأساسيين في تلك الأزمات والحلول السياسية والدستورية التي عالجت بها ،أما الأزمة السياسية الأخيرة، فالنظام لم يكن يتوقع حدوثها ،ولم يتم بعد دراستها وتحليلها لاختلافها كليا عن باقي الأزمات من حيث الأسباب والفواعل الرئيسين والنتائج لكن هناك بعض الدراسات التي حاولت الاحاطة بالأزمة السياسية ودراستها من كل الجوانب.ويمكننا أن نورد البعض منها كما يلي :

دراسة الأستاذ مبروك كاهي المنشورة في مجلة الحكمة بعنوان إدارة الأزمة (دراسة مقارنة بين المجلس الأعلى للدولة في الجزائر والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر حالة شغور مؤسسات الدولة)، حيث تتحدث الدراسة عن المقارنة في كيفية إدارة الأزمة التي ألمت بالبلدين(الجزائر ،ومصر) بعد شغور مؤسسات الدولة وماهية الأوليات أثناء إدارة الازمة والآليات القانونية التي استخدمتها كلا البلدين لإدارة الأزمة حتى تم إعادة بناء مؤسسات الدولة وعودة الحياة السياسية لطبيعتها. [1]

ودراسة للأستاذين فوزية قاسي وعربي بومدين، بعنوان:"العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري" ،حيث تتميز النظم السياسية في أغلب دول عالم الثالث بسيطرة المؤسسة العسكرية بصفة أو بأخرى على نظام الحكم، لتشغل حيزا معتبرا في الحياة السياسية أو كما أسماها بعض الباحثين زرع المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية، والجزائر الدولة الفتية قام فيها الجيش بدور حاسم في تحديد معالم العملية السياسية طوال الفترة الممتدة من الاستقلال إلى وصول بوتفليقة للحكم، سلطت هذه الدراسة الضوء على العلاقة بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وتتناول هذه الدراسة مرحلتين، الأولى منذ الاستقلال حتى مطلع التسعينيات، والثانية منذ وصول بوتفليقة للحكم حتى العهدة الرابعة التي وصفت بتحييد الجيش وتقييد أدواره دستوريا. [2]

دراسة للأستاذ عبد القادر بوعرفة، بعنوان الحراك الشعبي في الجزائر ،الدوافع والعوائق ،مقال في مجلة العلوم الاجتماعية ،جامعة وهران 2 محمد بن أحمد العدد 2019/07 تناولت الدراسة الاحتجاج المدني المعاصر ،يمتاز بوعي أفكاره السياسية واجتناب العنف، فالحراك الشعبي مظهر من مظاهر التطور الحضاري الحديث، لأنه يسعى لاجتناب العنف المسلح كوسيلة للتغيير الجذري. وتتفاوت صوره من مجتمع

---

[1] . مبروك كاهي، إدارة الازمة (دراسة مقارنة بين المجلس الأعلى للدولة في الجزائر والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر ،حالة شغور مؤسسات الدولة)،**مجلة الحكمة**،تصدر عن مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ،العدد 23 ،السداسي الأول،2013.

[2] . فوزية قاسي، عربي بومدين، العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر(بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري)، سياسات عربية، دراسات وأوراق تحليلية، شوهد 2020/09/18 ، https://www.academia.edu/29852235/

لأخر، إلا أن طبيعته لا تتغير لأنه يطالب بتغيير النظام السائد وبناء دولة مدنية تستجيب لمعايير دولة الحق والمواطنة ،وتصبو لتحقيق الحريات العامة وحقوق الإنسان.[3]

الدراسة التي قامت بها الدكتورة أحلام صارة مقدم ،والدكتور بن حوى مصطفى ،تحت عنوان 22 فبراير...الحراك الشعبي في الجزائر ،التي نشرت في مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل تحت اشراف المركز العربي للدراسات ،إلى إبراز الأسباب الحقيقية التي جعلت المواطن الجزائري يخرج للشارع، رفضا للعهدة الخامسة والمطالبة بالإسقاط الفوري للنظام السياسي القائم في الجزائر،بحثا عن التغيير والحرية وتحقيقا للديمقراطية والعدالة الاجتماعية أي بناء دولة القانون ،وذلك تبعا للظروف الإقليمية والمحلية المتوترة والأوضاع الاجتماعية المزرية ،مع إبراز أهم خصائص الحراك الشعبي ،وتحديدا إطاره السلمي الخاص وتجاوزه كل أشكال الاختلاف والتنوع ،إضافة إلى التحديات التي تواجهه والتي فرضت رؤية مستقبلية للتغيير السياسي في الجزائر.[4]

دراسة للأستاذ محمد تناح بعنوان رئاسيات الجزائر 12 ديسمبر 2019 م : النتائج والدلالات، وسيناريوهات الحراك ،وحلول الأزمة، حاولت هذه الورقة تبسيط مجريات الأحداث السياسية في الجزائر بعد انطلاق الحراك الشعبي 22 فيفري ،ضد ترشح الرئيس لعهدة خامسة، وإلى غاية تاريخ إجراء الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر من نفس السنة، كما سلطت الضوء على أسباب تطور مطالب الحراك من إسقاط العهدة الخامسة إلى سقوط النظام السياسي بكل رموزه، ثم ستشرح الأسباب التي أدت إلى استمرار الحراك 10أشهر رغم اقالة الرئيس وستجيب هذه الدراسة على العديد من الاسئلة من بينها :

ماذا حدث بعد تنحية بوتفليقة ؟ ومن استلم السلطة بعده؟ ومن كان الحاكم الفعلي للجزائر طوال الأشهر الماضية ؟ وهل بقي الحراك متماسكا ؟ وكيف كان موقفه من رئاسيات 12 ديسمبر؟[5]

---

[3] . عبد القادر بوعرفة، الحراك الشعبي في الجزائر، الدوافع والعوائق، مجلة العلوم الاجتماعية جامع وهران1، الجزائر،العدد 2019/07، شوهد 2020/09/18 http://www.univ-oran2.dz/images/publication/07-converti.pdf

[4] . أحلام صارة مقدم ،بن حوى مصطفى ،تحت عنوان 22 فبراير...الحراك الشعبي في الجزائر، برلين :المركز العربي للدراسات ،مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل ،المجلد الثاني ،العدد السادس ،أكتوبر 2019. https://democraticac.de/wp-content/uploads/2019/10/

[5] . محمد تناح ،رئاسيات الجزائر 12 ديسمبر 2019 م : النتائج والدلالات ،وسيناريوهات الحراك ،وحلول الأزمة ،مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،مركز الدراسات الاستراتيجية ،15 جانفي 2020 **https://stgcenter.org**

اشكالية الدراسة :

وفق أدبيات التحول الديمقراطي، تعتبر لحظة تنحي الرئيس عن الحكم لحظة فارقة في مسار التغيير السياسي، بحيث تعبر عن ذروة انهيار منظومة الحكم القديمة، وبداية مرحلة الانتقال نحو بناء منظومة جديدة، لذلك تعتبر ترتيبات المرحلة السياسية اللاحقة عن استقالة الرئيس بوتفليقة مهمة في مسار الانتقال السياسي في الجزائر، وبناءا عليه ارتأينا طرح الاشكالية التالية :

هل تعتبر الترتيبات الدستورية المنظمة للمرحلة الانتقالية مستجيبة للمتطلبات الشرعية ومتوافقة مع تطلعات الحراك الشعبي للتغيير السياسي؟

الأسئلة الفرعية :

إن الاشكالية التي قمنا بطرحها تجعلنا نستزيد في طرح الكثير من الأسئلة الفرعية الأخرى، والتي تبحث بدورها عن اجابات يمكن للذين يخوضون غمار البحث العلمي أن يقتربوا ولو جزئيا من الحقيقة، والتي ستطالبهم بالغوص أكثر في غمار هذا الموضوع،ومن هذه التساؤلات ما يلي :

* ما هي طبيعة الترتيبات الدستورية المنظمة للمرحلة الانتقالية؟
* ما هي الاجتهادات التي تم الاستناد إليها في تمديد فترة الرئاسة المؤقتة للدولة؟
* هل يعتبر دور المؤسسة العسكرية المرافق للحراك الشعبي متوافقا مع متطلبات الشرعية الدستورية؟
* ما هي طبيعة الإجراءات السياسية المرافقة لمسار انتخابات 12 ديسمبر 2019؟

حدود الاشكالية :

يمتد الاطار الزماني للدراسة بين افريل 2019 وديسمبر 2019، أين شهدت الجزائر منذ الجمعة 22 فيفري 2019 م، حراكا شعبيا شمل كل أنحاء الجزائر شرقا غربا، شمالا جنوبا، استمر يخرج كل يوم جمعة منذ ذلك التاريخ يطالب برحيل الرئيس حتى رضخ لمطالب الحراك وقدم استقالته في 02 أفريل، ولكن الحراك استمر يطالب بالتغير الجذري، وبرحيل كل رموز النظام، ومحاسبتهم، كما طالب برحيل الجيش عن السلطة، بعد أن ظهر بصفته السلطة الفعلية وفرض اجراء انتخابات رئاسية في 12 ديسمبر 2019.هذه الفترة شهدت فيها الجزائر غياب سلطة قانونية منتخبة بعد استقالة الرئيس القديم، وحتى انتخاب رئيس جديد للبلاد في ديسمبر.

فرضيات البحث :

يمكننا من خلال معالجة موضوع المذكرة أن نثبت أو ننفي صحة الفرضيات التالية :

1 . تعتبر الأحكام الدستورية المنصوص عليها في المادة 102 مقيدة لمسار التغيير السياسي

2 . فرضت الإرادة الشعبية تجاوز القيود الدستورية المفروضة استجابة لمتطلبات المرحلة الانتقالية

3 . يستمد دور المؤسسة العسكرية المرافق لمسار الانتقال السياسي مشروعيته من قراءة موسعة لأحكام الدستور

الاطار المنهجي :

استخدمنا في موضوع دراستنا مجموعة من المناهج العلمية التي ساعدتنا في تقصي الحقائق والعمل بطريقة علمية سليمة، كما يسرت لنا الوصول إلى مجموعة من النتائج، فقد حاولنا البرهنة على صحة أفكارنا التي قدمناها بداية على شكل فرضيات تحتاج إلى اثبات، من أجل ذلك قمنا باستخدام مجموعة من المناهج و الاقترابات، نذكرها كما يلي :

المنهج الوصفي التحليلي : استخدمنا هذا المنهج للتقرب من ظاهرة الحراك الشعبي في الجزائر كونها ظاهرة جديدة لم تعيشها الجزائر من قبل، فقمنا بوصفها ومحاولة معرفة خصائصها، وبما أن الحراك في الأصل هو ثورة سلمية، كظاهرة فريدة لم يسبق أن شهدتها أي دولة من الدول التي شملتها الثورات العربية، لذلك كان لزاما علينا معاينة و دراسة الظروفها المحيطة بها، ومحاولة التقرب منها وكشف الحقائق التي يمكن أن تحتمل أكثر من قراءة، لموقف أو مجموعة من الأفراد ومحاولة تسجيل ما تحمله من دلالات وخصائص تجعلها تنفرد بها عن غيرها من الظواهر المشابهة، وربما إعطاؤها تسميات تختلف عن تلك التي تعودنا وجودها ليتم تصنيفها بشكل مختلف عن التصنيفات التقليدية.وبذلك سمي الحراك الشعبي في الجزائر،.

منهج دراسة حالة : استخدمنا هذا المنهج في دراسة ظاهرة الحراك الشعبي في الجزائر، الذي يعد شكلا مختلفا عن الثورات التي شهدتها الدول العربية من ثورات الربيع العربي منذ 2011، كما حاولنا معرفة الأسباب التي أدت إلى الحراك الشعبي و التعمق في دراسة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية... المحيطة بالنظام السياسي وجمع البيانات والمعلومات عن الوضع القائم، ثم تحليل النتائج التي تحصلنا عليها لكي نصل إلى ما نصبوا إليه من الدراسة كما يمكننا أيضا أن نصل إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمعات التي تنتمي إليها الجزائر على أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الجزائري،

الاقتراب القانوني المؤسساتي : درسنا دور مؤسسات الدولة التي حاولت ادارة المرحلة الانتقالية بالآليات القانونية المتاحة، وربما استحداث آليات قانونية جديدة يمكنها تسهيل عمل مؤسسات الدولة بما يتناسب مع مقتضيات المرحلة ومعرفة مدى كفاءة هذه المؤسسات، بالمقابل كيف استطاعت فرض قراراتها بقوة القانون.وإلى أي مدى تمكنت من القيام بالمهام المنوطة بها وهل كانت صاحبة قرار في اتخاذ

الاجراءات اللازمة لتسير المرحلة الانتقالية أم كانت تحت ضغط أي جهة تفرض عليها أجندة زمنية معية لتحقيق الأهداف المسطرة .

اقتراب الجماعة : استخدمنا هذا الاقتراب لمعرفة مدى الترابط بين أفراد النظام السياسي، وكيف استطاع البقاء في الحكم رغم كل المشاكل التي يعاني منها، وكيف استطاع أن يتدبر أمور الحكم رغم مرض الرئيس، كما استطاع أن يؤسس لمرحلة انتقالية بالمعايير التي يريدها رغم رفض الحراك لكل ما قامت به السلطة الفعلية في البلاد. واعتمادا على سلسلة العلاقات التي كانت تربط بين الرئاسة ورجال الأعمال والسياسيين، وكيف كان تأثيرها على القرارات السياسية.

مصطلحات البحث :

تمت العديد من المصطلحات التي تتعلق بموضوع دراستنا، ولكننا اخترنا أهمها وأكثرها تداولا خاصة الجديدة منها، وهي كالتالي :

الحراك الشعبي : هو احتجاجات شعبية سلمية مستمرة خرج خلالها المتظاهرون يطالبون بتحسن الأوضاع السياسية في البلاد، ورحيل النظام السياسي وكل رموزه.

الإرادة الشعبية : قرارات الشعب بما يتناسب مع الظروف التي يعيشها ويرى فيها الحلول المناسبة للوضع الذي تعيشه البلاد، وتستند إلى فرض قراراتها على قوة التلاحم بين أفراد الشعب.

السلطة الفعلية : هي سلطة الظل أو السلطة الحاكمة الفعلية في البلاد والتي تقوم بتسيير كل شؤون البلاد بصفة غير مباشرة لأنها لا تظهر للعيان بصفتها سلطة حاكمة بل تتخذ أي صفة أخرى.

المرحلة الانتقالية : هي المرحلة الفاصلة في عملية التحول الديمقراطي ،حيث يقرر خلالها النظام اكمال عملية الانتقال الديمقراطي وبناء اسس النظام الديمقراطي أو التوقف والتراجع عن عملية التحول والعودة إلى النظام التسلطي.

الدستور المؤقت : هو مجموعة القوانين التي تسيير بها المرحلة الانتقالية، حيث يتم تعطيل العمل بالدستور، إلى أن يتم اقرار الإجراءات المناسبة لإدارة المرحلة الانتقالية، وغالبا ما تكون هذه القوانين محتواة في دستور البلاد، كما يكون الدستور المؤقت الحجر الأساس عند إعادة النظر في الدستور القديم أو في حالة اصدار دستور جديد للبلاد.

خطة البحث :

قسمنا هذا العمل إلى ثلاثة فصول ويحوي كل فصل مجموعة من المباحث والمطالب،حيث تطرقنا في موضوعنا تنظيم المراحل الانتقالية بين الارادة الشعبية والشرعية الدستورية ،في فصله الأول إلى محاولة التأصيل النظري لأهم مصطلحات البحث حيث قمنا بالتعريف ببعض المفاهيم المتشابهة مثل التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي وأهم مراحله وأسبابه وأنواعه كما حاولنا الفصل بينه وبين بعض المفاهيم المتشابه مثل الإصلاح السياسي،كما حاولنا التقرب من الإرادة الشعبية والمراحل الانتقالية وتقديم تعاريف

لها وكل ما يحتويه الفصل النظري من مفاهيم للإحاطة بموضوع دراستنا(الثورة الشعبية والانتفاضة الشعبية، الظروف الاستثنائية، حالة الطوارئ ...)

أما في الفصل الثاني فقد تحدثنا على طبيعة الحراك الشعبي والقينا نظرة عن الأوضاع العامة في الجزائر قبيل الحراك الشعبي والأسباب التي أدت إلى الثورة الشعبية في الجزائر ومكوناتها، والشعارات التي رفعها تيهتف بها المتظاهرون تتغير في كل جمعة، بينما كانت مواقف المؤسسات الحاكمة والقوى السياسية تتباين بين مؤيد ومعارض للحراك الشعبي،

وفي الفصل الثالث تناولنا التدابير التي اتخذتها السلطة الفعلية بعد سقوط النظام، بتطبيق أحكام الدستور، والإجماع السياسيي على رفض التدخل الأجنبي، وكيف فرض الجيش اجراء الانتخابات الرئاسية بالتدابير التي اتخذها السلطة الفعلية، وكيف رفض الحراك الشعبي المرشحون للرئاسيات 12 ديسمبر التي فاز بها مرشح السلطة.

صعوبات البحث :

تكمن صعوبات الدراسة في كون الموضوع حديث، ولا يزال مستمر، لذلك من الصعوبة التكهن بما يمكن أن يحدث رغم أنه تم فرض حلول للأزمة من قبل السلطة الفعلية، إلا أن الحراك لا يزال مستمر يخرج كل جمعة يطالب بإسقاط النظام وبناء دولة مدنية.

وكذلك وجود مجموعة كبيرة من الفواعل السياسيين (السلطة السياسية، الجيش، الحراك الشعبي، منظمات المجتمع ...) الذين تختلف مصالحهم وآرائهم اتجاه الحراك الشعبي، وهذا ما جعل من الصعوبة أن نحدد موقف كل طرف من هذه الأطراف، كما أن التضارب في التصريحات بين المسؤولين الذين كانوا في البداية بين المندهش من الحراك الشعبي وبين عدم قدرتهم على تحديد وتفسير طبيعته، وبين الذين اعتبروه مجرد حركة احتجاجية عابرة سيعود بعدها المتظاهرون إلى منازلهم، كما أنه من الناحية القانونية لا يوجد حلول دستورية معلنة من طرف الفاعلين السياسيين، وبعدما رفض الحراك كل الحلول التي قدمتها السلطة الفعلية، أو حتى تلك التي قدمتها أطراف خارج السلطة،والتي لم تعرها السلطة الفعلية أي أهمية، وهذا ما جعل الجيش يفرض الحلول التي رآها مناسبة له وتخدم مصالح الدولة.

الفصل الأول

الإطار النظري للانتقال السياسي

والمراحل الانتقالية

تمهيد

تعتبر عملية التحول الديمقراطي مهمة لأي نظام سياسي يريد التحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، ولذلك سيقوم النظام باتخاذ كل الإجراءات القانونية من أجل إنجاح عميلة التحول ،ويحدث هذا إذا كان هو من يرغب في عملية التحول، أما إذا كانت عملية التحول مفروضة عليه من أطراف داخلية (إرادة الشعب في التحول)،أو فرضت عليه من الخارج (أطراف خارجية)،فإنه سيقوم باتخاذ اجراءات التحول ،ولكنه سيحاول في نفس الوقت أن يتخذ كل الاجراءات التي تساعده في المحافظة على حظوظه كاملة في البقاء في سدة الحكم، والفترة التي تتم فيها عملية التحول تسمى بالمرحلة الانتقالية، والتي تعد الجزء المهم في عملية التحول، حيث يجب أن تتم إدارتها وفقا للقوانين التي ينص عليها الدستور صراحة، حيث لا يخلو أي دستور من قوانين تدار بها الظروف الاستثنائية ،ولكن يحدث أن يقع النظام السياسي في حالة استثنائية لم ينص عليها الدستور، وذلك لأن المشرع لم يتوقع حدوثها ،لذلك لا يستطيع النظام السياسي أن يلجأ إلى الدستور، ولا يجد كيفية لإدارتها، فيقوم باستحداث قوانين مؤقتة يدير بها المرحلة الانتقالية،و يتم الاتفاق بينه وبين شركائه السياسيين من أجل وضع قوانين منظمة للمرحلة الانتقالية، ولإدارة المراحل الانتقالية يستطيع النظام السياسي أن يلجأ إلى بعض المواد الموجودة في الدستور لكي يستند عليها في إصدار مبادئ دستورية تكون منظمة للمرحلة الانتقالية، ثم تكون لاحقا هي الأساس في وضع دستور جديد للبلاد، لأنها تحتوي على المبادئ الأساسية العالمية لحقوق الانسان(الحرية ،المساواة والعدل)،إن عملية التحول الديمقراطي تتم بأشكال مختلفة، ولكن كلها تمر عبر المرحلة الانتقالية، والتي تعتبر الأهم، لأنه من خلالها يقرر النظام السياسي اكمال عملية التحول، أو التراجع عنها، ويأخذ التحول الديمقراطي عدة تسميات تختلف باختلاف المفاهيم الأخرى التي تتشابه معه،والتي تستخدم في الغلاب كمرادفة له ،مثل الانتقال السياسي، الانتقال الديمقراطي،التحول السياسي....كما توجد بعض المفاهيم التي لها علاقة مباشرة بعملية التحول الديمقراطي، مثل الإرادة الشعبية، والشرعية الدستورية، كما توجد علاقة مباشرة بينها وبين المراحل الانتقالية، التحول الديمقراطي، الثورة، الانتفاضة ...

المبحث الأول : مفهوم التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي

الانتقال الديمقراطي هو أول مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، ففيها يقرر النظام السلطوي التحول إلى نظام ديمقراطي، ويعمل خلال هذه المرحلة على بناء، أو إنشاء كل المؤسسات التي تساعده على ترسيخ الديمقراطية، و تتخذ عميلة التحول الديمقراطي عدة أشكال، وهذا حسب الجهة التي تقوم بعملية التحول، فقد يكون التحول من أعلى (من طرف النظام)، أو من الأسفل(ثورة شعبية)، أو تكون من خلال اتفاق بين النظام والفاعلين السياسيين، فهو قد يكون إذن تحول ديمقراطي، أو انتقال الديمقراطي، أو انتقال سياسي ....وقد تستخدم هذه المفردات جميعها كمرادفات، ولكن كل مفردة لها معناها الخاص، والذي سنقوم بالتدقيق فيه، ومعرفة مدى الاختلاف بينهم.

المطلب الأول : تعريف التحول الديمقراطي و مراحله:

تعددت تعاريف التحول الديمقراطي، وذلك حسب وجهة نظرة المنظرين السياسيين، وعلماء الاجتماع السياسي، والتحول الديمقراطي هو عبارة عن مسار متعدد المراحل، يبدأ بالمرحلة انتقالية حيث يقوم النظام السياسي بالتخلي عن نمط الحكم القديم (السلطوي)، وتبني نمط جديد للحكم يسمح فيه بالمشاركة في السلطة، والتداول السلمي عليها، وإعطاء قدر كبير من الحريات التي لم يكن مسموح بها في السابق (حرية التعبير، حرية الاعلام، حرية الانتماء السياسي...)، و تمر عملية التحول الديمقراطي عبر مجموعة من المراحل قبل أن يتم ارساء دعائم الحكم الديمقراطي بصفة نهائية، وقد اختلف الفقهاء الذين قدموا لنا مراحل عملية التحول الديمقراطي في عددها وتسمياتها.

أولا : تعريف التحول الديمقراطي :

تعريف التحول لغة :

بداية يمكننا أن نعرف (التحول، أو التغير)، هو مسألة غير إرادية من حيث كونها تحدث، أو لا تحدث،بل هي قانون عام رئيسي من قوانين الطبيعة، والمجتمع المتحرك غير قابل للتوقف أو التعطيل، وبذلك يمكننا أن نفرق بين مصطلحيين (التحول،والتحويل)، أو (التغير، والتغيير)، فالأول التحول، أو التغير يكون بصفة طبيعية، وعلى فترات طويلة من الزمن، أما التحويل، أو التغيير فإنه يحدث بمحاولة تدخل واعي لتأثير على التغير الطبيعي، والذي يرجى من خلاله الحصول على نتائج مخططة مسبقا في فترات محددة من الزمن.[1]

[1] . بلخيرة محمد ،**التحولات السياسية في الإتحاد السوفياتي وآثارها على الدول العربية الوطنية** ،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،قسم العلوم السياسية والإعلام)،2004/2003،ص 3.

تعريف التحول السياسي اصطلاحا :

تختلف وجهات نظر الباحثين للتحول السياسي، من حيث الزاوية التي ينظرون منها للتحول السياسي، فمنهم من يراه سلوك، ومنهم من يعتبره أسلوب، حيث يبحث الإنسان دائما على التغيير نحو الأفضل، وهذا لا يكون عادة إلا باتخاذ قرار التغيير على مراحل، بحيث يحدث الأمر وكأنه أمر طبيعي أو قد يتخذ القرار بالتغيير الحاسم، والجذري ،فيكون سريع جدا، وملحوظ بأنه غير طبيعي بل جاء اثر قرار الزامي، وهذا ما قد يجعل منه يتخذ بعض الاتجاهات، أو الانحرافات كونه أمر غير طبيعي.[1]

التحول السياسي كسلوك :

يعرفه محمد عابد الجابري، "هو انتقال من موقع اجتماعي،أو سياسي، أو أيديولوجي إلى آخر، كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، أو من الفقر إلى الغنى، أو تغير الولاء من شخص، أو حزب، أو استبدال غطاء أيديولوجي بآخر، يجري وفق حركة غير مضبوطة مما يفتح المجال أما كل الاحتمالات. "[2]

التحول الديمقراطي كأسلوب :

تعني الاعتماد على الكيفية التي يتم بها التحول السياسي، فمنهم من يرى أنه عبارة عن ثورة سياسية بيضاء، وتعني التغيير الجذري في سدة الحكم، وفي قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية، وتستسلم النخبة الحاكمة وتتنازل عن الحكم لفائدة قوى سلمية، واجتماعية بديلة، وذلك بعد أن تدرك عجزها عن مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع، وعدم قدرتها على احتواء أنصار المقاومة.

يعرفه أسامة الغزالي حرب : " إن التغيير الجذري هو ثورة سريعة وشاملة في المجتمع والنظام السياسي، يتم بمقتضاه انتقال السلطة السياسية من طبقة إلى طبقة أخرى. "[3]

كما يوجد عدة تعاريف أخرى للتحول الديمقراطي، والتي تأتي في أغلبها لتتناول التحول الديمقراطي كأسلوب للتغيير، أي أنه يحدث بشكل قصري، وليس باعتباره أمر طبيعي يحدث للنظام السياسي الذي لم ينجح في تحقيق الغرض من وجوده فيأخذ شكل أخر لتلبية المطالب الشعبية، ونتج الاهتمام بالتحول الديمقراطي كظاهرة انتشرت في فترة وجيزة لتطول عدد كبير من الدول دفعة واحدة، مما جعل علماء السياسة يبحثون عن مبرر لتكرارها المفاجئ في فترة وجيزة من الزمن.

تعريف التحول الديمقراطي عند **صموئيل هنتنغتون** : "هو عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة، وتتباين من حيث ايمانها، أو عدائها للديمقراطية،وهو تسلسل

---

[1] . بلخيرة محمد ،مرجع السابق ،ص 3.

[2] . نفس المرجع ،ص 3.

[3] . نفس المرجع ،ص 3.

تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية، ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح. "[1]

كما يعرف التحول الديمقراطي : "بأنه عملية انتقال من النظم التسلطية إلى النظم التعددية مما يسمح بإقامة علاقة بين الحاكم، والمحكوم على أساس من الحرية القائم على الاختيار الشعبي الحقيقي ،وعلى الانتخابات كوسيلة لتبادل السلطة،ويعترف بوجود معارضة ،ويضمن حرية الرأي ،والتعبير ،وتؤدي الانتخابات إلى عملية تغير دوري للحكومات ،ومراقبتها والسماح بالعمل الحزبي . "[2]

ويعرف أيضا التحول الديمقراطي : "بأنه عبارة عن عملية التخلص من النظم الاتوقراطية ،والانتقال للعيش تحت ظروف ديمقراطية تسمح بتأسيس نظام يمكن من خلاله اقامة علاقة بين الحاكم ،و المحكوم على أسس من الحرية. " [3]

يعرف إتل سولينجن Etel Solingen التحول الديمقراطي بأنه "حركة النظام السياسي اتجاه الأخذ بالإجراءات التالية : نواب منتخبين،وانتخابات حرة ونزيهة وحق تولي المناصب العامة والوصول للسلطة، وحرية التعبير ،وتوافر مصادر بديلة للمعلومات مدعومة قانونيا،واستقلالية مؤسسية. " [4]

ثانيا :مراحـــل التحـول الديمقـراطـي :

إن عملية التحول الديمقراطي لا تأتي ناضجة في أول تجربة لها، بل لا بد لها أن تمر بعديد المراحل من أجل أن تكتمل، وتستوي ،لتظهر في مرحلة نهائية كتجربة ناجحة يقتدى بها، وهذا ما أثبتته التاريخ، وهو ما حدث فعلا في كل الديمقراطيات العريقة التي جربت عملية التحول الديمقراطي، وتفتخر اليوم بديمقراطيتها، وتحاول أن تكون أنموذج يحتدا به في كل العالم، وقد اختلف العلماء كل حسب منظوره، واتجاهه السياسي في دراسة، وتحليل عملية التحول الديمقراطي، ويمكننا اجمالا أن نذكر أهم المراحل لعملية التحول الديمقراطي، و التي أجمع عليها علماء السياسة كما يلي:

المرحلة الأولى . القضاء على النظام السلطوي :

حيث يشهد المجتمع في هذه المرحلة العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول الديمقراطي، وتحديد قواعد اللعبة السياسية، والفاعلين المسموح لهم بالدخول، أو المشاركة

---

[1] . شهرزاد صحراوي،**هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية،دراسة مقارنة (تونس ،الجزائر ،المغرب)**،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص دراسات مغاربية ،الجزائر : جامعة محمد خيضر. بسكرة) . 2012 /2013،ص 10.

[2] . بوحنية قوي (وآخرون) ،**الانتخابات وعملية الانتقال الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة** ،ط 1، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2012،ص 115.

[3] . نفس المرجع ،ص 115.

[4] . جمال عبد الكريم الشلبي، دراسات استراتيجية (التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الاردن) ،ط 1،العدد 39،**مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية** ،الامارات العربية المتحدة ، 2000.

في الساحة السياسية، لكن هذه المرحلة قد لا تؤدي بالضرورة إلى انهيار النظام السلطوي ،وقيام نظام ديمقراطي، بل قد تفشل، ويعود السبب إلى مقاومة التحول من قبل النخب،سواء العسكرية، أو المدنية المعادية له أو قد يكون السبب غياب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الملائمة.[1]

المرحلة الثانية . اتخاذ القرار بالتحول الديمقراطي :

يتم اتخاذ قرار التحول عندما يستجيب النظام لضغوطات البيئتين الداخلية، والخارجية بغرض التكيف، والحفاظ على ذاته ،وقد توجد هذه المرحلة مؤسسات النظام السلطوي جنبا لجنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، مما يضطر الديمقراطيين، والسلطويين في النهاية المطاف إلى تقاسم السلطة فيما بينهم سواء بالصراع، أو الاتفاق.[2]

المرحلة الثالثة . تدعيم النظام الديمقراطي :

يصبح الاعتقاد لدى الفاعلين السياسيين الرئيسين بعدم وجود بديل عن الديمقراطية للوصول إلى السلطة، وبالتالي يتحقق التماسك الديمقراطي بالتخلي النظام الجديد عن المؤسسات الموروثة من النظام السلطوي القديم، وفي نفس الوقت بناء مؤسسات جديدة تفرز القواعد الديمقراطية، كما أن رض النخبة الحاكمة بالترتيبات المرتبطة بالمشاركة الواسعة في الانتخابات، وتحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، من خلال إخضاع الجيش، وأجهزته لسيطرة الرئاسة المدنية المنتخبة، كلها مسائل من شأنها تحقيق الدعم، والتماسك الديمقراطي. [3]

المرحلة الرابعة . النضج الديمقراطي :

تهدف هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديمقراطي، والرفع من كفاءة، وقدرة المواطنين على المشاركة بحيث تحقق الدولة الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها، وإجمالا تحقق هذه المرحلة من جهة الديمقراطية الاجتماعية، بحيث يتمتع المواطنين بحقوقهم، ويقومون بواجباتهم.[4]

وتختلف التقسيمات التي قدمها علماء السياسية لمسار التحول الديمقراطي ،فنجد **دانكورات رستو** قد قسم المراحل التي يمر بها مسار التحول الديمقراطي للنظام السياسي إلى أربعة مراحل هي :

أولا : مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية الوطنية وشبه إجماع بقبول الحدود السياسية للبلد المعني.

ثانيا : مرحلة بروز صراع عنيف،أو مسالم بين شرائح اجتماعية،أو طبقات داخل الكيان السياسي الجديد ينتهي ،إما بانتصار كاسح لأحد الفئات مما يعيق التقدم نحو الديمقراطية،أو بنشوء توازن اجتماعي جديد.

---

[1] . بوحنية قوي (وآخرون)، مرجع سابق، ص 213.

[2] . نفس المرجع ،ص 213.

[3] . بوحنية قوي (وآخرون)، مرجع سابق ،ص 213.

[4] . نفس المرجع ،ص 213.

ثالثا : مرحلة القرار السياسي في ظل الصراع غير المحسوم تعقد الأطراف المعنية بعملة التحول الديمقراطي الصفقات، وتتوصل إلى الحلول الوسطى، وذلك بناءا على حسابات عقلانية للربح والخسارة.[1]

رابعا : المرحلة الأخيرة يظل مستقبل الديمقراطية متأرجح إلى أن تتحول تدريجا إلى ممارسة يومية وتصبح عرفا اجتماعي.[2]

المطلب الثاني : أنماط وأسباب التحول الديمقراطي:

إن التحول الديمقراطي تأخذ عدة أنماط، وذلك لأنها قد تكون قرارا من طرف النظام السياسي، أو عن طريق المطالب الشعبية الرافضة للوضع العام في البلاد، أو تكون عن طريق اتفاق بين النظام و الفاعلين السياسيين في البلاد من أجل القيام بعملية التحول الديمقراطي وأخيرا قد يخضع النظام لضغوطات المؤسسات الدولية، و من جهة أخرى تتعدد الأسباب التي تساهم في عملية التحول الديمقراطي، وذلك من خلال الربط بين أسباب التحول الديمقراطي في أي نظام سياسي، وبين أنماط التحول من جهة أخرى.

أولا . أنماط التحول الديمقراطي :

للتحول الديمقراطي عدة أنماط، وتصنيفات قدمها علماء السياسة، ويعود هذا التصنيف وفقا للتجارب التي مرت بها دول كثيرة، والتي خاضت مسار التحول الديمقراطي خاصة في نهاية القرن العشرين، وهي عموما تصنف كما يلي :

في هذا التصنيف يمكننا أن نقسم التحول الديمقراطي حسب الطرق أو الأساليب المعتمدة في عملية التحول، فهي قد تكون عملية سلمية، أو تكون عنيفة تستخدم القوة، أو ربما يكون التغيير جذري، أوقد يكون تغيير جزئي اصلاحي، وهي كما يلي :

أ . النمط السلمي : يحدث بالانتقال من نظام سياسي إلى آخر دون اللجوء إلى العنف، أو الثورة ،كوسيلة للتغيير، أي يكون بمبادرة من زعماء الحكم الشمولي، أو يكون بالاتفاق بين الحكومة، والمعارضة (المفاوضات)على التحول الديمقراطي دون اراقة قطرة دم واحدة. [3]

ب . النمط العنيف : يحدث عندما يتم اللجوء إلى السلوك العنيف كونه الوسيلة الوحيدة المتاحة للتعبير عن المطالب وحماية المصالح، وينشأ العنف في حالة العجز عن تغيير الوضع القائم بوسائل سلمية.

ويعرف صموئيل هينتغتون التغيير العنيف :"بأنه تغيير داخلي عنيف وسريع في نظام القيم السائدة، والمؤسسات السياسية، والأبنية الاجتماعية، والنشاط الحكومي والقيادات. "[1]

---

[1] . شريف يوسف ،(الانتقال الديمقراطي ،العوامل ،والمراحل ،والأشكال)،**المعهد المصري للدراسات**،25 ديسمبر 2019 eipss_egorg.cdn.ampproject.org/v/seipss_eg.org

[2] . نفس المرجع.

[3] . بلخيرة محمد ،مرجع سابق،ص 103.

أما الماركسية ترى أن الصراعات السياسية هي صراعات طبقية، والمصالح التي تمثلها الحكومات هي صراعات طبقية بشكل رئيسي وبالتالي، فإن محرك أي تغيير سياسي هو اصلاحات سياسية جديدة.[2]

ج . التحول الجزئي المحدود : ويتمثل في الترميم، والإصلاح ،والتحسين لما هو قائم فعلا، أي إجراء روتوشات سياسية، واقتصادية، واجتماعية ،دون المساس بالجذور، و الأصول، وتعني تبني اصلاحات سياسية جديدة توحي ظاهريا بوجود دم جديد يسري داخل شريان الحياة السياسية، وذلك بمشاركة فاعلين جدد، وتظهر كأنها تغيرات، أو تحولات عميقة غير مسبوقة تشمل كافة الأصعدة، أما الواقع، فهو عكس ذلك.[3]

د . التحول الشامل الثوري : يتمثل في احداث تغيير شامل في حالة عجز القوى التقليدية بمختلف أنماطها عن مواجهة التحديات ،ومتطلبات التنمية، والتقدم ،وهذا يعني مراجعة جذرية لشكل السلطة السياسية ،ومحتواها، و تبديل الهرم الاجتماعي، وإرساء تقاليد سياسية، وثقافية جديدة لتحل محل القديمة، وهذا يقتضي تغيير الفلسفة السياسية للدولة والمجتمع، ولا يكتفي بتغيير الأشخاص، والأسلوب بل حتى أساليب الأداء ومستويات الكفاءة الادارية والمهنية للمؤسسات الدولة وذلك بهدف تحقيق الحرية والرقابة المجتمعية بشكل كامل.[4]

عدد صموئيل هينتغتون في كتابه الموجة الثالثة خمسة أنماط التحول الديمقراطي،ونذكرها كالآتي:

النمط الأول : تتردد الدول ذهابا وإيابا بين الأنظمة الديمقراطية، وغير الديمقراطية، فكانت هذه الدول تميل إلى التأرجح بين حكومات ديمقراطية شعبية، وبين أنظمة عسكرية محافظة، وفي ظل النظام الديمقراطي يبلغ التطرف والفساد والفوضى مستويات غير مقبولة، ويطيح الجيش بها مما يريح الجماهير، ولكن التحالف الذي يدعم النظام العسكري في التعامل مع المشكلات الاقتصادية للبلاد تعاملا فعالا، ثم ينسحب الجيش من جديد من الحك، أو يجبر على الخروج منها بناءا على مطالب شعبية، وفي هذه الدول يمثل تغيير النظام نفس الوظيفة التي يؤديها تغيير الأحزاب في نظام ديمقراطي مستقر، والدولة لا تتأرجح بين النظم السياسية الديمقراطية، والشمولية، فالتأرجح بين الديمقراطية والشمولية هو النظام السياسي للدولة.[5]

النمط الثاني : لتغير الأنظمة هو نمط المحاولة الثانية، فالدولة ذات النظام الشمولي تتحول إلى دولة ديمقراطية، فيفشل النظام الديمقراطي إما لافتقار البلاد إلى القواعد الاجتماعية التي تقوم عليها

---

[1] . نفس المرجع ،ص 103.

[2] . نفس المرجع ،ص 103.

[3] . نفس المرجع ،ص 103.

[4] . نفس المرجع ،ص 104.

[5]. صموئيل هينتغتون،**الموجة الثالثة (التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين)**،ترجمة (عبد الوهاب علوب)،ط 1 ،الكويت:دار سعاد الصباح ،1993،ص 103.

الديمقراطية، أو يتبع قادة النظام الديمقراطي الجديد سياسات تؤدي إلى ردة فعل عنيف، أو تؤذي إلى كارثة ما(كساد اقتصادي،أو حرب)إلى تقويض دعائم النظام، حينئذ تعتلي السلطة حكومة شمولية وتستمر لفترة تطول أو تقصر، في النهاية تبذل جهود ثانية أكثر نجاحا لإقامة الديمقراطية نظرا لتعلم القادة من التجارب الفاشلة السابقة مع الديمقراطية.[1]

النمط الثالث : هو الديمقراطية المتقطعة، وتتدرج تحته دول تقوم بها أنظمة ديمقراطية، وتظل قائمة لفترة طويلة من الوقت وبمرور الوقت ينمو الاضطراب ويزداد عدم الاستقرار أو الاستقطاب أو أية ظروف مشابهة لتؤدي في النهاية إلى تعطيل العملية، لكن التجارب الطويلة التي خاضتها الدولة مع الديمقراطية تجعل من المستحيل على الزعماء السياسيين الذين قاموا بتعطيل الديمقراطية أن يستغنوا عن الممارسات الديمقراطية، حيث يشعرون بالرغبة في الاستسلام لنوع من التصويت الشعبي الذي فقدوه.[2]

النمط الرابع : يشمل الانتقال المباشر من نظام شمولي مستقر إلى نظام ديمقراطي مستقر، إما من خلال التطور التدريجي بمرور الوقت، أو الإحلال المفاجئ، ويجسد هذا النمط عمليات الانتقال التي رسخت دعائم الديمقراطية في العديد من الدول.

النمط الخامس : نمط جلاء الاستعمار ،حيث تفرض دولة ديمقراطية على مستعمراتها المؤسسات الديمقراطية، وتستقل الدول المستعمرة، وتحتفظ بالمؤسسات الديمقراطية قائمة. [3]

أيضا هناك تصنيف آخر لأنماط التحول الديمقراطي، وهذا التصنيف يعتمد على الجهة التي قامت بمبادرة الولوج إلى مسار التحول الديمقراطي، حيث يقسمها إلى أربعة أنماط، وهي:

***نمط التحول من الأعلى : Transformation** ويسميه البعض **منحة الديمقراطية**، ففي هذا النمط تلعب القيادة السياسية دورا هاما في عملية التحول الديمقراطي، ويكون الدافع في الغالب شعور النخبة الحاكمة أن محاولات الانشقاق في النظام القائم قد زادت، وأن عملية استخدام القوة، والعنف اتجاه الجماهير أصبحت قريبة الوقوع، لذلك يأخذ الحكام بزمام المبادرة، وتتخذ بعض الاصلاحات لامتصاص الغضب الشعبي، وتطبيق المخاطرة بترك المنصب أفضل من المخاطرة بترك الحياة، وقد يكون ذلك انعكاسا لرغبة حقيقة في التحول الديمقراطي، أو حيلة سياسية للخروج من الأزمة بإقرار مجموعة من الاصلاحات للالتفاف على الغضب الشعبي، ومنح نفسها الوقت لصناعة آليات جديدة تسمح لها بالاستمرار في السلطة.[4]

---

[1] . نفس المرجع ،ص 103.

[2]. نفس المرجع ،ص 104.

[3]. نفس المرجع ،ص 104.

[4] . شهرزاد صحراوي،مرجع سابق ،ص 25

[3] . نفس المرجع ،ص 25

***نمط التحول من خلال التفاوض : Transplacement** يحدث هذا النمط من التحول عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار متميز مع القوى السياسية الاجتماعية المختلفة، وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي، وإقامة نظام ديمقراطي بديل، تبدأ القيادة السياسية عملية التحول الديمقراطي كإستراتيجية لواجهة الأزمات، وامتصاص الغضب الشعبي الناتج عن تأزم الأوضاع في كل المجالات، وعجزه عن تلبية المطالب الشعبية، وتخوفه من فقدان السلطة، ولكي تنجح عملية التفاوض يجب على الطرفين إضفاء صفة الشرعية على الطرف الآخر، أي الحكومة تقبل بالمعارضة، والمعارضة تعترف بأحقية السلطة في الحكم دون أن تكون مساءلة عن ما فعلته خلال فترات حكما السابقة.[1]

***نمط التحول من خلال الشعب : Replacement** هذا النمط من التحول يفرض من الشعب، ويأتي إثر نزاعات عنيفة ،وانتشار أعمال الاحتجاجات ،والعنف من جانب القوى الاجتماعية الرافضة لوضع القائم ،فتستلم القيادات السلطوية للضغوط، وتبدأ الاصلاحات المطلوبة سعيا لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية، وتجنبا لانهيار نظام الحكم، يقوم الشعب بفرض عملية التحول الديمقراطي على السلطة نتيجة تردي الاوضاع العامة في البلاد، حيث يعبر فن رفضه للنظام من خلال الاحتجاجات الشعبية، والعنف في بعض الأحيان، ولامتصاص هذا الغضب تضع السلطة مجموعة من الاجراءات الاصلاحية، وقد يرفض الشعب تلك الاصلاحات ويطيح بالسلطة الحاكمة ليتم بعدها الدخول في مرحلة انتقالية تتولى فيها سلطة مؤقتة زمام الامور من أجل اعادة بناء الدولة من خلال اقرار مجموعة من التعديلات التي يطالب بها الشعب ،وتتوالى الاصلاحات حتى آخر مرحلة في بناء دولة الحق والقانون حيث لا يقصى فيها أحد.[2]

من جهة أخرى يعدد الأستاذ معتز عبد الفتاح أنماط التحول الديمقراطي، وذلك حسب الأسلوب الذي اتخذه مسار التحول الديمقراطي (سلمي، عنيف، أو اتفاق بين الأطراف السياسيين...) كما يلي :

1. التحول الديمقراطي الذي يتم في أعقاب الثورات الاجتماعية.
2 . التحول الديمقراطي الذي يتم تحت سلطة الاحتلال أو بالتعاون معها.
3 . التحول الديمقراطي الذي يأت بعد انهيار النظم الاستبدادية وإدارة نخب ديمقراطية.
4 . الانفتاح السياسي التكتيكي الذي يؤدي إلى مطالب ديمقراطية غير متوقعة من قبل قوى معارضة.
5 . الانسحاب من الحياة السياسية بعد ازدياد تكلفة القمع.[3]

---

[4] . نفس المرجع ،ص 26.

[1]. نبيل كريبش، **دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية**، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع تنظيمات سياسية وادارية، جامعة الحاج لخضر باتنة)،2008/2007، ص 36

[3]. ،نفس المرجع ،ص 36.

ويمكننا أن نلخص التصنيف الذي قدمه صموئيل هينتغتون لأنماط التحول الديمقراطي، والذي أورده في كتابه الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين في أربعة أنماط، أو أشكال أساسية لعملية التحول الديمقراطي للنظم التسلطية، وهي كالآتي :

1 _ التحول الذي يتم بمبادرات من النظام التسلطي Transformation.

2 _ التحول الذي يتم بمبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة Transplacement

3 _ التحول الذي ينتج عن الضغوط والمعارضة الشعبية Replacement.

4 _ التحول الذي يكون نتاج تدخلات وضغوطات أطراف أجنبية forcing intervention[1]

أما النمط الأخير الذي ذكره فهو يخص الدول التي كانت مستعمرة، وأغلبية دول العالم الآن قد نالت استقلالها، ولم يعد هناك وجود للاستعمار، إلا في بعض القضايا التي بقيت عالقة ولم تحل بعد.

ومن خلال كل ما سبق نجد أن الأنماط التي ذكرها صموئيل هينتنغتون، لا تختلف عن الأنماط التي سبق ذكرها، فقد أتفق العلماء على أن التحول الديمقراطي يأخذ في الغالب أربعة أشكال رئيسة، فهو إما أن يكون بمبادرة من النظام الحاكم، أو أن يكون الاتفاق بين النظام، والمعارضة على خوض مسار التحول الديمقراطي، فيكون ذلك من خلال تقاسم الحكم بينهما، والطريقة الثالثة أن يجبر النظام السياسي على تبني التحول الديمقراطي، تحت الضغوطات الدولية، التي يتعرض لها من طرف المجتمع الدولي ومؤسساته، وأخيرا يضطر النظام أن ينسحب كليا من الحياة السياسية، أو أن يشرف على عملية التحول الديمقراطي إذا أراد البقاء في الحكم بعد ثورة شعبية عنيفة، حيث يصبح مجبرا على تنفيذ رغبات الشعب، وبناء نظام ديمقراطي جديد يكون للجميع الحق في المشاركة في الحياة السياسية ،والتداول السلمي على السلطة، و الأفضل بينهم هو التحول الذي يأت نتاجا للثورة الشعبية.

ثانيا . المداخل النظرية للانتقال الديمقراطي :

هناك ثلاثة مداخل أو مقاربات رئيسية متفق عليها تفسر لنا أنماط الانتقال الديمقراطي وهي :

أولا . المدخل التحديثي : يربط هذا المدخل بين الديمقراطية الليبرالية والتقدم الاقتصادي، ويؤكد على عدد من الشروط الاقتصادية والاجتماعية لنجاح عملية التحول الديمقراطي ومن أهم ممثليه آدم سميث،ومارتن ليبست كما ذهب صموئيل هينتغتون، وجوان بنيلسون إلى وجود علاقة ترابط بين التحديث والتطور الاقتصادي، وبين المشاركة السياسية ،فكلما توفرت التنمية الاقتصادية ارتفاع الدخل ،وارتفعت بذلك المشاركة السياسية، والحراك الوظيفي، وتطور التنظيمات الجماعية.[2]

ويكاد يتفق معظم الباحثين السياسيين على وجود أربعة أبعاد أساسية للتحديث السياسي هي :

أ . ترشيد بناء السلطة ،من حيث بناء سلطة الدولة على أسس عقلانية.

---

[1]. نفس المرجع ،ص 38.

[2]. نفس المرجع ،ص 38.

ب . تمايز البنى والوظائف السياسية.

ج . تدعيم قدرات النظام على التكيف والإبداع.

د . إشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات.[1]

ثانيا . المدخل البنيوي : يركز هذا المدخل على دراسة وتحليل عمليات التغير الطويلة المدى للتشكيلات الطبقية، والبنى الاجتماعية في إطار علاقات القوى العالمية وتوازناتها، وخاصة العلاقات الداخلية الدائرة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة، وبروز علاقات الانتاج الرأسمالية، حيث يتم اكتساب السلطة السياسية من طرف كل الفاعلين الاجتماعين بناءا على مصالحهم الاقتصادية، ومحدداتهم البنيوية، وتبدأ الديمقراطية في الظهور محصلة لتحقيق نوع من توازن القوى، وبروز الطبقة الوسطى في المجتمع، وقد قام العديد من العلماء بإجراء دراسات حول العلاقة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة مثل دراسة (بارنجنون مور)،ودراسة ديتريك روشماير التي ركزت على دور العلاقات والتفاعلات الدولية على نمو الطبقة العاملة في تحليلاتهم.

فكما تعمل التحالفات الطبقية على تدعيم، أو عرقلة عملية التحول الديمقراطي، وتعزز فرص التحول حينما لا تكون الدولة قوية في مواجهة القوى الطبقية، يمكن أن تؤدي التنمية الرأسمالية إلى بروز مجتمع مدني، ونمو أحزاب سياسية موازية لقوة الدولة.[2]

ثالثا . المدخل الانتقالي : يذهب أصحابه إلى تفسير عملية التحول الديمقراطي من خلال دور وفعل النخب السياسية، وليس حسب مفهوم وفكرة القوى والسلطة المتغيرة، وإبراز التمايز بين المسار الأولي للانتقال إلى الديمقراطية، وبين كيفية تعزيزها،فهو ركز على دراسة آليات الانتقال نحو الديمقراطية الليبرالية عوض العوامل أو الشروط التي تمهد الطريق أمام نشوئها.[3]

ثالثا . أسباب التحول الديمقراطي :

إن الحديث عن التحول الديمقراطي يدفعنا بالضرورة في البحث عن الأسباب، أو العوامل التي ساهمت في بلورت هذه العملية، فقد تكون هذه الأسباب ظاهرة، أو قد تكون عبارة عن مخلفات تراكمت عبر فترات من الزمن، فتظهر كنتاج لأسباب أخرى، وعليه فإننا سنركز على مختلف عوامل التحول الديمقراطي (اقتصادية،اجتماعية،وثقافية،وسياسية)، وعبر حقب زمنية مختلفة التي شهدت تحولات على مختلف الأصعدة، كما يمكننا الحديث عن الحراك الذي يشهده المجتمع بكل أطيافه.

[1] . نفس المرجع ،ص 38.

[2] . نفس المرجع ،ص 38.

[3] . نفس المرجع ،ص 40.

أولا . العوامل الداخلية :

1 . تدني الشرعية وفقدان المصداقية :

وجدت الأنظمة التيوقراطية خلال نهاية القرن العشرين صعوبات جمة في اقامة، وتثبيت شرعيتها أمام ذيوع قيم الديمقراطية(الحرية،حقوق الإنسان،زيادة الوعي الثقافي،والسياسي لدى شعوب العالم بفعل انتشار التعليم، وتكنولوجيا الاتصال، رغم تأكيد معظمها على تبني مثل هذه القيم، والمثل في أيديولوجيته، ولكن هذا الأمر يبقى صوريا فقط، وإن وجد فإنه يكون نسبيا، فهم يسمحون بقدر صغير من الحرية، إذا كان الاستبداد المتمثل في حق الحكام في احتكار السلطة وواجب شعوبهم الامتثال وتقبل الأمر الواقع قد فقد مبرراته التقليدية (العادات ،الدين ،الحق الالهي ...)، فإنه لازال يحتفظ بقدرته على التكيف مع تطورات العصر فأضحت الأيديولوجيا القومية والكاريزمية تشكل مصادر بديلة للشرعية [1]،تعتبر الشرعية مشكلة عويصة بالنسبة للنظم الشمولية في عالم حازت فيه مبادئ الديمقراطية قبولا لدى الجميع، واعتماد هذه الانظمة على شرعية الأداء، وانهيار هذه الشرعية تحت وطأة الهزائم العسكرية، والفشل الاقتصادي، وأزمات النفط التي شدها العالم.[2]

وحسب صموئيل هينتنغتون، فإنه توجد عوامل لها صلة بالأداء تساهم في تقويض أسس شرعية الأنظمة التسلطية، وتخفيض التأييد الجماهيري لها وفقدان مصداقيتها، وهذا يرجع للأزمة الاجتماعية، والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع (البطالة ،المجاعة ،والفساد ،والتهميش...)،وفشل الاصلاحات والوعود الكاذبة للحكومات والآثار السلبية للأزمات الاقتصادية الدولية وحجم الديون الخارجية ويتآكل النظام مع كل هذا شرعيته ويفقد مصداقيته وتلجأ الأنظمة إلى أحد الخيارات الخمس:

1_التعنت ورفض الاعتراف بضعفها المتزايد أملا في استعادة قوتها.

2_ الاستمرار في الحكم بزيادة الاضطهاد وقمع الحريات.

3_ اثارة نزاع خارجي وتوظيفه في استعادة الشرعية من خلال اللعب على وتر القومية والوطنية.

4_ محاولة إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام الشمولي (ديمقراطية شكلية).

5_ المبادرة بإجراء تحول سياسي بإقامة نظام ديمقراطي محل النظام القائم، بيد أن ذلك يتطلب تغييرا في هرم السلطة، وهو أمر من الصعب تحقيقه ومن تمت العودة إلى نقطة الصفر.[3]

2 . تنامي دور المجتمع المدني :

يتكون المجتمع المدني من جميع التنظيمات الموجودة بين النظام السياسي والأسرة ،أي الغير مكونة للمجتمع السياسي (الأحزاب)،والغير موجودة في الحكم،فحسب سعد الدين ابراهيم يتكون المجمع

[1] . بلخيرة محمد، مرجع سابق ،ص 16.

[2] . صموئيل هينتغتون، مرجع سابق ص 107

[3] . بلخيرة محمد ،مرجع سابق، ص 16.

المدني من عناصر وتنظيمات غير حكومية، مثل الاتحادات العمالية النقابات المهنية وهيئات التنمية الاجتماعية وغيرها من جماعات الضغط ....

أما عبد الحميد الأنصاري،فيرى أن للمجتمع المدني دور هام في ترسيخ الديمقراطية، حيث يشكل البنية التحتية للديمقراطية،وهو أشبه بالشرايين والقنوات التي يجري فيها السائل الحيوي للديمقراطية وهما وجهان لعملة واحدة هي الحرية، فلا ديمقراطية من غير مجتمع مدني، فالأسرة هي الحاضنة الأولى التي تضمن للديمقراطية النمو والاستقرار والازدهار، وتجعلها غير قابلة للاكتفاء والارتداد.[1]

إذن يمكننا القول أن هناك علاقة وطيدة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي،إذ أن فرص تغيير النظام السياسي التسلطي تتضاعف كلما كان هناك مجتمع مدني قوي ومتماسك، والعكس صحيح، لذلك نجد أن الدول التسلطية تخاف من هيمنة مؤسسات المجتمع المدني على المجتمع، لذلك تحاول جاهدة اضعافها وجعلها تابعة لها، وإن لم تستطع، فإنها تضيق الخناق على عملها، أو لا تعطيها اعتمدا لتعمل بشكل قانوني.

3 . العامل الاقتصادي والاجتماعي :

يعد النمو الاقتصادي عاملا مهما في عملية التحول الديمقراطي، ولقد أدى النمو الاقتصادي العالمي غير المسبوق في الستينيات، والذي ارتفعت على اثره مستويات المعيشة، والتعليم وظهور الطبقة المتوسطة الحضرية في عدة دول شمولية، وزيادة الوعي السياسي لديها، سببا رئيسيا في انتشار ظاهرة التحول الديمقراطي في الكثير من الدول الشمولية.[2]

فهناك علاقة وطيدة بين التحول الديمقراطي والنمو الاقتصادي والأزمة الاقتصادية، حيث ظهرت الصلة بين الغنى والديمقراطية في القرن التاسع عشر ميلادي، واستمرت هذه العلاقة بشكل وثيق، فالملاحظ أن معظم الدول الغنية ذات أنظمة سياسية ديمقراطية، ومعظم الدول الفقيرة ذات أنظمة غير ديمقراطية، ولكننا بالمقابل نجد دول فقيرة، ولكنها دول ديمقراطية أصيلة، ودول أخرى غنية ولكنها ليست دول ديمقراطية، ولتأكيد هذه النظرية، قام البنك الدولي بدراسة في نهاية القرن العشرين ،شملت 119 وحدة سياسية قسمها إلى ثلاثة أصناف (الأول 24 دولة غنية ،الثاني 42 دولة فقيرة ،الثالثة 53 دولة متوسطة الدخل)،وخلصت هذه الدراسة التي حاولت أن تحدد العلاقة بين الدخل ،والديمقراطية، وحاولت أن تثبت صحة هذه العلاقة، أنه كلما كانت الدولة غنية بالضرورة يجب أن تكون دولة ديمقراطية، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج سنوردها كما يلي :[3]

[1] . نفس المرجع ،ص 17.

[2] . صموئيل هينتغتون،مرجع سابق، ص 107.

[3] . بلخيرة محمد ،مرجع سابق، ص 18.

أ . هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والتحول السياسي، فكلما كان هناك نمو اقتصادي ساعد ذلك على التغيير السياسي.

ب . التحول السياسي يحدث بالدرجة الأولى في الدول ذات الدخل المتوسط ،والتي تشكل بيئة مواتية للتغيير ،باعتبار أن التحول قد حدث فعلا في معظم الدول الغنية، وأصبح مستعصيا في الدول الفقيرة.

ولكن هذا الكلام لا يعد صحيحا كليا، إذا استثنينا دولا غنية، و لكنها ليست دولا ديمقراطية، وبالمقابل هناك دول فقيرة، وهي دول ديمقراطية أصيلة، إذن النمو الاقتصادي يحدث تغيرات جذرية تشمل البنى التحتية، والفوقية في المجتمع وهذا الأمر الذي يشجع على التغير السياسي، ويتضح لنا ذلك من خلال :

1 . يؤدي النمو الاقتصادي إلى تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، وينمي أحاسيس الثقة المتبادلة بين المواطنين، ويشكل لديهم قيم وتوجهات مما يؤدي بهم إلى رفض كل علاقة بالسلطوية.

2 . يؤدي النمو الاقتصادي إلى الرفع من المستوى التعليمي للأفراد الذين يرغبون في تدعيم المؤسسات الديمقراطية.

ج . يوفر النمو الاقتصادي موارد يمكن توزيعها بين فئات المجتمع ويشجع على التكييف والتعايش.

د . يتطلب النمو الاقتصادي الاندماج في الاقتصاد العالمي ،مما يؤدي إلى خلق موارد غير حكومية للثروة والسلطة.

و . يؤدي النمو الاقتصادي إلى اتساع نطاق الطبقة المتوسطة الحضرية التي تؤدي دورا أساسيا في الحياة السياسية.[1]

4_ الوعي السياسي والثقافي :

يميز الباحثون السياسيون بين نوعين من الثقافة السياسية (الثقافة السياسية التقليدية والثقافة السياسية الحديثة)،وبين (ثقافة سياسية مشاركة ،وثقافة التبعية)،ومعيار التفرقة بين الثقافتين يتمثل في الأداء الوظيفي للمؤسسات السياسية، أي تحديد الوسائل والأهداف التي تتوخاها المؤسسات في مجتمع ما، فالمؤسسات التي تعزز قدرات الضبط الاجتماعي والتوجيه السياسي و الاقناع، ربما الاكراه الأيديولوجي، وتتحكم في الثقافة السياسية تسمى ثقافة الاخضاع، أما تلك التي تشجع التطور الديمقراطي تسمح بالمشاركة السياسية فتدل على رواج ثقافة سياسية جديدة ثقافة مساهمة، وعلى هذا الأساس من الثقافة التي تشجعها النخبة الحاكمة يمكننا أن نحدد طبيعة النظام السياسي ديمقراطي أم شمولي، ففي ظل ثقافة التبعية والخضوع يخضع الأفراد إلى القرارات الصادرة بشأنهم ويستسلمون للأمر الواقع، أما في ثقافة

[1] . بلخيرة محمد، مرجع سابق،ص 18.

المساهمة والمشاركة، فيتمكن المواطنون من التحكم في مصيرهم ورفض أي قرارات صادرة على النظام من خلال الضغط بالاحتجاجات، أو المظاهرات، أو الانتخابات.[1]

5_ العامل الديني :

يعتبر الدين ظاهرة اجتماعية، فهو نسق من الاعتقادات والممارسات، والذي يسعى من خلاله الأفراد والجماعات إلى التفسير والاستجابة لما تحس تشعر به أنه مقدس و فوق الطبيعي، ولذلك يتم استغلال الدين في عملية التمويه الأيديولوجي، فكارل ماركس يرى "أن الدين يعمل على تكوين وعي زائف لدى الأفرادةوالجماعات الذين يلجئون إليه، فهو يعتمد على إخفاء الحاجة، والمصدر الأساسي للصراع الطبيعي في المجتمع. "[2]

إن محاولة الإحاطة بالعلاقة بين الدين والتحول السياسي والاجتماعي في مجتمع ما، لا يمكن أن تتم بمعزل عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائد في المجتمع، حيث يمكن توظيفه سلبيا للمحافظة على الواقع المعاش وتأييد استمرار النظام القائم، حتى لو كان جائرا،أو ايجابيا ،أي إعادة النظر في الأمر الواقع، والمطالبة بتغيير النظام السياسي، وفي الحقيقة أن الدين لا علاقة له بالوضع القائم، بل إن الثورة تكون ضد الحاكم الظالم، الذي يستغل الدين من أجل البقاء في الحكم، والدين تبقى له قدسيته حتى ولو تغير النظام الفاسد الذي كان يحكم باسمه.[3]

ولعل من أبرز المحطات التاريخية، والتي ميزت التغيرات الحاسمة في عقائد،وأنشطة الكنيسة الكاتولوكية ،تلك التي ظهرت على اثر مجلس الفاتكان الثاني (1965/1963)،وتحول الكنائس القومية عن الدفاع عن الأمر الواقع إلى معاداة النزعة الاستبدادية و موالاة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا التغيير سمح للدول الضعيفة التي كانت تقبع تحت نير الاستعمار أن تطالب بجميع حقوقها بما فيها الحقوق السياسية في اجلاء الاستعمار، وحصولها على استقلالها، وتأسيس دولها القومية.وقام الثوار والوطنين الأحرار بتأسيس أنظمة سياسية جديدة بما يتناسب مع ظروف الاستقلال. [4]

العوامل الخارجية :

وتتمثل في مجموعة من العوامل التي لها علاقة مباشرة بالدول الشمولية، والتي تجبرها على الخضوع للمؤسسات الدولية من أجل القيام بعملية التحول، أو قد تكون غير مباشرة، كالخوف من انتشار عدوى الديمقراطية، التي مست مجموعة كبيرة من البلدان، التي وجدت نفسها أمام مأزق المطالب الشعبية،

[1] .. نفس المرجع ،ص 24.

[2] . نفس المرجع ،ص 24.

[3] . نفس المرجع ،ص 36.

[4] . صموئيل هينتغتون ،مرجع سابق، ص 107.

التي أجبرت بلدانها في النهاية على الخضوع لرغباتها، والتنازل عن الحكم، أو القيام بإصلاحات واسعة تتيح من خلالها لشعبها المشاركة في حكم البلاد،وعموما يمكننا أن نذكر مجموعة من العوامل كما يلي :

أولا . الضغوطات الدولية :

يتأثر النظام السياسي في الدول الشمولية بالدول التابع لها، وكذا بالمؤسسات الأجنبية، وذلك حسب توجهات السياسات الخارجية لتلك الدول والتي يمكن أن تقدم الدعم للنظام السياسي أثناء خوض غمار التحول السياسي، فتشجع عمليات التغيير وتهيئ البيئة المحلية ،وخاصة النمو الاقتصادي الذي يعتبر عنصرا مهما في مسار التحول الديمقراطي، ويمكن أن يؤدي دورا سلبيا في مسار التحول السياسي، وذلك بفرض ضغوطات على الدولة، وتعطيل النمو الاقتصادي، والاجتماعي، الذي يؤثر بدوره على مسار التحول الديمقراطي، كما يمكن أن تلتزم الحياد، ولا تتدخل في هذه العملية.[1]

التغيرات التي طرأت على سياسات عناصر خارجية، ومنها توجه المجموعة الأوربية في أواخر الستينيات إلى توسيع نطاق عضويتها، والتحول الهائل في السياسة الأمريكية بدءا من عام 1974 إلى دعم حقوق الإنسان، والديمقراطية في الدول الأخرى، والتغير الجذري الذي أحدثه جورباتشوف في أواخر الثمانينات في السياسة السوفياتية باتجاه الحفاظ على الامبراطورية السوفياتية.[2]

حيث قامت كل من المجموعة الأوربية، ومؤتمر الأمن والتعاون الأوربي، والولايات المتحدة الأمريكية بممارسة الضغط على الدول الشمولية من أجل التحول نحو الديمقراطية، وفرضوا عليها قيودا سياسية واقتصادية من أجل الإذعان، والالتزام بالشروط المفروضة عليها من قبل هذه المؤسسات.[3]

ثانيا . المحاكاة (كرات الثلج) :

تعرف عملية التأسي بالتحول السياسي في دولة ما، انتشارا على نطاق واسع، حيث شهدت العديد من الدول الشمولية سقوط أنظمتها، والمضي في مسار التحول الديمقراطي دفعة واحدة، وسميت هذه الظاهرة في الأدبيات السياسية بظاهرة المحاكاة، أو كرات الثلج، أو العدوى، أو الانتشار.

لأن كرات الثلج تتدحرج لتأخذ كل ما تجده في طريقها،وهذا التشبيه أطلق على الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي شهدتها نهاية القرن العشرين، حيث شملت عددا كبيرا من الدول الشمولية، والتي تتشابه في ظروفها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية ...،كل هذه الأحداث كانت بدعم من الدول الرأسمالية، والمؤسسات المالية العالمية، أو كان ناتج عن تداعي الأحداث الذي دعمته وسائل الاتصال

[1] . بلخيرة محمد، مرجع سابق، ص 36.

[2] . صموئيل هينتغتون ،نفس المرجع ،ص 107.

[3] . بلخيرة محمد، نفس المرجع ،ص 37.

الدولية الجديدة، والتحولات المبكرة التي شهدتها الموجة الثالثة، مما دفع بنماذج لبدل الجهود المتوالية الرامية إلى تغير الأنظمة في الدول الأخرى.[1]

إن نجاح التحول السياسي، وترسيخه في أي دولة يشجع على حدوث تحول مماثل في الدول الأخرى، وهذا لعدة أسباب نذكرها كما يلي :

1 . مرور الدول بظروف مماثلة(مشاكل سياسية، اقتصادية ،اجتماعية).

2 . اعتقاد زعماء هذه الدول أن الحل الوحيد للخروج من المأزق واحتواء المعضلات، يكمن في التحول السياسي.

3 . قد تكون الدولة الأولى قوية، أو تمثل نموذجا سياسيا، أو ثقافيا يتعين على البقية الاحتذاء به.[2]

تعتبر المحاكاة ظاهرة جديدة، حدثت في وقت قصير، وشملت مجموعة كبيرة من الدول الشمولية مرة واحدة، وهذا ما جعلها تكون محل اهتمام علماء السياسية، وتكتسي ظاهرة المحاكاة أهمية بالغة لكونها :

*تشجع وتدفع النخب السياسية والجماهير في بقية الدول على محاكاة نظيرتهم ممن تتوفر لديهم الجرأة ،والقدرة على التخلص من النظام المستبد واستبداله.

*تقضي على فكرة استحالة التغيير التي عادة ما يتشبث بها المحافظون والفئات أو الطبقات التي من مصلحتها استمرار الوضع السياسي القائم.

*تمكن الزعماء السياسيين في دولة ما من الوقوف والإطلاع على الأساليب والتقنيات المستعملة في دول أخرى محل التحول بالتنسيق والتشاور مع القائمين على شؤون التغيير الرسمي ونقلها وتجسيدها في بلدهم.

*تجعل من التحول درسا الديمقراطي درسا للدول الأخرى التي لديها الرغبة في التغيير بأخذ الايجابيات وترك أو تفادي السلبيات.

*تزرع الرعب والقلق في نفوس النخب السياسية في الدول الدكتاتورية، حيث تشعر باقتراب خطر العدوى اليها واحتمال فقدانها لسلطتها، الأمر الذي يدفعها إلى اتخاذ مواقف أكثر مرونة.[3]

3 _ التبعية :

التبعية هي نظام سياسي واقتصادي، يتم بموجبه خضوع إحدى الدول لدولة أو دول أخرى، مما يحول دون ممارسة الدولة التابعة لكافة مظاهر سيادتها على المستويين الاقليمي والمحلي، حيث توجد دول كبيرة تسيطر على الدول التي كانت خاضعة لها، وهي في الغالب مجموعة الدول التي كانت

[1] . صموئيل هينتغتون ،مرجع سابق ص 107.

[2] . بلخيرة محمد،نفس المرجع ،ص 37.

[3] . نفس المرجع ،ص 38.

تستعمرها،أو مجموعة الدول التي ترتبط مصالحها الاقتصادية بها،وتسعى الدول الكبرى للحفاظ على مصالحها بأي ثمن، وإن كلفها ذلك إجهاض عملية التحول الديمقراطي بأسرها، والإطاحة بالنخبة الحاكمة التي لا تخدم مصالحها، وإن كانت منتخبة بطريقة حرة ونزيهة، فإنها ستوليها العداء فكل ما يهمها إذن هو وجود أنظمة ترعى مصالحها وليس المهم أن يكون النظام ديمقراطي أو غير ديمقراطي.[1]

وعموما يمكننا أن نورد هذه الأسباب كما يلي :

*تعدد الارادات الفاعلة في عملية صنع القرارات، فالقرار لا يعبر عن إرادة واحدة، وهذا ما يؤكد أن الديمقراطية تعني حكم الشعب فلا وصاية لفرد، ولا تميز لنخبة بفرض أدنى تأثير على مبدأ الأغلبية في صنع القرار.

*تعدد القنوات الشرعية التي تربط الحاكم المحكوم بحيث تكون العلاقة السياسية مباشرة من خلال تعدد الأحزاب السياسية، و جماعات المصالح، وحرية وسائل الإعلام حتى لا تحتكر القلة الحاكمة مصادر المعلومات.

*الرقابة السياسية التي تتحقق من خلال الانتخابات دورية، تجري عن طريق اقتراع عام سري، وتكون الضمانة الاساسية المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، وتؤكد على مبدأ الرقابة السياسية.

*الايمان بضرورة وجود معارضة شرعية للحكومة المنتخبة مما يسمح لأحزاب المعارضة أن تؤهل نفسها لتولي السلطة في حالة فوزها في الانتخابات، مما يسهل عملية التداول على السلطة بشكل سلمي.

*احترام حقوق الانسان، والحريات الأساسية تضمن حق الحياة، حق العقيدة، حرية التعبير، حرية الانضمام للأحزاب السياسية، والمنظمات، حيث لا تمارس الدولة أي تميز ضد الفرد، بسبب العنصر، اللغة، الديانة.

*الاستقلال الكامل للسلطة ألقضائية فلا يحق لأي سلطة التدخل في أعمالها خاصة السلطة التنفيذية.

*يمكن تدعيم هذه العناصر من خلال ثقافة ديمقراطية مدنية تحكم المجتمع، وذلك من خلال اقرار دستور ينص تفصيلا عليها، وعلى آليات تحقيقها في الممارسة السياسية.[2]

[1] . بلخيرة محمد ،مرجع سابق ،ص 40.

[2] . بوحنية قوي (وآخرون)، مرجع سابق ،ص 115

المطلب الثالث : تعريف الانتقال السياسي والإصلاح السياسي

الانتقال الديمقراطي هو جزء من عملية التحول الديمقراطي، حيث يتم خلالها اقرار عملية التحول، واتخاذ كل القرارات اللازمة من أجل إدارة مراحل التحول الديمقراطي، إن نجاح عملية التحول الديمقراطي مرتبط كليا بهذه المرحلة، حيث يمكن للنظام السياسي أن يقرر خلالها أكمال بقيت إجراءات، ومراحل التحول الديمقراطي، أو التوقف، والعدول عن قرار التحول الديمقراطي، والتراجع نحو الخلف، وتوطيد دعائم الحكم السابق.

أولا . تعريف الانتقال الديمقراطي : Démocratie transition

تعريف الانتقال الديمقراطي :"يعتبر الانتقال الديمقراطي مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، تتسم بتنوع أشكالها، وفي إطارها يتم صياغة أساليب، وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وتنتهي بوضع دستور ديمقراطي، وتنظيم انتخابات حرة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، إذ بعد النظر في مفهوم الثورة بوصفها تعينا نظريا لمنهج التغيير، وأدواته الوظيفية، كما يمثل قطيعة مع استراتيجية الثورة في أساليبها، ومناهجها، واستمرارية لمضمونها الاجتماعي، والسياسي بوصفها تغيير جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي، والاجتماعي."[1]

أيضا يعرف الانتقال الديمقراطي :"بأنه عبارة عن العمليات، والتفاعلات المرتبطة بالانتقال، أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي، يدل الانتقال الديمقراطي من الناحية النظرية على مرحلة وسيطة يقع في أثنائها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم، أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد، وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية والمؤسسات، والعمليات السياسية وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية...إلخ.، وبالإضافة إلى ذلك، فإن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية قد تشهد صراعات ،ومساومات، وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين. "[2]

من منظور آخر تستخدم عبارة الانتقال الديمقراطي في الأدبيات السياسية لوصف بلد يتخلى عن نظام حكم سلطوي ليدخل تدريجيا، وبشكل سلمي في أغلب الحالات إلى تجربة جديدة تتسم ببناء منظومة حكم ديمقراطية. [3]

---

[1] . بوحنية قوي (وآخرون)، مرجع سابق ،ص 219.

[1]ويكيبيديا الموسوعة الحرة ،شوهد 2019/12/05. https://ar.wikipedia.org/wiki/

[2] بوحنية قوي (وآخرون)، مرجع سابق ،ص 219.

ثانيا : تعريف الانتقال السياسي:

يعرف كل من أودنيل و شمبيتر ohdanail et champêtre الانتقال السياسي بأنه : "يقصد به المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي، وآخر وأثناء عملية الانتقال، أوفي أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد، وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد، وعمليات الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم، بل تؤدي إلى تحليل الحكم السلطوي، وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية ."[1]

تعريف آخر للانتقال السياسي :"هو عملية مرتبطة بالشرعية،والتي تعني بأن النظام السياسي يعتمد على الديمقراطية والمشاركة في الحكم، أين تؤدي فيها المؤسسات دورا رئيسيا ومؤثرا في العملية السياسية، حيث يتمتع فيها المواطنون بكافة الحقوق السياسية والاجتماعية و الاقتصادية.[2] كما يعرف الانتقال السياسي :"هو عملية سياسية متدرجة تسمح بالتحول من النظام الدكتاتوري إلى نظام ديمقراطي تعددي، يكون قائما على حرية الاختيار، والشرعية الشعبية المعبر عنها بانتخابات حرة ونزيهة وشفافة."[3]

رابعا . تعريف التحول الليبرالي :Libéralisation

التحول الليبرالي يرتكز أساسا على مدى الحريات التي يمكن أن تمنح للفرد في المجتمع، حرية التجمع، حرية التعبير، حرية الانتماء السياسي.....فالتحول يعني إذن عدم وجود كل تلك الحريات اقتصادية اجتماعية، ثقافية، سياسية، ثم يقرر النظام السياسي التحول الليبرالي.

التحول الليبرالي : "هو إعادة تعريف وتوسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف السلطة، وتتضمن هذه العملية الإفراج على المساجين السياسيين، والسماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام، والحد من التدخل في الانتخابات لصالح مرشحي الحزب الحاكم. "[4]

كما يعرف التحول الليبرالي : "بأنه عملية محكومة من الأعلى من خلال زيادة مساحة الحريات المسموح بها، والاهتمام بالحريات العامة فتقوم على ضرورة الاعتراف بدور الفرد على أنه الأساس في المجتمعات، وذلك من خلال السماح للفرد للسعي لتحقيق ذاته، والسعي المستمر وراء غايات، وأهداف خاصة متغيرة دائما مع تغيرات الظروف. "

---

[1] . يونس مسعودي ،(التحول الديمقراطي مقاربة مفاهيمية نظرية)،**مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية** ،العدد صفر 2014 ،ص 147

[2] . يوسف آزروال ،(الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي ،المضمون ،الأسباب ،عوامل النجاح والفشل)**مجلة آفاق علمية**،المجلد 11 ،العدد 3 ،2019/06/22،ص 19.

[3] . بوحنية قوي (وآخرون)،مرجع سابق ،ص 219.

[4] . يونس مسعودي ،مرجع سابق ،ص 147.

ثالثا : تعريف الإصلاح السياسي : political reform

عرف الباحثون الإصلاح السياسي بأنهِ:"مجموعة من الممارسات التي تستهدف تحديث أداء الدولة في المجالات الحياتية المختلفة مما يجعل النظام السياسي في مأزق المشروعية بمختلف أبعادها، غير أن الاصلاح لا يخرج عن دوره في الحفاظ على الطبيعة الأيديولوجية، والسياسية للقوى الاجتماعية الحاكمة، فالإصلاح هنا هو تغير كل شيء حتى لا يغير أي شيء " [1]

كما يعرف الإصلاح السياسي :"بأنه عملية القيام بتغيير في أبنية المؤسسية السياسية، ووظائفها، وأساليب عملها، وأهدافها، وفكرها، من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ،بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات، والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار ،والإصلاح هو تغيير من داخل النظام، و بآليات نابعة من داخل النظام. "[2]

يعرف أيضا الإصلاح السياسي : "بأنه اتخاذ اجراءات متدرجة من داخل النظام، وآليات من النظام السياسي لإعادة بناءه وتشكيله، بحيث يكون قادر على التعامل مع المتغيرات الجديدة ،والمتجددة المحيطة ببيئة النظام السياسي الداخلية ،والخارجية، ومنه الاصلاح السياسي يعمل على الزيادة من فاعلية النظام السياسي من خلال مؤسسات تفتح المجال أمام حماية حقوق وحريات الأفراد، و تفعيل آليات الرقابة والمشاركة،ويتم ذلك في ظل استمرار النخب السلطوية في الحكم، واستمرارية النظام السلطوي.[3]

المطلب الرابع : تعريف الاتفاق السياسي وعلاقته بالانتقال الديمقراطي :

يلجأ الفاعلون السياسيون في بعض الأحيان إلى عقد اتفاق سياسي فيما بينهم، وهو أشبه بالهدنة وذلك من أجل تسيير أمور البلاد عندما تكون في أزمة، حيث يتم توزيع المناصب السياسية والحقائب الوزارية على القوى السياسية في البلاد، كلا حسب ثقله السياسي (تمثيله في البرلمان)، وذلك حتى تعود الحياة السياسية في البلاد إلى طبيعتها.[4]

أولا . تعريف الاتفاق السياسي :

يعرف الاتفاق السياسي : "بأنه اتفاق عام بين الأحزاب السياسية على إدارة شؤون البلد بناءا على أسس توافقية، بغض النظر عن حجم تمثيلها البرلماني الحقيقي(الاحزاب الكبيرة ،و الاحزاب الصغيرة...). " [5]

والمثال الكلاسيكي على هذا المفهوم يتجلى بسياسات وأداء الحكومات الاوربية بعد الحرب العالمية الثانية، وخصوصا بريطانيا، ولأن هذا المفهوم ظهر مباشرة بعد الحرب ،سمي في بعض المراجع السياسية بالتوافق السياسي لفترة ما بعد الحرب.

---

[2] . الموسوعة السياسية ،**التحول الديمقراطي**، https://political-encyclopedia.org/dictionary

[3] . شهرزاد صحراوي ،مرجع سابق ،ص 16.

[4] . حازم الصباح ،مرجع سابق ،ص 219.

[5] . نفس المرجع ،ص 219.

التوافق السياسي :"يعني في جوهره تكييف مبدأ الاكثرية، والأقلية في مرحلة الانفلات السياسي ،والأمني وغياب سلطة الدولة ،ومؤسساتها ،وأجهزتها، وبروز نزاعات على مختلف المستويات السياسية، والاجتماعية لصالح الطائفية والعشائرية، وغيرها. "[1]

فالتوافق إذن من حيث الجوهر لا يلغي الاكثرية، بل يكيف إرادتها لخدمة المجتمع ككل ،ولصالح بناء دولة تكون حاضنة للجميع وهو لا يعطل إرادة الاكثرية، بل يحاصر نزاعات الهيمنة عندها، كما أن التوافق لا يعني تهميش الاقلية، بل يمنحها قوة مشاركة ايجابية تستوعب التغيرات ،وترتقي بها لتعبر عن المجتمع ككل، أيضا لا تستثني أي طرف مهما كانت قوته من دون أن تهمشها، أو تتجاوز على مصالحها،لكنه في الوقت ذاته لا يمنحها قدرة تعطيل الإرادة المجتمعية السياسية العامة.[2]

ثانيا . العلاقة بين الانتقال الديمقراطي والاتفاق السياسي.

الاتفاق السياسي يختلف في معناه عن بقية المصطلحات التي أدرجناها في عملية التحول الديمقراطي، في كونه لا يراد به التغير من طبيعة النظام السياسي، ولكنه يحاول أن يسير مرحلة سياسية في الدولة تعجز القوى السياسية المتنافسة فيها على حكم البلاد، ويصعب عليها ايجاد حلول لبعض القضايا المفصلية محل الخلاف بينها، لذلك تلجأ الى هذا الاتفاق من أجل الحفاظ على وجود الدولة أولا، وتسيير شؤونها ثانيا ،لذلك هي في غنى عن عملية التحول الديمقراطي إذا مرت تلك الظروف بسلام، فالعلاقة بين الانتقال الديمقراطي والاتفاق السياسي هي مرحلة بعدية، ففي حالة فشل الاتفاق السياسي تلجأ الدولة إلى الانتقال الديمقراطي، فلا وجود لأي علاقة مباشرة بينهما إذن فبغياب الأول يحل الثاني.

[1] http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Discuss/seminars/mesc-15-32.html available at

[2] محمد أحمد نايف العكش ،**مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي (الأردن نموذجا 1999 – 2005)** ،ط 1 ،دار حامد للنشر والتوزيع ،الأردن ،2012 ،ص 53.

المبحث الثاني : مـاهيــة المراحل الانتقالية والإرادة الشعبية

تكمن أهمية المراحل الانتقالية في كونها الرابط الأساسي بين جميع مراحل التحول الديمقراطي، حيث تعرف بأنها المرحلة التي يتم من خلالها تسيير شؤون الدولة ،واتخاذ القرارات الحاسمة، والإجراءات اللازمة من أجل إدارة عملية التحول الديمقراطي، وبناء أساس قانوني ومؤسساتي للنظام السياسي الجديد، وإعادة بناء الدولة بشكل الجديدة.وتعتبر الارادة الشعبية المحرك الأساسي في تغيير الأوضاع العامة داخل المجتمع، حيث تسمو المطالب الشعبية في التغيير على كل رغبة للنظام السياسي، الذي يسعى جاهدا إلى تحقيق رغبات المواطنين، الذين يعتبرون الأساس في وجوده في الحكم، فهم من اختاره من أجل أن يخدمه ويتولى الحكم في الدولة نيابة عنه.والانتقال من نظام حكم سلطوي إلى نظام حكم ديمقراطي يرتبط في الغالب بالإرادة الشعبية، حيث يسعى النظام السياسي إلى تحقيق رغبة المواطنين في تحسين أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الاول : مـفهــوم المراحل الانتقالية والإرادة الشعبية

تمت علاقة وطيدة بين الإرادة الشعبية والمرحلة الانتقالية، فالإرادة الشعبية تجبر النظام السياسي على التحول نحو نظام ديمقراطي، مما يجعله يبدأ عملية التحول الديمقراطي، والتي تعتبر المرحلة الانتقالية أول مراحلها، حيث يتم فيها بناء الأسس الأولى للنظام الجديد تحقيقا للإرادة الشعبية.

أولا . تعريف المراحل الانتقالية :

تعرف المرحلة الانتقالية : "بأنه مرحلة طبيعية، وحتمية فى أي تحول ديمقراطى، وغالبا ما تكون مرحلة ضبابية لأن رؤوس النظام سقطت، ولكن النظام نفسه بمؤسساته وأصحاب المصالح المرتبطين به لم يسقطوا، بل مازالوا يقاومون ويحاولون العودة من خلال طرق التفافية، فتظهر الثورة المضادة والمحاولات المستميتة لإسقاط هيبة الأمن وإضعاف سلطة الدولة. "[1]

المرحلة الانتقالية : "هي تلك المرحلة الحاسمة التي يتم فيها تحديد نتائج الثورة، وبالتالي يمكن التنبؤ بالنتائج الإيجابية، أو السلبية للثورة من خلال هذه المرحلة الانتقالية، والقوى التي تتصارع فيما بينها والنظر فيما إن كانت قوى الأنظمة السابقة لم تستسلم بعد وما زلت موجودة في الساحة، وأيضاً مواقف القوى الفاعلة التي كانت وراء الثورة. "[2]

كما تعرف المرحلة الانتقالية :"هي المرحلة الفاصلة بين تحول نظام شمولي تسلطي الى نظام ديمقراطي، وهذه المرحلة تكون السلطة السياسية قد خطت خطوات كبيرة في عملية التحول الديمقراطي، ولكن هذا لا يعني أن كل عمليات التحول الديمقراطي تستمر حتى تصل الى بر الأمان، والتحول الفعلي من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي، لأن بعض ممارسات النظام السابق قد تطغى على عملية التحول، فتتوقف

[1] http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Discuss/seminars/mesc-15-32.html available at

[2] . محمد أحمد نايف العكش، مرجع سابق ،ص 53.

العملية حتى يقرر النظام اكمال بقية مراحل عملية التحول الديمقراطي، أو التوقف عند تلك المرحلة، وذلك غالبا أن عملية التحول تشوبها بعض النقائص لعدم خبرة النظام في التعامل مع الأسس الديمقراطية، أو تفشل لأنها تكون نتاج ضغوطات خارجية، أو داخلية تعرض لها النظام من أجل البدء بعملية التحول الديمقراطي، أما إذا كان النظام التسلطي لا يملك الرغبة أصلا في التحول، فإن عملية الانتقال ستكون مشوهة، أي ظاهريا سيمارس النظام كل أشكال الديمقراطية، وينشئ كل المؤسسات اللازمة في عملية التحول، كما يعطي فضاء غير محدود من الحريات للأحزاب، والجمعيات، والنقابات، والصحافة من أجل التعبير عن آرائها، وتقديم كل مطالبها، ولكن هذا سيكون في الحدود التي يرسمها النظام لها، وأي مخالفة لهذه الحدود، فإنه سيجعله يتراجع عن عملية التحول الديمقراطي. " [1]

ينظم الدستور المراحل الانتقالية باعتبارها حالات شاذة يمكن أن يقع فيها النظام السياسي، أي أنها ليست كالحالات العادية، التي يمكن أن يوجد لها قانون ينظمها، بل هي حالة تخص السلطة السياسية، وليست كبقية الحالات الطارئة المعروفة (الحروب،والكوارث الطبيعية،والأوبئة...)،والتي تتطلب تدخل الجيش مباشرة لإدارتها، وقد تطبيق فيها الأحكام العرفية، فهي تختلف عن المراحل الانتقالية، التي يفترض أن يكون لها مواد في الدستور تقوم بتنظيمها، أي(إطار دستوري خاص بها) ويجب أن يدرس هذا الاطار كل الاحتمالات المتوقع حدوثها، و يتناولها الدستور بتفاصيلها، كما يمكن أن توجد حالات خارجة عن المألوف لم تعترض المشرع من قبل، لذلك لم ينص عليها الدستور و في حالة وقوعها (الحالات الشاذة)، فإن المشرع يقوم بسن مجموعة من القوانين التي تسيير هذه الحالة الاستثنائية، ولكنه يعتبرها لاحقا مثل باقي المراحل الانتقالية التي يمكن أن تحدث للنظام السياسي، لتكون بعد تجاوزها إقرارا للقانون الخاص.

ثانيا . تعريف الإرادة العـــامـة : général Will

تعرف الإرادة العامـة:"هي الوحيدة صاحبة الحق في السيطرة على قوة الدولة، وبالتالي يصبح لها في توجيهها نحو الهدف الذي قامت، وقام النظام السياسي لتحقيقه، وهو الصالح العام، والإرادة العامة هي ارادة المجتمع بجميع أعضائه، وهي لا تعني مجموع ،أو محصلة إرادات الأفراد، إنما تعني الروح العامة التي تعبر عن الصالح العام، وهذه الروح العامة هي مصدر القانون، والسلطة المطلقة في يدها دون وساطة بينها،وبين المواطنين، فالعلاقة بين الدولة ،والأفراد علاقة مباشرة. " [2]

تعريف الإرادة الشعبية :"إن مبدأ سيادة الشرعية، لا يساويه مبدأ سيادة الشعب، ففي نظرية الدولة الحديثة تعتبر سيادة الشعب مرادفة للإرادة العامة، التي قال بها فلاسفة العقد الاجتماعي، وهم يعتبرونها مرجعية

[1] . محمد أحمد نايف العكش ،مرجع سابق، ص 53.

[2] . إسماعيل علي سعد،حسن محمد حسن ،**النظريات ،والمذاهب ،والنظم (دراسات في العلوم السياسية)**،ط 2 ،مصر : دار المعرفة الجامعية ،2005 ،ص (105 ،106)

عليا للتشريع، ثم يمنحون الدولة صاحبة السيادة سلطة إصدار القوانين، وإلغاؤها باسم هذه الإرادة العامة، وفي هذه الحالة تتحقق حيلولة الدولة باعتبار أن الإرادة العامة، هي مرجع الصواب والخطأ فيما يتخذه البرلمان من قرارات أو تشريعات. " [1]

إذن من خلال كل ما سبق يمكننا القول أن الإرادة الشعبية، هي التي يبنى على أساسها دستور الدولة ونظام الحكم فيها وكل مؤسسات الدولة مستندة في وجودها إلى الارادة الشعبية، لذلك لا تستطيع أي سلطة أن ترتكز في حكمها على أي مبدأ آخر غير مبدأ سيادة الشعب، فهو الذي يحميها ويجعلها تستمر في الحكم ،وبصفة شرعية.

المطلب الثاني : تعريف الثورة والانتفاضة الشعبية

يستخدم مصطلح الثورة كمرادف لمصطلح الانتفاضة، ولكن كلا المعنيين يختلف اختلافا كليا عن معنى المصطلح الآخر، فالثورة هي تغيير جذري في النظام السياسي، أو الاقتصادي ،أو الاجتماعي، أو الثقافي يحدث عبر فترات طويلة نسبيا ويتم التحضير لها مسبقا، أما الانتفاضة فهي حالة ثورية تكون بسبب وقوع حدث في المجتمع توجب خروج الشعب من أجل التعبير عن رفضه المطلق لهذا الحدث والمطالبة بتغييره، ولا يستتب الأمر إلا بتراجع النظام عن قراراته.

أولا . تعريف الثورة :

الثورة لغة : تجمع لفظة الثورة في معناها بين عدة مفردات، القلب، والانتشار، والغضب، والهياج، والوثوب في سياق واحد، وذلك استدلالا بسورة البقرة في قوله تعالى "لا ذلول تثير الأرض،ولا تسقي الحرث مسلمة لا شية فيها " الآية 71 من سورة البقرة.

يقول الطبري أن لفظ الثورة مأخوذ من ثار ،يثور ،ثورانا ،إذا انتشر في الأفق.[2]

فالثورة **إذن** هي الهيجان، ومواجهة الوضع السائد، ومن هنا نجد أن المقصود بالثورة من وجهة النظر السياسية، هي التغيير الجذري في بنية المجتمع(اقتصادي ،اجتماعي ،سياسي...).

الثورة اصطلاحا : الثورة باللغة اللاتينية révélation

الثورة عند ارسطو : "هي الحركة الواسعة التي تهز المجتمع باتجاه خلق مجتمع جديد. "

أما أفلاطون فيعرفها :"بأنها تحول شبه طبيعي في شكل من أشكال الحكومة إلى شكل آخر. "[3]

---

[1] . إبراهيم بيومي غانم ،**ميراث الاستبداد** ،ط 1،القاهرة ،نيوبوك للنشر والتوزيع ،2018 ،ص 230.

[2] . اسلام نزيه سعيد أبو عون ،**تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة ،وآثاره على التنمية السياسية في الوطن العربي** ،(رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ،فلسطين :جامعة النجاح الوطنية ،بكلية الدراسات العليا) ،2017 ،ص 15.

[3] . إسلام نزيه سعيد أبو عون ،مرجع سابق ،ص 15.

تعريف الثورة في الفكر الاشتراكي : "هي التغيير الكامل النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ،ومن هنا فإن التغيير السياسي ما هو إلا نتيجة لما تحدثه الثورة من تعديلات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي فتعديل النظام السياسي ليس هدفا، وإنما وسيلة لإجراء التعديلات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية. "[1]

كما تعرف الثورة " بأنها حركة شعبية مستمرة يقوم بها الشعب ،أو نخبة منه تساندها الجماهير ،بقصد إحداث تغيير في بنية النظام السياسي ،والاقتصادي ،والاجتماعي للدولة. "[2]

تعريف الثورة عند كرين برينتين :"هي الاستبدال العنيف والمفاجئ لمجموعة ما مسؤولة عن إدارة كيان سياسي بمجموعة أخرى لم تكن حتى ذلك الوقت تدير الحكومة. "[3]

تعريف الثورة عند عزمي بشارة : "هي تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية تتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة. "[4]

تعريف الموسوعة السياسية للثورة : "هي تغيير نوعي في الحياة الاقتصادية والسياسية والفكرية في المجتمع عبر انهيار النظام القديم البالي وصعود نظام اجتماعي جديد أكثر تقدما مكانه عن طريق تفجير الصراع وحسمه لصالح القديم. "[5]

والثورة الاجتماعية أبعادها شاملة متكاملة التي تنعكس على مختلف نواحي النشاط والعلاقات بين البشر بدءا من علاقات الانتاج والتمركز الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية، وتنزع السلطة من يد طبقة، وتحل محلها طبقات ونخب صاعدة.

ثانيا . تعريف الانتفاضة الشعبية :

الانتفاضة الشعبية :"هي تحرك الجماهير لسبب طارئ حدث في المجتمع أو الدولة، ومن الممكن أن يكون هذا الطارئ من الناحية السياسية،أو الاقتصادية،أو الاجتماعية،أو العسكرية. "[6]

كما تعريف الانتفاضة الشعبية : "بأنها مقاومة شعبية مستمرة ومواجهة حضارية شاملة بكافة الوسائل المدنية،أو العنيفة،أو كلاهما معا تجمع بين التصاعد والخبو من جماعة إنسانية،أو أفراد لظلم،أو فساد ،أو منكر،أو تخلف،أو تعبئة،أو وهن وقع عليهم، من قوة داخلية مستبدة تعمل لصالح أهوائها وبقائها في السلطة، أومن قوة قمع خارجية استعمارية أكثر قوة تهيمن على مصير هذه الجماعة، أو هؤلاء الأفراد،

---

[1] . نفس المرجع ،ص 15

[2] . سعيد بوشعير ،**القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة (النظرية العامة للدولة والدستور)**،ج 1،ط 5 ،الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،2002 ،ص 88.

[3] . إسلام نزيه سعيد أبو عون ،مرجع سابق، ص 16.

[4] . نفس المرجع ،ص 17.

[5] . نفس المرجع ،ص 18.

[6] . نفس المرجع ،ص 22.

فتسعى إلى سلب ارادتهم وطمس هويتهم، واستغلال أرضهم، ونهب ثرواتهم، أو النيل من مقدساتهم، أو إبادتهم، واستبدالهم بجماعة أخرى لكن هذه الجماعة، وهؤلاء الأفراد ينجحون في التخلص منهما، والتحرر بقوة إرادتهم ،وتضحياتهم ،وصبرهم. "[1]

ثالثا . تعريف الربيع العربي :

أطلق بعض الساسة والمفكرين في الغرب على ثورات الشعوب العربية التي بدأت أواخر عام 2010، وأوائل 2011 مصطلح "الربيع العربي "، وجاء ذلك قياساً على مصطلح ربيع الشعوب الذي ساد في أوروبا بعد انتهاء حرب الثلاثين عاما، والتي توجت بمعاهدة (وستفاليا) عام 1648، وظهر أو نشأ نتيجة لها مبدأ سيادة الدولة، لقد أنهت تلك المعاهدة صراعاً مريراً بين السلطة الزمنية ممثلة بالملوك والأمراء، وبين السلطة الدينيّة ممثلة بالكنيسة، وقد يكون إطلاق المصطلح على واقع ثوراتنا ناتجا عن انطباع مسبق لدى الغربيين حولها ،وحول طبيعة مجتمعاتنا العربية.

الربيع العربي هو مجموعة الثورات التي حدثت في مختلف الدول العربية بعد سنة 2011، بداية بالثورة التونسية وما تلتها من الثورات العربية، التي استهدفت تغيير الأوضاع العامة في الوطن العربي، وعلى رأسها الأوضاع السياسية، وذلك بعد الفشل الذريع لأنظمة الحكم الفاسدة التي دامت لعقود من الزمن دون أن يكون هدفها تحسين الأوضاع الاقتصادية،أو الاجتماعية أو السماح بالمشاركة السياسية للفاعلين السياسيين، الذين أكتفوا هم بدورهم بالمشاهدة، وعدم القدرة على تغيير أي شيء في الدولة، ولذلك جاءت الثورات العربية لترفع الغطاء عن ممارسات سياسية متعفنة دامت لسنوات طوال، وكذلك اقصاء كل الذين لم يستطيعوا أن يقدموا أي شيء للوطن، أو تغيير الأوضاع لصالح المواطن الضعيف الذي وجد نفسه يعيش في دوامة لا يمكن الخروج منها، إلا بالقيام بالثورة على الأوضاع السائدة منذ أجيال، وجاءت الثورات العربية لتزلزل عروش حكام ظنوا يقينا أنهم مخلدون في الحكم ولا يحول بيه وبينهم إلا الموت، لتذهب أحلامهم أدراج الرياح مع أول هبة من هبات رياح الثورات الغربية.

[1] . مفهوم الانتفاضة (النموذج الانتفاضي الفلسطيني)
http://www.almasalik.com/locationPassage.do?locationId=30713&languageId=ar&passageId=10604

المطلب الثالث : تعريف الحـراك الشـعبي والنظريات المفسرة لـه :

يعتبر مصطلح الحراك الشعبي مصطلحا جديد نسبيا ،حيث أصبح متداولا مع بداية الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة العربية، أو ما يسمى الثورات العربية، وكأي مصطلح جديد اجتهد العلماء في تقديم تعاريف له، وكل حسب منظوره الخاص و وفقا لتخصصه، ويمكننا أن نعدد البعض منها كما سنقدم بعض التعاريف، أو المفاهيم التي تتشابه مع مصطلح الحراك الشعبي.

أولا . تعريف الحراك الشعبي :

يعرف الحراك الشعبي : "بأنه حركة كلية شاملة لمجتمع بكل فئاته الاجتماعية مهما كان انتماؤها، تسعى نحو نقلة نوعية لطبيعة الحكم السياسي، والنظام الاجتماعي، بحيث تدخل كل فئات المجتمع في عملية تشاركية، وتضامنية لتحقيق هذه النقلة النوعية. "[1]

ويعرف الحراك الشعبي : "بأنه حالة تورية تحمل مشروعا ثوريا، بمعنى تحمل وعي جماعي جديد بأهداف محددة تسعى في المستقبل إلى التغيير الجذري على كل المستويات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية. "[2]

أيضا يعرف بتريم سوركين الحراك الاجتماعي : "بأنه انتقال الفرد، أو الجماعة من طبقة، أو مستوى اجتماعي اقتصادي معين إلى طبقة أخرى، أو مستوى اجتماعي اقتصادي آخر بحيث يرتبط بهذا الانتقال تغير مستوى وظيفة ودخل الفرد، وقد يكون هذا الانتقال إلى أعلى، أو إلى أسفل. "[3]

ثـــانيـا . النظريات المفسرة للحراك الاجتماعي :

تعددت النظريات والمداخل المفسرة للحراك المجتمعي، وسنتعرض إلى أهم النظريات التي فسرت الحراك، وسنقوم بعرض بعض النظريات التي ساهمت في هذا المجال كما يلي:

1_ نظرية تعبئة الموارد :

ظهرت هذه النظرية في الولايات المتحدة الامريكية على يد أوبر شال _ oberschal في كتابه النزاع الاجتماعي والحركات الاجتماعية، والذي يبحث في الحركات الاجتماعية وآليات تشكيلها بواسطة الموارد الاقتصادية والسياسية والتواصلية، والتي تتوافر للأفراد والجماعات المخرطة في الفعل الاحتجاجي بدون إغفال القدرة على استعمال هده الموارد.

---

[1] . فاروق طيفور ،(قراءة في الحراك الشعبي في الجزائر 2019،الأسباب ،التطورات ،السيناريوهات المحتملة)،**مجلة دراسات شرق أوسطية** ،العدد 87،ص 53 ،بتاريخ 2019/04/01.

[2] . قادة مجليد ،الحراك الشعبي في الجزائر " قراءة استشرافية " صحيفة رأي اليوم ،23 نوفمبر 2019

[3] . عبد الله عسكر ،**الحراك الاجتماعي ومفهومه** ،الاربعاء 2012/05/02 .مدونة نريد – noreed.horizon studios.net

ومع ظهور نمط الانتاج الرأسمالي ظهرت طبقة العمال المأجورين، وأفرزت معها طبقة اجتماعية جديدة لها اهتماماتها الخاصة، ومع تفاقم أزمة الرأسمالية تم تسريح عدد كبير من العمال وتحولوا إلى البطالة، وهنا يبرز دور الحركات الاجتماعية، ولكن تبتعد هذه النظرية عن الهيئات الجماهيرية العفوية التي يفتقد فيها الجماهير الوعي والتنظيم، وتهتم بالفعل التنظيمي وتحصيل الموارد واستثمارها عقلانيا مما يفسر اهتمامها بالطبقة الوسطى فقط، حيث تعتبر هذه النظرية نتيجة استجابات منطقية لمواقف، وإمكانيات طرأت حديثا في المجتمع، فهي تعتبر مظهرا من مظاهر الفاعلية الاجتماعية، وأحد مكونات العملية السياسية، ولذلك تركز هذه النظرية اهتمامها على العلاقات القائمة بين هذه الحركات وقضايا المجتمع المهمة، وتستطيع أن تفسر كيفية تأثير العمل السياسي على الاحتجاجات الشعبية. [1]

2_ نظريات السلوك الجماعي :

ظهرت هذه النظرية في الاربعينيات القرن العشرين، وتهتم بدراسة الظواهر المجتمعية مثل الطوائف، والحركات الاجتماعية، والثورات، حيث حاول غوستاف لوبو Gustavo lobon شرح سيكولوجية التجمع الواسع الذي تقوم عليه هذه الحركات، وتركز هذه النظرية على دراسة الهستريا الجماعية التي لا تكون منطقية أحيانا في مواجهة الظروف غير الطبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية، فقد تنحرف بحيث تصبح تشكل خطرا على المجتمع ككل، كما تهتم هذه النظرية بالتأثير المباشر للحركات الاجتماعية في القضايا السياسية، وبالمقابل لا تعير اهتماما لأبعاد هذه الحركات على المستوى الفكري، ومستوى رفع الوعي وبلورة الهوية الوطنية. [2]

3 _ نظرية الفعل والهوية :

هذه النظرية ترى أن الحركات الاجتماعية تحول دون الركود الاجتماعي، وهي تقوم ضد الأشكال المؤسسية القائمة ,والمعايير المعرفية المرتبطة بها، فهي تقوم ضد المجموعات المسيطرة على عمليات اعادة الانتاج الاقتصادي والاجتماعي، وتشكل المعايير الاجتماعية بحيث يتم لاحقا استبدال الرأسمالية الصناعية بمجتمع قائم على البرمجة، ويتميز بأنماط مختلفة من العالقات والصراعات الطبقية في المجتمع المبرمج، إذ يشكل التكنوقراط في هذا المجتمع الطبقة المسيطرة، أما الطبقة العاملة فهي المناضل الاساسي ضد الأوضاع القائمة، وبالتالي يكون الصراع الطبقي ذو طبقة اجتماعية مثقفة، وليس ذو طبقة اجتماعية اقتصادية. ترى هذه النظرية أن المجتمع الموجه من طرف التكنوقراط، يقلل من دور

[1] . عبد الرحمان يوسف سلامة ،**التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول2010** ،(رسالة ماجستير في التخطيط ،و التنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة الوطنية نابلس ،فلسطين) ،2016 .ص 50.

[2] . عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع سابق، ص 51.

الطبقة العاملة وتحد من فاعليتها في صناعة التغيير والمحافظة على الهوية الوطنية، فهذا النوع من الحركات يحول دون الركود الاقتصادي،والاجتماعي. [1]

4 _ نظرية الحرمان النسبي :

تفسر هذه النظرية بروز الحركات الاجتماعية، ونشأتها استنادا الى شعور الأفراد الواعي بالحرمان والتناقض بين توقعاتهم المشروعة والواقع المعاش، بحيث يعتبرون أن الماضي أحسن مقارنة بالحاضر، فهم يقومون بمقارنة الماضي بالحاضر ويشعرون بالرضى إذا كان الحاضر أفضل، أما إذا كان العكس فيشعرون بالسخط، الذي يتحول إلى حركة اجتماعية، وذلك عندما يشعر الأفراد أن ما يحصلون عليه من مقومات المعيشة هو حد الكفاف، وهو أقل مما يستحقونه مقابل ما يحصلوا عليه، وذلك مقارنة وضعهم بقرنائهم في المجتمعات أخرى أو حتى في مجتمعهم، حيث غابت العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الفرص.[2] ركزت هذه النظرية على الحرمان الاقتصادي فقط دون غيره من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والثقافية التي قد تسبب بدورها الشعور بالحرمان.

5 _ نظرية الصراع :

تستمد هذه النظرية اسسها من الفيلسوف الالماني هيجل، الذي يرى أن الانسان يحاول أن يقدم فيما يفعله مثلا وقيما، فالإنسان ينشأ بالحوار والجدل والتنافس والصراع بين هذه المثل والقيم، ونتيجة تبادل الرأي يقع التفاهم، أو الاتفاق ويحل التقدم عن طريق المنافسة، وقد أطلق هيجل على عملية تصارع أنساق الأفكار، وأطلق على هذه العمليى اسم العملية (ديالكتيكة).

أن نظرية صراع الطبقات تتلخص في عدم عدالة التوزيع في عائد الانتاج بين العمال وبين صاحب رأس المال والعمل،حيث تعتبر الدياليكتكي هي الأساس في نظرية الصراع الاجتماعي الذين جاؤوا بعد هيجل، فقد حاولوا الديالكتيك من صورته العقلية الفكرية إلى صورته المادية التاريخية ،أي بدلا من صراع الأفكار ،حل محله صراع الطبقات الاجتماعية بالمفهوم المادي الاقتصادي الاجتماعي للطبقة، فالعقلية الفكرية هي أساس النظرية.[3]

[1] . نفس المرجع ،ص 52.

[2] . نفس المرجع ،ص 53.

[3] . عبد الرحمان يوسف سلامة،مرجع سابق،ص 54.

6 _ نظرية الهيمنة الثقافية :

وتعني فرض ثقافية معينة من المتسلط على المتسلط عليه بشكل ظاهر، أو خفي،وقد تتخذ شكلا سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا، وترتكز أساسا على التسلط، والإكراه حيث يرى أنطونيو غرامشي antonio gramsci أن القوة في مجتمع هي قوة الثقافة أكثر من قوة السلطة، وأن الطبقة الحاكمة تنظم وتدبر المجتمع من خلال هذه القوة الثقافية، التي تحسن التعامل معها، فالطبقة المسيطرة نحاول اقناع بقية الطبقات بقيمها الفكرية، وقد أشار إلى أهمية الثقافة البديلة من أجل انجاح الثورة، إن قوى العصر الفكرية والثقافية الحاكمة تشكل نوعا من أنواع الهيمنة، أو السيطرة بواسطة الأفكار، والأشكال الثقافية التي توفر الاقناع بالنظام السائد، وتضمن قبول المجتمع لأفكاره وغاياته، حيث تقوم الدولة بأعمال القمع، والإرهاب ،والقتل لضمان سيطرة النخبة الحاكمة، واستغلال العناصر الثقافية في تحري الأفكار، والأشكال الثقافية، وأنماط الخطابات التي تجلب الرضا، وتحقق القبول بأساليب الحكم السائد.

ويرى غرامشي أن المجتمع المدني يعتبر فضاءا للتنافس الأيديولوجي، ووظيفته الهيمنة، وتوجيه السلطة الرمزية، التي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدعي أنها خاصية مثل المدارس ،ودور العبادة ،ومختلف الهيئات الثقافية، فالمجتمع المدني هو المجال الذي تتجلى فيه وظيفة الهيمنة الاجتماعية مقابل السياسي، أو الدولة الذي تتجلى فيه، وتحقق وظيفة السيطرة، والقيادة السياسية المباشرة.[1]

[1] – نفس المرجع ص 55.

المبحث الثالث : الأطر الدستورية لإدارة المراحل الانتقالية

تتطلب تنظيم المرحلة الانتقالية مجموعة من الأطر القانونية لإدارتها والتي يجب أن تكون معدة مسبقا، حيث يقوم المشرع بإدراجها ضمن الحالات الاستثنائية التي يمكن أن تمر بها البلاد، لأنها تضع البلاد في حالة الطوارئ، حيث يتوقف فيها العمل بالقوانين العادية للبلاد، وتعلن فيها الأحكام العرفية، التي تستطيع من خلالها المؤسسة المدنية أن تطلب تدخل الجيش، ليقوم بفرض النظام وحماية مكونات الدولة ومؤسساتها من أي خطر يحتمل وقوعه.

المطلب الأول : تعريف الشرعية والمشروعية

تتعدد تعاريف الشرعية الدستورية والمشروعية، وحاولت أن أقدم الفرق بينهما، حيث أن الشرعية الدستورية في أبسط تعاريف لها تعني قيام نظام الحكم على أسس دستورية، أما المشروعية فتعني مدى مطابقة الأفعال التي تقوم بها نظام الحاكم(السلطة التنفيذية) للقوانين التي تحكم البلاد.

أولا . تعريف الشرعية Légalité

تعريف الشرعية :"يقصد بها السلطة أو الحكومة التي تستند في وجودها إلى القواعد المحددة في الدستور أو النظام القانوني، فإذا حدث و وجودت سلطة أو حكومة دون أن تعتمد على السند الدستوري، أو القانوني فإنها تسمى فعلية أو واقعية ،وبالتالي فهي تتمتع بالصفة الشرعية. "[1]

كما تعرف الشرعية légitimâte :"يعتبر العمل شرعيا إذا كان يتطابق مع الدستور والقانون المطبق في البلد الذي تم فيه ذلك العمل، فالشرعية مرتبطة مع القانون الوضعي، وهي منظمة شأنها شأن القواعد القانونية وفق هرم معين (شرعية دستورية ،شرعية قانونية...) "[2]

كما تعرف الشرعية أيضا : "بأنها صفة تطلق على السلطة التي يعتقد الأفراد أنها تتطابقو الصور التي كونوها داخل المجموعة الوطنية، أي تطابق السلطة في مصدرها و تطابقها مع المبادئ التي يقوم عليها المجتمع، فهي تعبر عن مطابقة السلطة لفكرة الصالح العام. "[3]

إذن "فالسلطة شرعية، تتماشى وتتوافق في مصادرها وطرق ممارستها،والأهداف التي تسعى لتحقيقها مع ما يعتقده أفراد المجتمع بأنه الأفضل في كافة مجالات الحياة،فلا وجود للشرعية طالما أن الأفراد لم يتقبلوا أسلوب الحكم، والشرعية هي الأساس في تميز الأنظمة الديمقراطية عن غيرها. "[4]

---

[1] . سمير داود سلمان وآخرون ،**بحوث دستورية** ،ط 1،القاهرة :المركز القومي للإصدارات القانونية ،2015 ،ص 195.

[2] . معيفي لعزيز، **محاضرات في القانون الدستوري** ،بجاية : جامعة عبد الرحمن . ميرة . ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2017/2016 ،ص 16.

[3] . نفس المرجع ، ص 16.

[4] . نفس المرجع ،ص 16

ثانيا . تعريف المشروعية légitimité

"المشروعية يقصد بها السلطة، أو الحكومة التي تتمتع بصفة الشرعية، أي أن مبدأ المشروعية يتعلق بخضوع أعمال السلطة التنفيذية لأحكام القانون، حيث أن هناك مبدأ تدرج القواعد القانونية. "[1]

تعرف المشروعية : "يعد العمل مشروعا إذا كان يتطابق، والقواعد القانونية الوضعية، كالدستور، والقانون (الهرم القانوني في الدولة)، فيقال بأن هذا العمل مشروعا، إذا كان يتطابق مع الدستور (مشروعية دستورية)، ومع القانون (مشروعية قانونية)، فالسلطة تكون مشروعة حينما تستند في وجودها إلى القواعد المحددة في النظام القانوني للدولة، أو القواعد المحددة في الدستور. "[2]

كما تعرف المشروعية :"بأنها صفة تطلق على سلطة يعتقد الأفراد بأنها تتطابق والصور التي كونوها داخل المجموعة الوطنية، فهي تتميز بتطابق السلطة ومصدرها وتنظيمها مع ما يعتقد الأفراد أنه أصلح في هذا الميدان. "[3]

هناك تعريف آخر للمشروعية :" فهي تمنح السلطات صلاحية اعطاء الأوامر وفرض الطاعة، وذلك لن يكون، إلا إذا قامت هذه الاخيرة وفقا لقاعدة مبدئية يؤمن بها الشعب ،ويتمسك بها. "

توماس هوبز : "يرى أن شرعية السلطة القانونية تكمن في حقيقة أن الخاضعين لها يعترفون لها بحرية وأن أوامر سلطة عليا ليس لها صفة قانونية إلا إذا أجاز المعنيون (المواطنون)، إقرار هذه المعايير هذا المفهوم الوضعي للقانون ليس مرتبطا بالقسر والإلزام، وإنما ينطوي على عنصر شرعية ."[4]

ثالثا . **مبدأ الشرعية الدستورية**

في المفهوم البريطاني يسمى مبدأ إتباع الوسائل القانونية السلمية Due process of Law، ومعلوم أن مبدأ الشرعية الدستورية يحمل في طياته، مبدأ سيادة الدستور، الذي يعني في مضمونه الشكلي التزام جميع سلطات الدولة بالقانون، ويقضي هذا المبدأ أن السلطة التشريعية تلتزم بأن تضع القوانين في حدود الدستور، فهذا الالتزام، هو مظهر سيادة القانون على السلطة التشريعية، فالدستور بوصفه القانون الأساسي يحدد شروط ممارسة نواب الشعب الإرادة العامة للشعب، وتتبع سيادة القانون على السلطة التشريعية من مبدأ سيادة الدستور على سائر القواعد القانونية.[5]

---

[1] . سمير داود سلمان وآخرون ،مرجع سابق، ص 195

[2] – معيفي لعزيز، مرجع سابق ،ص 16.

[3] . ،نفس المرجع ،ص 16.

4 . أحمد ناصوري ،(النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية)،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية** ،المجلد 24 ،العدد الثاني، 2008 ،ص 357

[5] . سمير داود سلمان (وآخرون)، مرجع سابق ،ص 192

كما أن مضمون الشرعية الدستورية، هي التي يجب أن تحكم القانون، ذلك لأن هناك مبادئ دستورية لا يمكن فصلها عن العناصر المكونة لنظام الدولة، فمثلا مبدأ استقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان، وعمل الدولة وفق أحكام الدستور، هي مبادئ مكونة للشرعية الدستورية.

إن مبدأ الشرعية الدستورية يعتمد أصلا على أن الشعب هو مصدر السلطة وشرعيتها ،فما دام القانون هو المعبر عن إرادة الشعب، فالدستور هو المعبر عن الضمير المستمر للشعوب، لذلك فإن هذا التعبير عن الضمير المستمر، هو الذي يقود إلى وجوب احترام القواعد الدستورية، وسموها على غيرها من القواعد.[1]

رابع . مصادر شرعية النظام السياسي :

إذن لا يمكن لأي نظام سياسي أن يستغني عن حاجته إلى الشرعية حتى، وإن كان نظاما غير شرعي في عرف السياسة المدنية الحديثة، أي حائزا على السلطة من غير طريق الشرعية الدستورية الديمقراطية، ويسعى النظام السياسي للحصول على تلك الشرعية مهما كانت طرق وصول النخب الحاكمة إلى السلطة، سواء عن طريق المؤسسات الدستورية صناديق الاقتراع، أو عن طريق القوة العسكري، أو عن طريق ثورة شعبية قادها، رغم كل هذا فإن النخب الحاكمة تحتاج إلى تثبيت أركان النظام السياسي وتأمين استمراريته، وذلك من خلال توفير القدر الضروري من الشرعية السياسية، التي تصنع له قبولا لدى الناس ،أي تجعله في أعينهم نظاما شرعيا.

للشرعية النظام السياسي ثلاثة مصادر أساسية وهي الطريقة الأولى الطريقة الدستورية، والتي يحصل من خلالها النظام السياسي على الشرعية من صناديق الاقتراع، والطريقة الثانية عن طريق القوة، حيث يغتصب النظام السياسي الحكم عن طريق الانقلاب العسكري، والطريقة الثالثة طريقة الاستحواذ على السلطة عن طريق ثورة شعبية يقودها النخبة الحاكمة، ويساندها في ذلك الشعب، وتقوم لاحقا بالبقاء في الحكم وتتخذ منها وسيلة شرعية للاحتفاظ بالحكم.

خامسا . أهمية الشرعية للنظام السياسي :

ومن جهة أخرى تكمن أهمية الشرعية في كون أن أي نظام سياسي لا يستطيع فرض سيطرته وهيمنته على زمام الأمور في دولته بدونها، حيث يجب أن يكون له استثمار منظم لهذا المورد الحيوي، الذي تمثله الأيديولوجيا، فأجهزة القمع وحدها لا تكفي لأي نظام سياسي تعسفي للبقاء والاستقرار والتمكن من إدارة كل شؤون البلاد وخاصة السيطرة على شؤون السياسية للبلاد،وكان البيدل بأن تقوم الأجهزة الأيديولوجية الدولة بفرض الهيمنة على كل الأمور، بدلا من أجهزة القمع البوليسية، لأن ما تقوم به الأجهزة السياسية ،والنقابية والثقافية والدينية والتعليمية و الإعلامية التابعة للنظام من صناعية وعي جماعي يتوافق مع قيم النظام، ويتطابق مع الواقع أمر لا تقوى عليه أجهزة العنف المادي، وحتى بعد

[1] . سمير داود سلمان (وآخرون)، مرجع سابق ،ص 193.

سقوط الايديولوجيا، بحثت النظم الشمولية عن مصادر أخرى للشرعية لكي تستطيع البقاء في الحكم، لأن أجهزة القمع لم تستطع السيطرة على الثورات الشعبية الرافضة للحكم التسلطي لزعمائها، الذين خلدوا في الحكم لعقود من الزمن، دون أن يكون وجودهم ذو فائدة على شعوبهم.

سادسا . أنواع الشرعية التي يقوم عليها النظام السياسي :

ميز ماكس فيبر بين ثلاثة أنماط من الشرعية تقوم كلا منها على أسس مختلفة، وهي الشرعية التقليدية، والشرعية الكاريزمية، والشرعية العقلانية، هذه الأنواع أو الأنماط الثلاثة، هي المصادر التي يعتمد عليها النظام السياسي في كسب شرعيته، والتي بدونها لا يمكنه أن يصل إلى الحكم ولا أن يستمر فيه.[1]

أ . الشرعية التقليدية :

تقوم على مواريث التقاليد وسلطانها في وجدان الناس الجاري مجرى العادة والمألوف، مثل سلطة البابا في الكنيسة، وهي تستند إلى مصادر دينية أو عصبية غالبة(قبلية ،عشائرية ،عائلية)، أو إلى مبدأ الغلبة والاستيلاء، ومنها الشرعية القائمة على دعوى الحكم بمقتضى المرجعية الدينية كأساس للسلطة، أو الشرعية القائمة على العصبية القبيلة، أو العشيرة،أو العائلة، حيث عصبية غالبة تحكم إما بقاعدة عصبية ضيقة، وإما بقاعدة خلق عصبيات أوسع من القبيلة، أو العشيرة الواحدة، أما شرعية الغلبة والاستيلاء، فهي شرعية القوة المجردة التي تفرضها قوة عسكرية منظمة، تسمى هذه الشرعية تقليدية، لأنها مألوفة ومتكررة في التاريخ قيام دول العالم منذ العهد الوسيط، كما جاء بها ابن خلدون في تفسير قيام الدولة و تطورها و نهايتها، حيث أن الدولة قامت واستمرت ودالت بمقتضى الغلبة والاستيلاء المستندين إلى العصبية، أو بمقتضى دعوة دينية يتعصب لها.[2]

ب . الشرعية الثورية :

ترتكز على المهابة والمكانة الاعتبارية التي يشغلها الزعيم الملهم في وجدان أتباعه، ومن الاعتقاد الجمعي بقدرته على ايجاد الخلاص، مثل مكانة النبي عند أصحابه، وهي تستند إلى رصيد المكتسبات الاجتماعية والسياسية التي أنجزتها نظم سياسية وصلت إلى السلطة باسم الثورة على أوضاع سابقة متعفنة، أو تستند إلى رصيد من الدعاوى الأيديولوجية الكثيفة النجاح في الهاب مشاعر الجمهور و تجيشه، وترسيخ الشعور لديه بقدرة الثورة على تحقيق التقدم والتغيير.إن فكرة الثورة وما تعنيه هذه العبارة من آمال عظام في تحويل شروط الحياة الاجتماعية، هي ما أسس لهذا النوع الثاني من الشرعية السياسية، التي قامت عليها سلطة نخب الطبقة الوسطى الصاعدة في الكثير من الدول والشكل الثاني

[1] . ناثان ج براون بمساعدة ماريان ميسنغ ،وسكوت وينر إعادة ميلاد دستورية،تونس ومصر تعيدان بناء نفسيهما UNDP برنامج الامم المتحدة الإنمائي ،بتاريخ 13 أغسطس آب 2011 ،ص 83.

[2] . نفس المرجع ،ص 83.

للشرعية الثورية يتمثل في تجارب النخب، التي خاضت معركة التحرير الوطني ضد الاحتلال الأجنبي، و وصلت بها إلى حيازة الاستقلال الوطني.[1]

ج . الشرعية الدستورية :

تقوم على سلطة القانون في وعي مجتمعي يعقل معنى السياسة، وهذا مثل الشرعية الدستورية والديمقراطية، حيث تقوم المؤسسات والقوانين كتعبير عن الإرادة العامة مقام التقاليد الموروثة والزعماء الملهمين، وتستند نظريا إلى فكرة قيام السلطة على مقتضى القانون الأساسي للدولة، وتداولها بالانتخابات، بما في ذلك منصب رئيس الدولة، إن المبدأ الذي يؤسس لهذا النمط الثالث الحديث للشرعية، هو أن الشعب مصدر السلطة، وأن شرعية ممارستها من قبل نخبة حاكمة إنما مأتاها من الشعب الذي يفوض تلك النخبة بإرادته الحرة بالقيام على أمرها وتمة نوعان من هذه الشرعية الدستورية *الشرعية الدستورية للنظم الجمهورية التي يتداول فيها منصب رئيس الجمهورية.

*الشرعية الدستورية للدول ذات النظم الملكية والأميرية التي تعرف حياة تمثيلية منتظمة تنشأ عنها برلمانات أو حكومات تمثل التوازن النيابي في الدولة.[2]

أما النظم الشمولية فتحافظ على شرعيتها حسب صموئيل هينتغتون من خلال بقائها في الحكم ومحاولة استغلال كل الفرص المتاحة لها، فيمكن أن تقوم بزيادة القمع على الشعب للسيطرة على الوضع، كما يمكن أن تخلق حربا خارجية تحاول من خلالها البقاء ومحاربة العدو، وأيضا يمكنها أن تتفق مع المعارضة من أجل اجراء اصلاحات التي تطالب بها، ويبقى النظام يماطل فيها والمعارضة تضغط عليه من أجل الوفاء بوعوده، والقيام بالانتخابات التي يخشى عدم الفوز بها :

أولا : يمكن أن ترفض الاعتراف بضعفها المتزايد على أمل استعادة قوتها في السلطة.

ثانيا : قد يطيل النظام السياسي بقاءه في السلطة بزيادة القمع وكبت الحريات، وهذا ما يتطلب في الغالب تحولا في مسار النظام وقيادته، فإذا ما اتفق القادة على مثل هذا التوجه، فقد يستطيعون ارجاء النتائج المترتبة على تدهور شرعيتهم.[3]

ثالثا : يتمثل في اثارة نزاع خارجي والسعي لاستعادة الشرعية بالدق على النزعة الوطنية، حيث يواجه القادة الشموليين لدعم شرعيتهم المفقودة عن طريق الدخول في حرب خارجية مع أي عدو، فالقوات المسلحة لأي نظام عسكري تتدخل في السياسة و قد تفتقد إلى بنية قيادية فعالة، وتزداد اصطباغا بالصبغة السياسية مع طول بقاء النظام في السلطة.[4]

---

[1] . نفس المرجع ،ص 84.

[2] . نفس المرجع ،ص 85.

[3] . صموئيل هينتغتون ،مرجع سابق ،ص 117.

[4] . نفس المرجع ،ص 117.

رابعا : يتمثل في محاولة إقامة صورة باهتة من الشرعية الديمقراطية للنظام الشمولي، فنجد أن معظم الدول الشمولية القائمة كانت تزعم أنها ستقيم الديمقراطية في الوقت المناسب، ومع تدهور شرعيتها في الأداء تزداد الضغوط عليهم للوفاء بوعودهم، فتنشأ لديهم دوافع السعي إلى استرداد شرعية نظمهم من خلال الانتخابات، وكان الزعماء يؤمنون على ما يبدو بقدرتهم على الفوز في الانتخابات، إلا أن هذا ما كان ليحدث أبدا إذا استطاعت المعارضة تحقيق أدنى قدر من الوحدة، وهكذا أفسحت ورطة الأداء المجال لمأزق الانتخابات. والتساؤل المطروح هنا هل ينبغي لهم أن يجروا الانتخابات ؟وإذا فعلوا هل عليهم أن يتلاعبوا بها؟وإن فعلوا فهل يفوزون بالشرعية ،وإذا تلاعبوا بالانتخابات فهل سيخسرونها ؟[1]

خامسا : يمكن للزعماء الشموليين أن يبادروا بوضع حد للحكم الشمولي ويقيمون نظاما ديمقراطية، وغالبا ما يتطلب ذلك تغير في القيادة داخل النظام الشمولي، وهذا يؤدي إلى تدهور الشرعية، ويثير الشكوك في أذهان القادة الشموليين، وأجنحة القيادة حول اختيار رد الفعل المناسب، فيؤدي التردد والشقاق والتذبذب إلى تدهور شرعية النظام، وتشجيع الجماعات السياسية على التفكير في خلفائهم، ولا يحتاج النظام الجديد إلى العمل بالديمقراطية.[2]

ومن خلال كل ما سبق يمكننا القول أن الفرق الحقيقي بين الشرعية، والمشروعية يكمن في أن الشرعية هي خضوع تصرفات أشخاص القانون العام لأحكام الدستور، أما المشروعية فتتعلق بمدى مطابقة أعمال الإدارة "السلطة التنفيذية " لأحكام القانون، حيث أن المشروعية تقتضي وجوب احترام تدرج القواعد القانونية، إن الشرعية الدستورية متعلقة بالسيادة القانونية، وسمو القانون وتتعلق بخضوع الشعب حكام ومحكومين لأحكام الدستور، فشرعية النظام، ومشروعية النظام كلاها يتعلق بمدى احترام الدستور، فالأولى في وجودها، والثانية في مدى تطابق أفعالها معه.

[1] . نفس المرجع ،ص 118.

[2] . نفس المرجع ،ص 118.

المطلب الثاني : تعريف الظروف الاستثنائية وحالة الطوارئ:

تلجأ الدولة إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد في حالة إذا ما وقعت كارثة تستوجب التعامل معها بطرق غير التي تعودت العمل بها في الظروف العادية،حيث تعلن إلغاء العمل بالقوانين العادية وتفتح المجال أمام الجيش للتدخل وإصدار أوامره من أجل الحفاظ على الامن العام والسلامة العامة للبلاد والمواطنين، كما تستطيع القيام بكل الأمور التي تسهل عليها عملها مثل التدخل في الشؤون الخاصة بالمواطنين، إذا قاموا بمخالفة التعليمات الموجهة اليهم.

أولا . تعريف الظروف الاستثنائية :

تصنف أحكام الظروف الاستثنائية في الفقه الدستوري تحت مبدأ حالة الضرورة، والتي مفادها تزويد صاحب السلطة التنفيذية الرئيس، أو رئيس الوزراء صلاحيات واسعة لا يملكها في الحالات العادية، وذلك ليتمكن من التخلص من الخطر الي يهدد سلامة الشعب، أو المؤسسات الدستورية للدولة أو الأمن العام، فهذه الصلاحيات توضع في يد السلطة التنفيذية، ولكن هذا لا يبرر الخروج على الاحكام الدستورية، والصلاحيات المرتبطة بالمراكز القانونية، لأنها تمنح لها فقط في الظروف الاستثنائية، هذه الظروف تبرر لها التوسع في الصلاحيات، ولكن دون المخالفة الدستورية، والذي يملك هذه الصلاحيات (السلطة التنفيذية)لا يمكنها أن تتجاوز صلاحيات السلطتين التشريعية والقضائية، أي حل البرلمان، وذلك لقدرة السلطة التشريعية على بسط رقابتها على القرارات، والأحكام التي تتخذها أثناء الضرورة، أما السلطة القضائية، فهي تراقب مدى تطابق هذه الاحكام مع الدستور، وهي قادرة أيضا على إلغاء أي حكم تصدره السلطة التنفيذية، وتعتبر هذه الحدود الدستورية هي بحد ذاتها الالتزام بالشرعية الدستورية، وإذا كانت الصلاحيات العادية، أو الاستثنائية يمنحها الدستور لأي جهة يراها كفيلة بأن تحقق الغرض المرجو منها، فلا يعني ذلك بأي حال من الأحوال التجاوز على مبدأ الشرعية الدستورية، لأنه مبدأ أساسي في قيام أي دولة، وما دامت الدولة موجودة قانونيا وماديا، فإن ذلك يعني أن الشرعية الدستورية حقيقية و موجودة فعلا. [1]

ثانيا : تعريف نظام الطوارئ :

يعرف نظام الطوارئ : "بأنه نظام دستوري يخول السلطة المختصة بموجب القانون صلاحيات استثنائية خاصة لمواجهة الحالة الطارئة التي تمر بها البلاد حماية للصالح العام. "[2]

---

[1] . سمير داود سلمان ،علي مجيد العكيلي،**مدى تأثير الظروف الاستثنائية على الشرعية الدستورية (دراسة مقارنة)**،ط 1 ،المركز القومي للإصدارات القانونية ،القاهرة : دار الوليد للنشر والتوزيع ،ص 8.

[2] . نفس المرجع،ص 9.

أيضا يعرف نظام الطوارئ : "بأنه نظام أجاز الدستور فرضه كلما قامت أسبابه ودواعيه وأهمها تعرض الوطن لخطر يهدد سلامته وأمنه أو نشوب حرب أو التهديد بنشوبها أو اضطراب الأمن، وذلك لمواجهة هذا الخطر بتدابير استثنائية حددها قانون الطوارئ حفظا لسلامة الوطن ،وأمنه. "[1]

ثالثا . أنواع حالات الطوارئ :

يقسم الفقه الدستوري حالة الطوارئ إلى نوعين :

1 . حالة الطوارئ الحقيقية : وتسمى كذلك حالة الطوارئ العسكرية،أو الأحكام العرفية العسكرية Martial Law "وهذه الحالة تعلن نتيجة قيام حرب بين دولتين أو أكثر، وعلى أماكن الحرب التي يحاصرها العدو، ويترتب عنها امتلاك القادة العسكريون سلطات تبيح لهم تعطيل الدستور والقوانين في هذه المناطق، أو الاعتداء على حقوق الأفراد وحرياتهم من أجل تحقيق أغراض الغزو ،وحماية البلاد من جيش الاحتلال. "[2]

2 . حالة الطوارئ السياسية : وتسمى كذلك حالة الأحكام الصورية، أو الأحكام العرفية السياسية تعلن بواسطة السلطة التنفيذية في كل البلاد أو جزء منها، وذلك عند قيام خطر يداهم سلامة وأمن الدولة أو نتيجة التهديد بوقوع حرب، أو قيام اضطرابات داخلية كحالة فيضان، أو كارثة عامة، أو انتشار وباء حيث تعجز الدولة في هذه الحالة على تطبيق قوانينها العادية في مجابهة الحالة، وتنفيذ حكم القانون بالأساليب المعتادة.[3]

[1] . نفس المرجع،ص 9.

[2] . أظين خالد عبد الرحمن ،**ضمانات حقوق الانسان في ظل قانون الطوارئ ،الاردن** : دار حامد للنشر والتوزيع ،ص 37.

[3] . نفس المرجع،ص 38.

المطلب الثالث : تعريف المبادئ فوق الدستورية :

يأتي مفهوم المبادئ فوق الدستورية في الأدبيات السياسية مرادفا لمفهوم المواد المحصنة غير أن البعض يرى أن المفهومين يختلفان كليا في المعنى، أن المبادئ فوق الدستورية في معناها البسيط تعني مجموعة المواد الموجودة في الدستور، والتي يبنى عليها كل القوانين التي تصدر لاحقا ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يصدر قانونا يخالفها، أما المواد المحصنة، فهي المواد الموجودة في الدستور التي لا يمكن تعديلها بأي حال من الأحوال وتعديلها أو المساس بها يعني اسقاط الدستور وبناء دستور جديد.[1]

تعرف المبادئ فوق الدستورية :"بأنها مبادئ تكون أعلى رتبة، ومنزلة من الدستور نفسه بمعنى أنه لا يجوز ولا يصح أن تكون هناك مواد في الدستور تخالفها، وتكون لهذه المواد صفة الإطلاق والدوام والسمو، فتكون بذلك محصنة ضد الإلغاء،أو التعديل، أو مخالفتها، ولو بنصوص دستورية، ويجب وضعها كوثيقة ومبادئ أساسية ينبغي مراعاتهاعند وضع الدستور، و يجب على واضعي الدستور الالتزام بها وعدم المساس بها، أو الحياد عنها. "[2]

كما تعرف المبادئ فوق الدستورية " بأنها قواعد تمس قضايا كبرى ومصيرية و ذات أبعاد استثنائية في الدولة، فهي تتعلق بحقوق فئات الشعب كلها من دون استثناء، وترتبط بمصالحها ومستقبلها، ولذلك تعطى هذه المبادئ حصانة استثنائية تجاه التغيير والتعديل تفوق الحصانة التي تعطى لغيرها من قواعد الدستور، بحيث يكون تعديلها أو تغيرها أو ايقافها نتيجة تعديل الدستور، أو تغييره أو تعطيله أمرا بالغا الصعوبة على السلطات الحاكمة إن لم نقل مستحيلا، فيصبح لدينا بالمحصلة قواعد دستورية أكثر سموا من قواعد الدستور الأخرى، التي هي بدورها أسمى من القوانين العادية. "[3]

تعريف المواد المحصنة : entrenched clause والتي يطلق عليها احيانا " المواد فوق الدستورية " ولكن هذا المصطلح غير دارج، وغير متوافر في الاستخدام السياسي، ولكن المضمون القريب من "المواد فوق الدستورية "، هو ما يعرف ب "المواد المحصنة "،و هى مواد فى الدستور يتم تحصينها من التغيير، ولتغييرها لابد من إسقاط الدستور بالكامل، و إنشاء دستور جديد، هذه المواد موجودة فى عدد محدود من الدساتير، و تشمل عادة مواد الهوية منها والمواد المحصنة يتم تحصينها بمواد أخرى من داخل الدستور نفسه، بعد جميع الإجراءات القانونية اللازمة سواء موافقة البرلمان،أو الاستفتاء الشعبى، أو الأمرين معاً.[4]

---

[1] . (الفرق بين المبادئ فوق الدستورية ،والمواد المحصنة)،بقلم : فريق التحرير فى 10 فبراير ،2019.
file:///C:/Users/sbi/Downloads/%D8%B3.htm

[2] . نفس المرجع.

[3] . (المبادئ المحصنة (الراسخة)في دستور سورة الديمقراطية) ،دراسات وتقارير سياسية،**مركز حرمون للدراسات المعاصرة** ، https://www.harmoon.org/reports 13 سبتمبر 2017

[4] . الفرق بين المبادئ فوق الدستورية ،والمواد المحصنة، نفس المرجع.

كما تعرف المواد المحصنة : Provisions unamendable بالانكليزية وتعني المواد المحصنة أو الراسخة، وهي مواد في الدستور يجري تحصينها من التغيير، وهناك من يطلق عليها اسم الأحكام غير القابلة للتعديل، أو التغيير(unamendable Provisions)، وتكون هذه المواد في أغلب الأحيان حزمة من المبادئ المتعلقة بكرامة الإنسان والمساواة والمواطنة حقوق الإنسان، وهي الموجودة في الاتفاقات والمواثيق الدولية التي يفترض بها أن تعلو على القوانين المحلية كلها، بما في ذلك الدساتير ذاتها، وقد أقرت المحكمة الدستورية العليا في أمريكا، بأنها لا تكتفي بالرقابة على مطابقة القوانين للدستور، ولكن أيضا تحقق فوق ذلك في عدم مخالفة التشريعات لإعلان الحقوق. [1]

المطلب الرابع : الوثائق الدستورية المؤقتة

تصدر الوثائق الدستورية المؤقتة عن الهيئة التي تدير المرحلة الانتقالية في البلاد، فهي عبارة عن مجموعة من القوانين التي تصدرها الهيئة المكلفة بإدارة المرحلة الانتقالية، والتي تحتوي أساسا على مجموعة من المبادئ العامة الخاصة بحقوق وواجبات الفرد في المجتمع، والتي يتم لاحقا على أساسها وضع الدستور الجديد بناءا على الأهداف العامة التي احتوتها الوثائق الدستورية المؤقتة.

أولا : تعريف الوثائق الدستورية المؤقتة:

يقصد بالوثيقة الدستورية المؤقتة،الوثيقة التي تصدر لتنظيم أوضاع الدولة خلال مراحل استثنائية غير تقليدية تشهدها البلاد (فترة انتقالية،انتقال سياسي،أو انقلاب عسكري...)،وتستمر تلك الوثيقة لغاية سن دستور دائم للدولة، وقد تتضمن الوثيقة الدستورية المؤقتة تحديدا للمدة الزمنية التي سيعمل بها بأحكامها، أو لا تصرح بذلك مكتفية بالإشارة في أحكامها إلى أنها مؤقتة، أو يعمل بأحكامها فقط خلال الفترة الانتقالية، وتأخذ هذه الوثائق الدستورية المؤقتة تسميات متعددة، مثل (دستور مؤقت ،دستور انتقالي ،إعلان دستوري ،قانون أساسي ...)، تتميز هذه الوثائق الدستورية بأنها تشكل القانون الأسمى في الدولة منذ صدورها، فتحل محل الدستور القائم أو تجمده أو تعدله، وتنظم سلطات الدولة ومؤسساتها من خلال مرحلة معينة ، وتتضمن غالبا اشارة إلى كونها مؤقتة سوء من خلال نص صريح يتضمن تحديد مدته الزمنية بدقة، أو من خلال ربط مصيرها، ونفاذها بانجاز الدستور الدائم للبلاد، والذي يتضمن هذه الوثائق الدستورية المؤقتة غالبا نصوص حقيقية، بشأن كيفية اعتماده جزئيا، وما يمكن أن يتضمنه موضوعيا.[2]

ثانيا : تاريخ الوثائق الدستورية المؤقتة :

الوثائق الدستورية المؤقتة حديثة العهد، فقد انتشر استخدامها منذ نهاية الحرب الباردة في القرن العشرين، حيث صدر ما يقرب 30 وثيقة دستورية بمختلف التسميات، ومنها 20 وثيقة صدرت في دول

[1] . المبادئ المحصنة (الراسخة)في دستور سورة الديمقراطية، نفس المرجع.

[2] – خبراء محور الحوكمة والتحول الديمقراطي وبناء المؤسسات في **برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا**، 2019/06/27، شوهد الساعة 22:00 يوم 01/ 03/ 2020 ،،ص 17.

كانت تعاني من حروب، وصراعات محلية بالدرجة الاولى، تتحول الحروب الاقليمية إلى حروب داخلية، وقد لا تستطيع هذه الوثائق إنهاء النزاعات الداخلية، ولكنها بالمقابل قد تساهم في وضع الأسس للعملية السياسية والدستورية، لأن هذه الوثائق ستساعد على تقليص الصراع، وتنظيم المرحلة الانتقالية، وتحفيز الجهات المتصارعة للوصول إلى حلول في العملية السياسية الجارية، كما ستمنح الاطراف المتنازعة وقتا كافيا للعمل على ايجاد حلول للمشاكل القائمة.[1]

إن اعتماد هذه الوثائق الدستورية المؤقتة ليس مرهونا بالحروب بل قد تلجأ إليه الدولة من أجل استكمال بناء مؤسساتها،أو في حالة الانتقال السلمي للسلطة،إن اصدار الوثائق الدستورية المؤقتة يختلف من دولة لأخرى، وذلك حسب طبيعة أسباب استصدارها(استقلال،انفصال،انقلاب...)،وهذا ما ينعكس على آلية اصدارها ومضمونها،فنجاح الوثائق الدستورية المؤقتة مرهون بالتوافق،أو الانقسام بين الأطراف الشركاء،كما يكون مرهون بالدعم الداخلي والخارجي،الاقليمي والدولي لتلك العملية.

يمكننا أن نقدم تعريفا للوثائق الدستورية المؤقتة، هي جزء من المواد القانونية المكونة للدستور، تسيير المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد ،ونادرا ما يتم اللجوء إلى وضع وثائق دستورية جديدة، إلا إذا صادفت حالة استثنائية لم ينص عليها الدستور، ويجب أن تكون الوثائق الدستورية المؤقتة محل اتفاق بين الشركاء السياسيين، لأنها ستكون لاحقا الأساس الذي يوضع عليه الدستور الجديد للبلاد.

ثالثا : أهمية الوثائق الدستورية المؤقتة :

تكمن أهمية الوثائق الدستورية المؤقتة في كونها تمنح الوقت لواضعي الدساتير الجديدة بالعمل على أسس وأطر قانونية ،وسياسية جديدة، تحل محل الأطر القديمة ،وذلك للسماح بالتغيير مع أقل قدر من الاضطرابات، وكذلك اتاحة المجال لبناء الدستور الجديد بنجاح.

كما تبرز أهمية الوثائق الدستورية المؤقتة بناءا على الاعتبارات التالية :

1 . حاجة المراحل اللاحقة للصراع إلى معالجة قضايا ملحة و جوهرية : ولكنها لا تندرج في اطار مضامين الدستور الدائم للبلاد ،فهي تعالج عادة القضايا التي لم يتم ذكرها في الدستور الدائم للبلاد، لذلك كانت الحاجة الوثائق الدستورية المؤقتة لإدارة المراحل الانتقالية.[2]

2 . تسهل عملية اعتماد الدستور الدائم للبلاد : حيث أثبتت التجارب أن القضايا محل الخلاف الدائم قد تم حسمها في الدساتير المؤقتة التي سهلت من عملية اعتماد الدستور الدائم للبلاد، ومكنت من عملية الانتقال إلى نظام سياسي جديد.

3 . توفير متطلبات إدارة المراحل الانتقالية : إن إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية لا يمكن أن يتم بنفس الطريقة التي كانت تدار بها قبلها،

[1] . نفس المرجع ،ص 17.

[2] . نفس المرجع ،ص 18.

لذلك وجب تغيير الكثير من هيئات ومؤسسات إدارة البلاد ،وهو ما يتطلب دسترة هذا الواقع القانوني والسياسي الجديد.[1]

4 . توفير بيئة لاعتماد الدستور الجديد : تساهم الترتيبات الدستورية المؤقتة في ترسيخ الثقة بين المتخاصمين السابقين و ايجاد وسائل للتواصل من أجل اعتماد الدستور الدائم للبلاد، نظرا إلى أن الترتيبات الدستورية المؤقتة تؤدي إلى حل الكثير من المشاكل الناجمة عن الصراع وآثاره، والتي تؤثر على العملية الدستورية والسياسية برمتها، إذا لم يتم معالجتها في وقت مبكر، وهي المهمة التي يجب أن تقوم بها الوثائق الدستورية المؤقتة، كما يجب أن تؤد هذه الوثائق إلى حالة من الهدوء، والاستقرار الأمني ولو نسبيا، وهي المرحلة اللازمة لخلق بيئة تساعد على توفير متطلبات إنجاز الدستور الدائم للبلاد، وهو أمر لا يمكن أن يتم إلا بعد استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد.[2]

5 . ايجاد اطار قانوني لحكم البلاد : توفر الوثائق الدستورية المؤقتة الاطار القانوني لإدارة الدولة ،فبعد انهيار المؤسسات القديمة للدولة، وبعد أن ضعفت الأحزاب السياسية، أصبح لزاما ايجاد هيئة تدير البلاد وفقا لأحكام دستورية جديدة إلى أن يتم إعادة بناء مؤسسات الدولة.

6 . تجنب الخضوع لأمراء الحرب المرحلة الانتقالية : حيث أن التجارب تؤكد على أنه في الفترة الموالية لوقف إطلاق النار تهيمن الأطراف المتحاربة على الساحة السياسية(القادة،الشخصيات...) المتهمين بارتكاب جرائم الحرب، والذين سيحضون بشرعية الخضوع للأمر الواقع، والذين من المحتمل أن يسيطروا على الوضع السياسي للبلاد، وانجاز دساتير تسمح لهم بالبقاء الدائم في الحكم، وهناك أمثلة كثير على هذه الحالة.

لذلك من الأفضل أن تبرم الصفقات المؤقتة من خلال ترتيبات دستورية محدودة حتى تبدأ عملية وضع الدستور الدائم للبلاد ،وعندما تتهيأ الظروف لمشاركة عامة أكثر، قدرة أكبر على فرض قواعد العدالة الواجبة الاتباع.[3]

رابعا . سلبيات الوثائق الدستورية المؤقتة :

لا تعتبر الوثائق الدستورية المؤقتة حلا جذريا لتجاوز العقبات ادستورية للوصول إلى إصدار دستور دائم للبلاد، لأنه يمكن أن تكون هناك العديد من العقبات التي تحيد بهذه المبادئ عن الطريق، إذ قد يتم اختطاف عملية الإصلاح، وذلك باستغلال الدساتير المؤقتة لتمرير الوقت واستنزاف طاقات

[1] . خبراء محور الحوكمة ،والتحول الديمقراطي ،وبناء المؤسسات في برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، نفس المرجع ،ص 1

[2] . نفس المرجع ،ص 24.

[3] . نفس المرجع ،ص 24.

وقدرات المطالبين بالإصلاح، والالتفاف حول مطالبهم بنصوص مؤقتة يطول أمدها دون الوصول إلى دستور دائم للبلاد ،وذلك بناءا على الاحتمالات التالية :

*يمكن العودة إلى الدساتير السابقة دون أن تأت ثمار الثورة بنتائجها كما كان يرغب فيها الثوار.

*يمكن أن تستغل هذه الفترة في إعادة بناء النظام القديم من جديد، حيث يستجمع النظام قواه وينقلب على مسار التسوية السلمية للأزمة.

*يمكن استثناء المبادئ التي وردت في الوثائق الدستورية المؤقتة من النقاش الذي يجب أن تكون فيه هذه المبادئ هي الاساس من أجل اصدار دستور دائم للبلاد.

*يجب اعتبار الوثائق الدستورية المؤقتة هي الأساس من أجل بناء دستور جديد للبلاد، والتي كان لها الفضل في تسيير المرحلة الانتقالية ،فهي تصلح أن تكون أساس لدستور جديد.

*الوثائق الدستورية المؤقتة توضع من أجل أن تكون محل اتفاق بين الأطراف المتنازعة ،ولذلك يجب أن تكون محل خلاف بين هذه الأطراف عند البدء في عملية مناقشة الأسس الدستورية الجديدة.

إن المصدر الرئيسي للسلطة هو الشعب، لذلك يجب مراعاة مطالبه عند وضع الدستور الجديد للبلاد، وأن تكون هذه الوثائق تخدم مصالحه أولا، ثم مصالح الأطراف المتنازعة، لكن الخوف كل الخوف من أن تكون الإرادة الشعبية هي آخر شيء يتم التفكير فيه عند وضع دستور جديد للبلاد.[1]

خامسا . شروط الوثائق الدستورية المؤقتة :

تعتبر الوثائق الدستورية المؤقتة مهمة جدا لوضع دستور جديد للبلاد من أجل ذلك يجب أن تتضمن مجموعة من الشروط، والمبادئ الأساسية التي يتضمنها الدستور الجديد، بحيث يتم اعتبارها في هذه الحالة كحجر الأساس له ،كما تضمن أن يتم تسيير المرحلة الانتقالية بتلك المبادئ تماما كما ورد ت في نص الوثائق الدستورية المؤقتة، ويمكننا أن نذكر هذه **الشروط** كما يلي :

أولا :الاتفاق على فترة زمنية معقولة لنفاذ الوثائق الدستورية المؤقتة ،حيث يتم خلالها إنجاز الدستور الدائم للبلاد.

ثانيا :وجوب الاتفاق المسبق على القضايا الأساسية التي سيتم التطرق لها في الوثائق الدستورية المؤقتة، والتي ينبغي أن تكون قاصرة على المسائل الجوهرية اللازمة لإدارة المرحلة الانتقالية لحين انجاز الدستور الدائم للبلاد.

ثالثا :عدم حصر عملية انجاز الوثائق الدستورية المؤقتة في الغرف المغلقة، وعدم جعل تلك العملية حكرا على السياسيين والمفاوضين وحدهم، وإنما يجب العمل على تأسيس مشاركة مجتمعية بالحد الأقصى المتاح، والممكن لتعزيز شرعية الوثائق الدستورية المؤقتة ،وتأمين مصداقيتها . [2]

[1] . نفس المرجع، ص 26

[2] . نفس المرجع، ص 26

المطلب الخامس : تعريف الإعلان الدستوري المؤقت

توجد عدة مرادفات لمصطلح الدستور الصغير، حيث يسمى بالمبادئ فوق الدستورية، والتي يمكن أن تؤدي نفس المعنى، أو تأخذ معنا آخر، وذلك استنادا للجهة التي تقدم هذا التعريف، والتي عبارة مجموعة من القواعد القانونية التي توضع من أجل إدارة المرحلة الانتقالية، ويكون الاتفاق بين الشركاء السياسيين من أجل إدارة تلك المرحلة اعتمادا عليها.

أولا . تعريف الإعلان الدستوري المؤقت :

الإعلان الدستوري المؤقت :"هو عبارة عن مجموعة من المواد القانونية تنظم الدولة في حالة استحالة اعمال أحكام دستورية تخالف الإرادة الشعبية مصدر كل السلطات. "[1]

كما يعرف الإعلان الدستوري المؤقت : "بأنه الدساتير المختصرة المؤقتة ،يكون مؤقت لأنه محدد الفترة الزمنية ينته العمل به بانتهاء المرحلة الانتقالية. "[2]

الإعلان الدستوري المؤقت : " هو مجموعة القوانين التي يتم ،وضعها في مرحلة يكون فيها العمل بأحكام الدستور غير ممكن ،ولذلك تضطر السلطة التي تتولى الحكم في تلك الفترة لوضع الدستور مؤقت لتسيير به المرحلة الانتقالية ،بحيث ينته العمل بهذا الدستور مباشرة بعد نهاية المرحلة الانتقالية. "[3]

ثانيا . طبيعته القانونية :

الإعلان الدستوري المؤقت : " هو عبارة عن آلية قانونية متعارف عليها في الفقه الدستوري لا يحتاج للمصادقة، أو الاستفتاء المباشر، بل يعتمد من قبل الفاعلة المعبرة عنه، وبالتوافق مع السلطة الفعلية ،لذلك يوصف بالإعلان، وفي الغالب يستعمل كأسلوب لمرافقة التغيرات الجذرية في اطار قانوني واضح، كما يمكن أن يكون مخرج للتداول السلس والسلمي للسلطة. "[4]

ثالثا . الضوابط القانونية للإعــلان الدستوري المؤقت:

للإعلان الدستوري مجموعة من الضوابط القانونية التي يجب أن يتقيد بها، وذلك لكي لا يتم استغلاله من طرف أي من أطراف النزاع، وتتمثل في :

أ – تكريس الحقوق الدستورية : فالإعلان الدستوري له ضوابطه من أهمها أنه مكمل للدستور، فلا يجب أن تنص أي قاعدة قانونية على أحكام مخالفة له، فهو يجمد الأحكام المخالفة له لفترة زمنية محددة، كما أنه يعزز الحقوق الدستورية التي لها شرعية شعبية فكل القواعد التي تسن تكون موافقة للإرادة الشعبية.

---

[1] . خالد شلبي ،(الحراك الشعبي والحلول الدستورية " صياغة نموذج جزائري في الانتقال الديمقراطي) " **يومية الشعب** ،الاربعاء ،03 أفريل 2019. شوهد :2020/09/19 http://www.ech-chaab.com/ar.html

[2] . خالد شلبي ،نفس المرجع

[3] . خالد شلبي ،نفس المرجع

[4] . خالد شلبي ،نفس المرجع

ب . الإقرار والمصادقة : الإعلان الدستوري يكون بإرادة، وتوافق مختلف الفاعلين على الساحة الوطنية، وبمرافقة المؤسسة الدستورية التي لها الشرعية الشعبية، أي المؤسسة التي يتفق الشعب على كونها المؤسسة الوحيدة التي يمكن أن تدير المرحلة الانتقالية للبلاد، لأنه يثق بها.[1]

المطلب السادس : مفهوم الدستور الصغير :

يمكننا أن نعرف الدستور الصغير : بأنه عبارة عن مجموعة من المواد القانونية، التي يتم بموجبها تسيير المرحلة الانتقالية في البلاد، ويتم اختيار هده المواد القانونية وفقا لما تقتضيه المصالح العامة، وغالبا ما تكون هذه المواد موجودة مسبقا في الدستور الاصلي، ويتم الاعتداد بها كونها محل اتفاق بين الجميع.

أولا . تعريف الدستور الصغير :

إن نصوص التنظيم المؤقت للسلطات العمومية كما يستشف من أدبيات الانتقال الديمقراطي، وطبقا للفقه القانوني لا تعد بمثابة الوصفة القانونية، وإنما تعبر عن التوازنات القائمة في الساحة السياسية بين الفاعلين السياسيين مما يعني أن مضامين الاطار القانوني للفترة الانتقالية تتحدد سياسيا بالأساس ليكون بمثابة المرآة العاكسة للتحولات الحاصلة في الفضاء السياسي، وهو ما يدفع نحو ضرورة تحقيب أو وضع إطار زمني للمرحلة الانتقالية، وهو ما يتوجب عليها تبويب دساتيرها الصغيرة، وذلك اعتمادا على التحول الحاصل في مستويي الشرعية والمشروعية، وهنا لابد أن نميز منهجيا وموضوعيا بين فترتين انتقاليتين، كان لكل منهما دستورها الصغير، حيث غلب على الدستور الاول تأطير حكومة الأمر الواقع، ومنطق التصريف السياسي، أما الثاني سيكون بالضرورة وفقا لمتطلبات الواقع السياسي والمؤسساتي والدستوري، حيث يجب أن يضع الأسس التي ستبنى عليها سلطة تأسيسية أصلية تتمتع بمنطق الشرعية والمشروعية في بلورة نص جديد متعلق بالتنظيم المؤقت للسلطات العمومية، حيث يجب أن يكون النص الجديد متعلق بالتنظيم المؤقت للسلطات العمومية يستحدث تأطير يستجيب لمنطق السلطة المنتخبة والشرعية والتعددية وأحقيتها في رسم ملامح التنظيم المؤقت للسلطات العمومية للمرحلة الانتقالية، وهو نص سيمثل التوازنات بين جميع الأطراف السياسية الممثلة في المجلس التأسيسي وحجمها الانتخابي،حيث سيتم توزيع الصلاحيات بين الجميع الأطراف.[2]

إن التغيير المرتقب في صلب الدستور الصغير يجب أن تكون على مستوى الأدوار، فإن كان الدور الانتقالي يمثل الدور التقليدي للنصوص المتعلقة بالتنظيم الوقتي للسلطات العمومية، وذلك على مستوى المراحل الأولى للانتقال، فإن معادلة الزمن والقانون ضمن هذه النصوص القانونية المؤقتة تتغير

---

[1] . خالد شلبي ،نفس المرجع ،ص 26 .

[2] . عبد الرزاق المختار ،(في الانتقال الديمقراطي والاصطلاح الدستوري في البلدان المغاربية)،**منشورات مجمع الاطرش المختص** كلية الحقوق والعلوم السياسية ،سوسة ،ص 113.

في الفترة التأسيسية، حيث تتجه هذه النصوص نحو المستقبل في بعد استشرافي، وهو ما يتجسد في استمرارية الدستور الصغير، وذلك يعني استمرارية الحضور المادي لبعض مضامين هذه النصوص المتعلقة بالتنظيم المؤقت للسلطات العمومية ،المفترض كونها سابقة عن الدستور والتي تعتبر وقتية ضمن القواعد النهائية الواردة في الدستور،ومساهمتها غير المعلنة في ضبط ملامح النظام الدستوري الجديد، وخصائص النظام السياسي المستقبلي، وإثباتها باتجاهاتها العامة، حيث يشكل الدستور الصغير حجر الأساس في بناء الدستور الجديد.[1]

هناك تعريف آخر للدستور الصغير :

كان على القائمين بحركة 19/ 06/ 1965 بعد أن غيروا مواقفهم حول الابقاء على الدستور، والمؤسسات القائمة بموجب أمر 10 جويلية أن ينشئوا الأجهزة الضرورية المركزية للدولة التي تحل محل المؤسسات السابقة، وهو ما تولاه أمر 10 جويلية 1965، حيث أنشاء بموجب ما سمي بالدستور الصغير(4 مواد أي من المادة الثالثة إلى المادة السادسة)مجلسا للثورة، وحكومة على رأسها شخص يحمل لقب رئيس مجلس الثورة والوزراء. [2]

يعتبر مجلس الثورة الهيئة التشريعية التي حلت محل المجلس الوطني، والحكومة الهيئة التنفيذية التي حلت محل رئيس الجمهورية غير أن الجهازين يرأسهما شخص واحد.[3]

هذا التعريف للدستور الصغير خاص بالجزائر، وقد ورد بعد عملية الانقلاب العسكري أو ما اصطلح عليه اسم التصحيح الثوري، الذي قام به العقيد هواري بومدين، عندما ازاح الرئيس أحمد بن بلة عن رئاسة الجزائر في 19 جوان 1965، الذي لم يدم في الحكم إلا مدة سنتين، واستولى العقيد هواري بومدين الرئاسة عوضا عنه، حيث تم تعليق العمل بالدستور الجزائري 1963، وأجل إدارة شؤون البلاد أخذ منه أربع مواد فقط ،والتي تم تسيير المرحلة الانتقالية بها، وهو ما سمي بالدستور الصغير.وبقي ساري المفعول حتى صدور دستور 1976.

ثانيا . الطبيعة القانونية للدستور الصغير بوصفه الدستوري الانتقالي:

يتشكل التنظيم الوقتي للسلطات العمومية من مجموعة القواعد المعتمدة للتنظيم ،حيث يتشكل في فترة ازمة جوهرية تتجسد عادة في مرحلة انتقالية بين نظامين سياسيين، وتهدف هذه القواعد لتنظيم العلاقات بين مختلف السلطات العمومية لتجاوز الاضطراب الذي يطرأ على ممارسة السلطة السياسية، كما تسمح بإضفاء حد أدنى من الشكلية على عملية التقعيد، بمعنى انتاج القاعدة القانونية داخل الدولة، وذلك لتجاوز عدم تلائم المنظومة القانونية لما قبل التغيير الجذري في مجملها مع آفاق ومتطلبات ما

[1] . نفس المرجع، ص 213.

[2] . سعيد بوشعير ،**النظام السياسي الجزائري** ،ط 2 ،الجزائر : دار المهدي للنشر والتوزيع ،1993 ،ص 70.

[3]. نفس المرجع ،ص 70.

بعده، وذلك حتى وضع الدستور الجديد ودخوله حيز التنفيذ، وضمن مجمل هذه المعاني تتبلور، وتتكيف النصوص المتعلقة بالتنظيم الوقتي للسلطات العمومية، فهي ترتكز على خصوصية قواعدها من الناحيتين الشكلية ماديا، وأيضا من ناحية المضمون وهذا هو مصطلح الدستور الصغير،حيث يعد هذا الاخير بالنظر لملابساته،وخصائصه ،ووظائفه مكونا رئيسيا للقانون الدستوري للمرحلة ما بعد الانتقالية.[1]

ويتحدد تكييف الدستور الصغير بالمدى الزمني لنص التنظيم الوقتي للسلطات من جهة أولى، و للوظيفة المرصودة له من جهة ثانية، فالدستور الصغير انتقالي في وظيفته، حيث يعكس تداول نظامين قانونيين مختلفين بشكل جوهري، كما أنه الدستور الصغير. وقتي في زمنه، حيث يستوفي آثاره باستيفاء دوره بالمرور من دستور إلى دستور آخر، ومن نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر، وذلك بحسب المشروعية الثورية المنادى بها، اثر القطع والقطيعة السياسية مع النظام الذي تم الانتفاض أو الثورة ضده، وهو يتطلب جرأة في التكييف القانوني لظاهرة ما، بأنها ثورة والشجاعة في الاقرار السياسي بذلك للمرور من تم لترتيب النتائج، والاستحقاقات بتبني نصوص تنظيم وقتي للسلطات، التي لا تندرج بالضرورة ضمن الشرعية الدستورية القائمة، هذا إن وجدت وصح وصفها بالشرعية الدستورية. [2]

[1] . عبد الرزاق المختار، مرجع سابق ،ص 114

[2] . نفس المرجع ،ص 114.

خلاصة الفصل :

تعد المرحلة الانتقالية مرحلة مهمة جدا في عملية تحول ديمقراطي، لأنه عندما يقرر النظام السياسي خوض غمار هذه التجربة يتوجب عليه أن يتخذ الإجراءات القانونية اللازمة التي تساعده في إعادة بناء نظام سياسي جديد يختلف تماما عن النظام القديم، لذلك يجب عليه أن يصدر أطر قانونية جديدة تساعده في بناء المؤسسات الجديدة للدولة، لكي تساهم في إدارة المرحلة الانتقالية التي يمر بها.والتخلي عن المؤسسات القديمة يعني أن يتم تعطيل العمل بالدستور وكل القوانين القديمة التي تخالف القرارات التي سيتخذها النظام في المرحلة الانتقالية، إن هذه الأطر القانونية عادة ما تكون موجودة في الدستور القديم، وتحدد كيفية إدارة المرحلة الانتقالية، فيتم العمل بها إلى أن تنته هذه المرحلة، ونادرا ما يحدث أن نجد مرحلة انتقالية يمر بها النظام السياسي ولا توجد سبل لإدارتها، إلا إذا كانت حالة نادرة الوقوع، ولم يتصور المشرع وقوعها، وهذا ما يسمى بالفراغ الدستوري.

إن قرار التحول الديمقراطي قد يكون مفروضا على النظام السياسي، إما من الخارج أو من الداخل، ففي بداية الألفية الثالثة، ومع ظهور الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي امتد المد الديمقراطي ليشمل كل دول العالم الثالث، الذي أصبح مجبرا تحت ضغوط المؤسسات الدولية أن يعلن تحوله نحو التوجه الليبرالي الرأسمالي، والتحول نحو النهج الديمقراطي، حيث تحولت الكثير من الأنظمة الشمولية إلى النهج الديمقراطي، وذلك لتحصل على المساعدات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية العالمية، والتي تفرضها عليها عملية التحول الديمقراطي كشرط أساسي لمن يطلب منها المساعدة المالية، أما من الداخل فقد تعرضت الكثير من الانظمة الدكتاتورية عبر العالم إلى ضغوطات شعبية من أجل منحها كل حقوقها المسلوبة، ومطالبتها بترك مساحة للمشاركة في العملية السياسية والمطالب بكل حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وعلى رأسها الحقوق السياسية، كما سبق وذكرنا، وهذا ما أجبر الكثير منها على التفاوض مع المطالب الشعبية للبقاء، والقيام بالإصلاحات التي فرضت عليه، أو التنازل عن الحكم.

تعتبر المرحلة الانتقالية مرحلة مفصلية في عملية التحول الديمقراطي، لأنه يتم أثناءها اقرار مسار التحول من جهة، ومن جهة أخرى يتم اتخاذ قرار أكمال هذا المسار، أو التراجع عنه، ذلك لأن النظام السياسي قد يقرر في فترة ما التراجع عن عملية الحول الديمقراطي برمنها، وذلك بعد القضاء على المعارضة، أو بعد أن يقوم بإصلاحات سطحية يوهم بها الثوار، بأنه يسير في عملية التحول ويكتسب من خلالها الشرعية الدستورية بوصوله إلى الحكم عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، ولكنه يحتفظ بالمؤسسات، والأجهزة القانونية والأجهزة القمعية التي تساعده على الاستمرار في الحكم دون أن يكون للثوار الحق في الاعتراض على ما يقوم به، لأنه يقوم به بصفة قانونية.

الفصل الثاني

طبيعة الحراك الشعبي في الجزائر

22 فيفري 2019

تمهيد :

شكل طرح مشروع الولاية الخامسة للرئيس بوتفليقة من طرف محيطه المباشر ومجموعة من الأحزاب السياسي مع بداية سنة 2019 حالة من الصدمة بالنسبة للرأي العام والشارع الجزائري خصوصا في ظل وضعه الصحي المتردي وغيابه التام عن النشاط السياسي، باستثناء بعض المناسبات الشكلية التي ظهر فيها الرئيس بشكل محتشم، دون أن يخاطب المواطنين بصفة مباشرة طيلة ولايته الرئاسية الرابعة.

رغم أن الكثير من المؤشرات كانت توحي بان محيط الرئيس ماض في مشروع التمديد للرئيس إلا أن بداية التجسيد الفعلي للمشروع بإعلان ترشح الرئيس كان سببا مباشرا لانطلاق موجة من الاحتجاجات الشعبية التي ما لبثت إن تحولت إلى مسيرات أسبوعية كان شعارها الأبرز رفض مشروع الولاية الجديدة للرئيس المقعد.

المبحث الأول : الأوضاع العامة في الجزائر عشية الحراك الشعبي في الجزائر

شهدت الدول العربية سنة 2011 موجة كبيرة من الاحتجاجات الشعبية حيث نجحت البعض منها في إسقاط أنظمتها السياسية الفاسدة، والتي ظلت جاثمة على أنفاسها لعقود من الزمن، بينما فشلت ثورات أخرى في التغيير، ولو شكليا في أنظمتها السياسية، وقد شكلت الجزائر استثناءا عن بقية الدول العربية، خاصة دول الجوار، لأنها لم تشملها رياح الثورات العربية، وبقيت تعيش نسبيا نوعا من الاستقرار سياسي.

على الرغم من تردي الأوضاع على كل الأصعدة، إلا أن العديد من العوامل ساهمت في استمرار الوضع على تلك الحال، وربما يكون السبب في ذلك أن جروح العشرية الدموية مازالت تنزف رغم مرور ثلاثة عقود من الزمن، لكن هذا الحال لم يدم طويلا ،فقد اشتعلت في 22 من فبراير 2019 ثورة شعبية مفاجئة، رغم السكون الذي تميز به الوضع في الجزائر، أو ربما كانت العهدة الخامسة هي القطرة التي أفاضت الكأس، فبعد العهدة الرابعة التي تقلدها الرئيس المريض والمقعد، والذي أكمل العهدة الثالثة بصعوبة بسبب المرض المزمن الذي ألزمه الكرسي المتحرك، فقد أصر على ترشحه لعهدة رئاسية رابعة فاز بها رغم معارضة الكثيرين، والتي أثرت على سمعة الجزائر حيث أصبحت توصف بأنها تسيير على كرسي متحرك، ورغم كل هذه الأوضاع المتردية ظل الشعب يراقب عن كتب الحياة السياسية في البلاد، فالوضع فيها لم يعد يحتمل، إلا أنه لم يطالب بأي شيء، فقد كان الأمل يحدوه للتغيير بعد نهاية العهدة الرابعة، وإجراء انتخابات رئاسية تحمل معها الأمل في تغيير النظام السياسي، وتتغير معه أوضاع البلاد، وكانت المفاجئة عندما رغب الرئيس المريض والمقعد في الترشح لعهدة رئاسية خامسة.

المطلب الأول : الأوضاع السياسية والدستورية في الجزائر قبيل الحراك الشعبي

تعتبر فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الأطول بين رؤساء الجزائر بحيث دامت حوالي عشرين سنة تقريبا حيث انتخب في انتخابات أفريل 1999 المسبقة وكان يستعد للتقدم لانتخابات أفريل 2019 لولا الأحداث التي عجلت باستقالته، طبعا وصوله إلى الحكم كان في أعقاب أزمة متعددة الأبعاد عرفتها البلاد خلال عقد التسعينات، فترة العشرين سنة من حكم بوتفليقة كان يمكن أن تكون مناسبة لإعادة بناء المؤسسات وترسيخ الحكامة في إدارة شؤون الدولة، لكن يبدو أن نتائج فترة حكمه كانت مختلفة من خلال المؤشرات السياسية والدستورية التي انعكست في حالة الغضب والتذمر الشعبي الواسع.

أولا . الأوضاع السياسية في الجزائر قبيل الحراك الشعبي

تميزت فترة حكم بوتفليقة بسجال مستمر حول طبيعة علاقته بقيادات الجيش، خصوصا في مختلف محطات الانتخابات الرئاسية، خصوصا في ولايته الأولى والرابعة، بوتفليقة الذي بدأ متحمسا أكثر مما ينبغي ومدفوعا إلى أبعد الحدود لممارسة صلاحياته الرئاسية الكاملة، تراجع عن قراراته في الكثير من الملفات، بحيث ألغى الوعود التي قدمها في حملته الانتخابية، و من الخطوط الحمراء التي أعاد المنفذون في المؤسسة العسكرية طرحها، والتذكير بها ضرورة ضبط العلاقة الخارجية مع المغرب الشقيق، وقد فضل بوتفليقة التوقف مؤقتا في مسعاه على إعادة العلاقات بين الجزائر والرباط إلى مجاريها.[1]

فقد كان على الرئيس المدني الالتزام بما تراه المؤسسة العسكرية فقط، ولم يكن له الحق في ابدأ رأيه والخروج عن الحدود التي رسمتها له، لكن هذا لم يدم طويلا فقد بدأ الخلاف بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الجيش، واستطاع الرئيس أن يحسم الموقف لصالحه، حيث أجرى تعديلات كبيرة على رأس المؤسسة العسكرية بتعين أحمد القايد صالح على رأس قيادة الجيش في 2004، ومنذ ذلك الوقت سيطرت مؤسسة الرئاسة نسبيا على الحياة السياسية في البلاد.

لم تكن العهدة الخامسة هي السبب الوحيد للحراك الشعبي، بل كانت القطرة التي أفاضت الكأس، فقد استفحل الفساد السياسي وامتدت اثاره لتشمل العديد من قطاعات الدولة، و زاد الوضع الصحي للرئيس في تأجيج غضب الشارع الجزائري، الذي لم يعد يثق في النظام السياسي، وأحزاب الموالاة، وحتى أحزاب المعارضة، أو أي منظمة أو نقابة، لأنه متأكد أن كل هؤلاء هم من صنع النظام ويسعون لخدمة مصالحه، فالنظام آخر اهتماماته هو المواطن البسيط، ليس هذا فقط فالحياة السياسية برمتها تشهد ركودا، لحد أن المواطن الجزائري أصبح لا يهتم بما يجري في الاستحقاقات السياسية التي تنظم في البلاد، فهو يعلم مسبقا نتائجها كما خطط لها النظام، فالتزوير أصبح السمة الرئيسية لكل الانتخابات الوطنية أو المحلية، وما زاد الوضع سوءا هو تمجيد الإطار الرئاسي، فالرئيس مريض ومقعد لا يستطيع الحركة، و كل واجباته الرئاسية أصبحت موكلة إلى مستشاره، ويقوم الرئيس بمخاطبة شعبه من خلال رسائل يلقيها من ينوب عنه، فبعد أن تعود الشعب الجزائري خطابات الرئيس التي كان يلقيها في كل مناسبة (سياسية ،دينة،أو وطنية ...)، إلا أنه اختفى فجأة من الواجهة السياسية، ولم يتم تبرير غيابه للشعب، حتى أصبح يتساءل عن سبب غيابه الطويل والمفاجئ، لتتكشف بعد عدة أشهر حقيقة مرض الرئيس في نهاية 2013.

وما كان يميز المشهد السياسي في الجزائر قبل الحراك الشعبي، هو وجود تعددية حزبية شكلية، إلا أن المضطلع على حقيقة الأمر في دواليب الحكم والسياسة الجزائرية، يجد أن الأحزاب السياسية ذات

[1]. (عبد العزيز بوتفليقة : رجل الملفات والمناورات)،عرب تايمز ،شوهد يوم 2019/09/06
http://www.arabtimes.com/mixed3/doc82.html

التوجهات المختلفة تشكل كتلا حزبية وتنقسم إلى كتلتين رئيسيتين كتلة أحزاب الموالاة، وهي الأقوى، وكتلة الأحزاب المعارضة.

الكتلة الأولى تحكمها مجموعة من المصالح المرتبط فيما بينها وتضم أرباب المال والأعمال الذين تربطهم علاقات ومصالح مباشرة بالنظام السياسي الجزائري، الذي أسس مجموعة من الأحزاب الجديدة في عدة مناسبات انتخابية ،ودائما تكون هذه المجموعة من الأحزاب تدور في فلكه، والتي تشكل التكتل السياسي، إما في البرلمان، أو الائتلاف الحكومي، أو أثناء دعمهم لمرشح رئاسي تزكيه السلطة الفعلية،وهذا ما يحدث مع بقية منظمات المجتمع المدني التي غالبا ما يتم تشكيلها لخدمة مصالح مؤقتة غالبا تكون الانتخابات.

أما أحزاب المعارضة فمن جهتها لا تملك القدرة على التغيير فالحياة السياسية تحت قبضة النظام الحديدية الذي لا يسمح لهذه الاحزاب بالتواجد إلا حيث يرغب هو، ومن جهة أخرى لكي يحفظ وجود التعددية السياسية في البلاد فإنه يمنحها بعض المقاعد النيابية من أجل تمثيل آرائها، أو بعض الحقائب الوزارية غير السيادية التي لا تؤثر في صنع القرار السياسي.

هذا الأمر شكل سببا رئيسيا في عجز كل الأحزاب السياسية(الموالاة والمعارضة)على تقديم مرشح خاص بها للانتخابات الرئاسية، لأنها لا تملك برنامجا يمكنها أن تبني به الدولة التي يطمح إليها الشعب ،بعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كما أنها لم تقدم مرشح الحزب يثق به الشعب، بل تتبنى المرشح الذي تقدمه السلطة الفعلية، أو تقوم السلطة الفعلية بتقديم مرشح باسم الحزب، والمشكل أن كلا الكتلتين لم تستطيعا فعل ذلك، لأن الشعب فعليا قد فقد الثقة في مصداقيتهم السياسية، وفي رؤساء الأحزاب السياسية الذين خلدوا بدورهم على رأس أحزابهم، فلا وجود للتداول على قيادة الأحزاب، ومثلها في ذلك مثل النظام السياسي الذي أقصى كل المعارضين والكفاءات ولم يسمح للكوادر الشابة بتولي المناصب العليا والحساسة في الدولة، فعلى مدى عقود من الممارسة السياسية لم تستطيع الأحزاب السياسية في الجزائر تشكيل قاعدة شعبية تؤمن ببرنامج سياسي بديل عن برنامج السلطة ،فكل الأحزاب تدور في فلكها.

تعتبر الجمعيات والمنظمات الجماهيرية أحد أهم المدارس الأولى لتكوين الإطارات وتخريج الكوادر، لكنها لم تعد تلعب ذات الدور في المرحلة الأخيرة، كونها أصبحت مجرد أدوات تستخدم في الاستحقاقات السياسية. السلطة خلقت مجتمعا مدنيا بمؤسسات وهيئات وأحزاب ونقابات موازية للمجتمع المدني الحقيقي، وهذا المجتمع أضحى غير قادر على تنفيذ ما تسعى إليه السلطة، وهو ما أبرز نقابات موازية،

للنقابات التي تسعى إلى تقديم العمل الجمعوي الحقيقي دون أن تكون لها أهداف سياسية ومحاولة التقرب للسلطة السياسية، فهناك فرق كبير بين مجتمع مدني حر ومجتمع مدني تهَيمن عليه السلطة.[1]

من خلال المشهد العام السياسي في الجزائر يبدو لنا أن الأوضاع السياسية ستكون سببا في اندلاع ثورة شعبية، لأن التيار بين النظام السياسي والشعب والأحزاب السياسية يشهد قطيعة بين الأطراف الثلاثة فالنظام السياسي الفاسد لا يهتم إلا بتحقيق مصالحه الخاصة على حساب الشعب، أما الاحزاب السياسية ففي الغالب تبحث لها عن موقع داخل النظام، ولكن النظام استطاع أن يسيطر على الحياة السياسية، ولم تعد تستطيع الحركة إلا في الدائرة التي حددها لها النظام، أما الشعب فقد الثقة في النظام والأحزاب السياسية، ولم يعد يهمه ما يحدث في الساحة السياسية، ففي كل الاحوال ما يريده النظام فقط هو ما سيحدث في الاخير، وابرز مظاهر عدم الثقة العزوف الكبير للمواطنين في الانتخابات وعدم التصويت سواء كانت انتخابات محلية أو تشريعية أو حتى الرئاسية.

ثانيا : الأوضاع الدستورية في الجزائر قبيل الحراك الشعبي :

شهد عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة العديد من التعديلات الدستورية، التي كان لكل منها هدف معين. حيث قام بتعديل الدستور في ثلاث مناسبات.

التعديل الدستوري 2002 : تم من خلاله الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية في التعديل الجزئي للدستور في أفريل 2020[2] ، حيث حاول الرئيس تجاوز الأحداث التي شهدتها منطقة القبائل عبر الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية، فقد شهدت منطقة القبائل عدة تظاهرات لتحقيق عدة مطالب منها الاعتراف باللغة الامازيغية لغة وطنية.

التعديل الدستوري لسنة 2008 : جاء التعديل الدستوري في نوفمبر 2008 ،وكان الهدف منه فتح العهدات الرئاسية ليتمكن الرئيس من الترشح لعهدة ثالثة، كما تضمن التعديل إدراج مادة تنص على ضرورة ترقية المشاركة السياسية للمرأة، وبعض التعديلات الأخرى لبعض المواد للتغطية على الهدف الرئيسي من التعديل الدستوري وهو فتح المجال لتجديد ولاية الرئيس.

---

[1] . بوحنية قوي ،(المجتمع المدني الجزائري : بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي)، قطر : **مركز الجزيرة للدراسات** 2014/03/10 ،شوهد في 2020/05/04.
https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/03/201431091032346288.html

[3]. ماهر قنديل،الجزائر :التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي ؟ ،قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،عدد جويلية 2016 ،ص ص(10،12).

التعديل الدستوري 2016 : جاء التعديل الدستوري لسنة 2016 بمبادرة من رئيس الجمهورية بعد سلسلة من المشاورات ومسار طويل نسبيا بعد ان أطلقت السلطة وعود بالإصلاحات السياسية سنة 2011، لكن طرح التعديل الدستوري لمصادقة البرلمان تأخر إلى سنة 2016 وعلى الرغم من العدد الكبير من المواد التي شملها التعديل فإن النص الجديد لم يغير في طبيعة منظومة الحكم ولم ينه حالة الغموض التي بقيت قائمة حول طبيعة النظام الدستوري القائم، النص الجديد الذي أعاد فرض قيود على إمكانية تجديد ولاية رئيس الجمهورية أكثر من مرة واحدة، لم يكن في النهاية يشكل قيدا على الرئيس بوتفليقة الذي كان بوسعه التقدم لطلب ولاية جديدة على الرغم من انه شغل المنصب لأربع عهدات متتالية.

تميزت التعديلات الدستورية التي جرت في الجزائر بما يلي :

1 . التعديلات الدستورية ظرفية ولا تحمل مشروع دولة :

تبرر التعديلات الدستورية كيفية تأسيس هذه الدساتير والغاية الأساسية من وجودها، فأدبيات القانون الدستوري تقر بأن غاية الدستور هو حماية للحريات العامة، وهذا ما كفلته كل الدساتير الجزائرية بداية من 1989، وحق المواطن في معرفة نظام الحكم، وكيفية ممارسته وشرعية المؤسسات وصلاحياتها، حيث يقوم المواطن باختيار رئيس البلاد وممثليه في الهيئات التشريعية والمحلية، والمصادقة على الدستور باعتباره أسمى وثيقة في النظام القانوني للدولة، فهو يؤسس من طرف جمعية تأسيسية مستقلة تباشر صياغة الدستور وفق متطلبات النظام السياسي الحاكم، والمجتمع مع مراعاة العمق الهوياتي والتاريخي للنظام الاجتماعي، وحتى مراعاة الأعراف والعادات والتقاليد السياسية يكون ضروريا، وذلك لإنتاج وثيقة قانونية شاملة، وتتوافق و رغبات جميع الأطياف والتيارات الاجتماعية والسياسية في الدولة. ويتوجب على البرلمان التصديق على القوانين التي يشرعها الرئيس، ويراقب عمل الحكومة ويسحب منها الثقة إذا لم تكن في المستوى المطلوب. كما يفترض أن يكون الدستور مواكبا لطموح الأجيال المتعاقبة، لأن الحياة تتطور ويحتاج المواطن إلى قوانين تساير هذا التطور، وهذا ما يفترض أن تقوم به السلطة التنفيذية من خلال مشاريع القوانين التي تخدم الصالح العام، ولكن الدساتير الجزائرية تعدل فقط عندما يكون للسلطة مشروع يحتاج غطاء دستوري.

2 . دساتير الجزائر لا تخدم الصالح العام :

فشلت السلطة السياسية في تحقيق طموحات وأولويات أجيال الاستقلال، خاصة جيل الألفية الثالثة، الذي له طموحات تختلف عن طموحات الأجيال السابقة، لأنه يملك امكانيات أكبر من مما امتلكته الأجيال التي قبله، فقد ارتفاع المستوى العلمي والثقافي للجيل الجديد كما استفاد من التطور العلمي والتكنولوجي الذي سهل الاتصال بين الشعوب، مما جعل الشباب يساير كل صغيرة وكبيرة في كل

المجالات، لذلك لم تستطع السلطة السياسية مواكبته، وهي على يقين الآن أنها لا تستطيع الاستمرار بعد الرفض الذي تلقته من الحراك الشعبي، ولم تعد تملك مزيدا من السبل السياسية للتجديد، لأنها أصبحت منبوذة، بل هي آيلة للزوال ،غير أنها تقاوم وتماطل في المغادرة، وتحاول من آن لآخر أن تقدم بعض الحلول الترقيعية لإسكات الشعب الغاضب وتهدئته ،مستفيدة في ذلك من عدم نضج نموذج الدولة الجديدة القائم على الشرعية الشعبية الدستورية[1] ،رغم أنها قامت بتعديل الدستور في 2016 ،إلا أن الشعب يعتبر هذه الدساتير تحتاج إلى تعديلات جذرية يقوم بها شخصيات وطنية يثق بقدرتها على تلبية طموحات الشعب الذي يريد تغير كلي للنظام القائم ،لكن السلطة تخطط من جهتها للبقاء في الحكم بإيجاد وجوه شابة جديدة للحكم المدني تكون تحت سيطرتها ولا يعترض عليها الشعب.

المطلب الثاني : الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر قبيل الحراك الشعبي

أولا . الأوضاع الاقتصادية في الجزائر :

الجزائر بلاد بترولي يملك مخزونا هاما من النفط ،ويعتمد بنسبة 92% على الريع البترولي كأساس لموازنته السنوية للإنفاق العام، رغم أنه يتوفر على العديد من الإمكانيات البشرية والطبيعية، بل ثروات طبيعية متنوعة، وحتى المالية (خاصة في الفترة الأخيرة)قبل بداية الازمة النفطية وانخفاض الاسعار في 2014 ،مما يؤهله لأن يكون قطبا اقتصاديا هاما في افريقيا والوطن العربي، إلا أن واقع مساهمة هذه الامكانيات كقطاعات في الناتج المحلي الاجمالي يبقى دون المستوى المطلوب منه لتحقيق تنمية اقتصادية بعيدا عن قطاع المحروقات.

تملك الجزائر خيار الاتجاه نحو قطاعات أخرى منتجة كالزراعة أو السياحة أو بعض قطاعات التصنيع التي تملك فيها الجزائر كل المقومات(المواد الأولية ،اليد العاملة ،الموارد المالية والتكنولوجية)، كما تملك أسواقا افريقية وعربية تمكنها من تسويق كل منتجاتها، يبقى هذا كله رهن القرار السياسي، الذي لم يفلح حتى اليوم في بناء اقتصاد حقيقي خارج قطاع البترول، وهذه التوجهات الجديدة هي من يساعد الجزائر على فك التبعية الاقتصادية لقطاع للمحروقات، لكن يجب عليها أن تسعى جاهدة لتحقيق هذه المشاريع، وهذا ما حاولت تحقيقه منذ الاستقلال، إلا أنها بقيت نعاني من التبعية رغم كثرة الجهود المبذولة في غياب قرار سياسي حاسم، وستبقى تلك المحاولات قائمة رغم تعرضها للعديد من العقبات جراء تقلبات أسعار النفط والتقلبات السياسية.

[1] . عبد الحكيم حذاقة (،الشرعية الشعبية أم التاريخية .. أيهما ينتصر في حراك الجزائر ؟)، **شبكة الجزيرة الاعلامية**، 2019/11/10، شوهد في 2019/12/05 file:///C:/Users/sbi/Downloads

إذن فالهدف والإمكانيات والوسائل موجودة، يبقى فقط التطبيق الفعلي لها لفك قيود التبعية والقضاء عليها تدريجيا، وتدعيم القطاعات المنتجة، ويكون ذلك بإصرار المسؤولين على تبنى مخططات جدية تبني اقتصاد قوي منافس للاقتصاد الريعي، حيث يستطيع أن يؤمن احتياجات شعبه ويحافظ على قدرته الشرائية ويضمن له الحياة الكريمة.[1] لكن واقع الأمر يختلف تماما عن الدراسات الاكاديمية التي تؤكد قدرة الجزائر على القيام بنهضة اقتصادية قوية، لأن الجزائر يسيطر عليها مجموعة قليل من رجال الأعمال الذين يحددون مصير الاقتصاد الجزائري بناءا على مصالحهم الخاصة في ظل غياب مؤسسات قوية للاقتصاد الوطني.

مع استمرار الأزمة البترولية 2014،وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى الدخول في خطة بديلة، وعدم اكمال المشاريع التي كان الرئيس قد وضعها ضمن مخططاته للعهدة الرابعة 2014 /2019. مخططات (اقتصادية ،اجتماعية ،و سياسية ...)،التي لم تنته منذ توليه الحكم في 1999، حكمه الذي استمر لأربعة عهدات من أجل أن ينه ما بدأه من مشاريع، التي كلفت خزينة الدولة مليارات من الدولارات دون أن تكون هذه المشاريع في المستوى التقني الذي يجب أن تنجز به أو تعكس حجم الانفاق الضخم، أو تراعي المدة الزمنية للانجاز أو حتى مطابقتها لشروط الانجاز.

تشير الإحصائيات التي شملت الاقتصاد الجزائري إلى طبيعة النشاط الاقتصادي في الجزائر من خلال نوعية المؤسسات الاقتصادية الناشطة ،حيث تعتمد خزينة الجزائر على الريع البترولي ،ولم يهتم النظام السياسي ببناء اقتصاد حقيقي منتج ،يمكن أن يكون على الاقل موازيا لمداخلها من البترول.

فقد تميز القطاع الصناعي في الجزائر منذ الاستقلال بالاعتماد على الريع البترولي كمصدر لتمويل الاستثمارات، كما تميز بإنشاء مؤسسات كبيرة للصناعات الثقيلة وبعض المؤسسات للصناعات الخفيفة والمتوسطة ،و إبتداءا من فترة الثمانينات تم تفكيك المؤسسات الكبرى لتصبح مؤسسات صغيرة ومتوسطة ،ثم قامت الجزائر ببيع مؤسسات القطاع العام في خطوة نحو التوجه الليبرالي.

قامت الجزائر مع بداية الثمانينات بإعادة جدولة ديون المؤسسات الاقتصادية ،ثم قامت بإجراءات جديدة لتحسين الاقتصاد الجزائري، في خطوة أولى نحو التوجه إلى اقتصاد السوق والتخلي عن النظام الاشتراكي، فعمدت إلى تفكيك المؤسسات الكبرى وإعادة بنائها لتتناسب مع الاقتصاد الحر، وكان لذلك تبعات كبرى على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في أن واحدة، لأن إعادة هيكلة المؤسسات الذي حدث في عهد الرئيس الشاذلي، كان المقصود به تحطيم الاقتصاد الوطني، ليصبح مرادفا للإثراء غير

[1] . فوقة فاطمة ،مرقوم كلثوم،(تقلبات أسعار النفط ،أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري)، **مجلة الاقتصاد والمالية** ،العدد 02 السداسي الثاني،2016،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر،ص 24.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/9876

المشروع، والفساد، واستغلال الوضع قدر الإمكان، وهذا ما أدى ألى استنكار الشعب للوضع القائم بعد احالة عدد كبير من العمال على البطالة.[1]

بعد أن تم تفكيك الشركات الجزائرية الكبرى ،تم بيعها بأسعار رمزية للمستثمرين الجدد الذين استغلوا الوضع السياسي والاقتصادي للبلاد بعد انهيار أسعار النفط في 1986، وتراكم الديون الخارجية، ومطالبة المؤسسات المالية الجزائر بإجراء إصلاحات جذرية في الاقتصاد الجزائري، وإرغامها على التحول الاقتصادي من أجل إعادة جدولة ديونها، وقام هؤلاء الرأسماليون بإدارة الاقتصاد الجزائري وتشكيل شبكة من العلاقات بين المال والسياسية التي تم من خلالها السيطرة على المال العام و التحكم في القرار السياسي للبلاد.

شكل المستفيدون من حقوق الحيازة للأراضي والمنشآت الفلاحية والتنازلات عن المؤسسات والعقار الصناعي بأسعار رمزية بالإضافة إلى الأموال التي استفادوا منها من خزينة الدولة على شكل قروض، ولم يتم ردها، هؤلاء هم النواة الأولى للقطاع الخاص، التي تكونت من قيادة المجاهدين السابقين، وأمراء الحرب، وتجار الأسلحة، أو أقربائهم كما منح لإطارات أخرى شاركت في الحرب مجموعة من الشركات الوطنية وسفارات تعويضا لهم لعدم اشراكهم في السلطة بعد الاستقلال. وهذا النوع من الفساد هو الذي خلق منه النظام آلية لإدارة الصراع على السلطة.[2]

ثانيا . الأوضاع الاجتماعية في الجزائر :

تعد الأوضاع الاجتماعية في أي بلد انعكاسا للأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة فيه، فهي تلقي بظلالها على المجتمع ،فتكون صورة حقيقية لما يحدث في ذلك البلد، فعبر عشرية دموية عاشتها الجزائر فقد فيها شعبها خيرة أبنائه ،تلك العشرية لم تكن إلا محصلة للقرارات السياسية التي اتخذتها السلطة الفعلية بإيقاف المسار الانتخابي في 1992، فنتج عنها تعرض الشعب لمجازر حصدت الآلاف من الأرواح البريئة ،فاغتيل البعض،واختطف البعض،وهاجر آخرون فرارا بدمائهم من التصفيات الجسدية،ويبقى ما حدث في تلك العشرية محل جدل حول من تسبب في ذلك، والتساؤل المطروح من مصلحته أن تدخل الجزائر في دوامة العنف، فقد تسببت تلك الفترة الدامية من حياة الجزائر في دمار فعلي لما بني خلال 30 سنة من الاستقلال السياسي،دمار اقتصادي،اجتماعي،أمني،وقضى حتى على رمزية حرب التحرير ،ومكانة الجزائر الدبلوماسية.

---

[1] . ،نفس المرجع،ص 58.

[2] . حفيظ صواليلي ،الفقر سيتفاقم في الجزائر"،مقال في جريدة الخبر،12 سبتمبر 2017 ،11 يونيو 2020.شوهد 2020./06/10

قدم البنك العالمي تقريرا عن الاوضاع الاجتماعية في الجزائر حذر فيه من تفاقم ظاهرة الفقر في الجزائر، وتدني مستوى معيشة السكان، كما حذر من انحدار شريحة من السكان تحت عتبة الفقر، قدرها ب 10 في المائة من عدد السكان، كما توقعا تسجيل نسبة نمو للناتج المحلي الخام ب 1.4 في المائة هذه السنة، وهي نسبة أقل من توقعات هيئة "بروتون وودز" السابقة التي قدرتها ب 1.8 في المائة ،حيث تفقد الجزائر سنويا جزءا معتبرا من احتياطها للعملة الصعبة، لأنها تعتمد على عائدات البترول في تمويل الخزينة العامة والإنفاق العام. [1]

كما شهدت نسبة البطالة في الجزائر ارتفاعا ملحوظا، حيث تشير آخر التقارير التي نشرت في الجزائر إلى إن نسبة البطالة سترتفع إلى 12.5 في أواخر سنة 2019، لتصل إلى 13.3 عام 2020، حيث سجلت البطالة في الجزائر أعلى مستوياتها، خلال السنوات الأخيرة، إذ كانت تتراوح ما بين 11.1 %إلى 11.7 % حتى أفريل 2019، ولقد بنيت هذه التوقعات، استنادًا إلى جملة من المعطيات والقرارات الحكومية ،كتقليص نفقات التسيير، وكذا نفقات التجهيز بـ 20.1 % المدرجة في قانون المالية 2020

،وهذا ما يعكس تراجع استثمارات الدولة في مجال القطاعات الحيوية ،والمنشآت القاعدية.[2]

كما أن ارتفاع نسبة البطالة يرجع إلى إفلاس 60 %من مؤسسات التي تنشط في قطاع الأشغال العمومية، والانخفاضٍ محسوسٍ في رقم أعمال الصناعة الغذائية إلى 70 %، إضافة إلى تراجع النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص ،وانعدام الاستقرار السياسي وتداعياته على مناخ الأعمال، و تراجع عامل الثّقة لدى المتعاملين الاقتصاديين والشركاء الأجانب،بالإضافة إلى فراغ الخزينة العمومية من العملة الصعبة ،ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تهاوي أسعار البترول منذ 2014 وانعدام الدخل خارج المحروقات.

من المتوقع بعد الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم حاليا وانخفاض سعر البترول إلى مستويات قياسية أن ينعكس ذلك على دخل الدول التي تعمد على الريع البترولي، وهذا يعني انخفاض مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، وما سيترتب على دلك من عجز كبير في ميزانية الدولة، التي أعلنت التقشف ،و خفض ميزانية التسيير والإنفاق العام، وارتفعت أسعار بعض المواد ذات الاستهلاك الواسع، خاصة أسعار المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك ورفع الدعم عن(الحليب الدقيق الخبز...)، وستكون هناك

---

[2] . يوسف أزروال، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي (المضمون الاسباب،عوامل النجاح والفشل، مجلة آفاق علمية المجلد 11 ،العدد 03 ،سنة 2019، 22 / 06 / 2019، شوهد 20 /02/ 2020

[2] . عمار لشموت ،("الأفامي " يتوقّع ارتفاع نسب البطالة في الجزائر سنة 2020)،الجزائر ULTRA، 2019/10/17 ،شوهد 2020/09/19 https://ultraalgeria.ultrasawt.com

زيادة في أسعار الوقود، ورفع الضرائب، وخفض ميزانية التجهيز، وقف الكثير من المشاريع العمومية، وربما احالة العمال إلى البطالة.

تبني الجزائر سنويا آلاف السكنات من مختلف الصيغ من أجل القضاء على أزمة السكن، وبسبب انخفاض أسعار النفط منذ 2014 بدأت تعاني من صعوبة في تمويل مشاريع السكن، أو ربما سيتم توقيف بعض مشاريع السكنات الاجتماعية التي كانت تنوي الدولة بنائها في مخططات السكن الاجتماعي (2019/2014) للفئات المحرومة، وذلك في اطار القضاء على مناطق الظل، حيث وردت في الإحصائيات الرسمية الأخيرة وجود 8.5 مليون جزائري يعيشون في مناطق الظل التي أعلنت الدولة أنه ستتكفل بهم.

لا تزال العديد من القطاعات في الجزائر (الإداري ،الصحي ،والتعليم ...) تعاني من سوء التسيير وضياع المال العام في بعض الممارسات الخاطئة (السرقة،الرشوة،والإهمال...)، كما تعاني الجزائر العديد من المشاكل الاجتماعية، (الفقر ،البطالة ،والتهميش ،و الاقصاء ...)، بالإضافة إلى اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع والتفاوت الحضاري بين المناطق في الدولة الواحدة من حيث المنشآت والبنى التحتية والمشاريع الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والتي هي في تزايد واتساع مستمر.[1]

المطلب الثالث : أسباب الحراك الشعبي في الجزائر

تعددت أسباب خروج الشعب الجزائري في حراكه السلمي، فقد تراكمت عبر السنوات الثلاثون الماضية مجموعة من الأسباب جعلت من الشعب الجزائري غير قادر على تحمل المزيد، وإن كان الظاهر أن ترشح الرئيس لعهدة خامسة، هو السبب الذي اتفق عليه الشعب الجزائري وخرج في 22 فيفري يطالب الرئيس بالتنحي من السلطة، وترك المجال للشباب الجزائري ليحكم بلاده.

أولا . الأسباب السياسية :

ترشح الرئيس لعهدة الخامسة : مع نهاية العهدة الرابعة بدأت السلطة السياسية تفكر في من يخلف الرئيس إلا أنها قررت أن تحتفظ بعبد العزيز بوتفليقة بدل البحث عن خليفة له، في وقت الذي كان الشعب يحضر لخوض انتخابات رئاسية تتوج برئيس جديد للبلاد وتفكر في شخصيات وطنية لها مصداقية، خاصة وأن الرئيس في وضع صحي لا يسمح له بالترشح لعهد خامسة، لكن الشعب تفاجأ بدعوات الأحزاب الموالية للنظام تزكي ترشحه لعهدة خامسة، لكن الشعب رفض إعادة ترشيح الرئيس، وهذا هو السبب الرئيسي في إشعال شرارة الحراك الشعبي.[2]

---

[1] . يوسف أزروال، مرجع.سابق.

[2] . أحلام صارة مقدم ،بن حوى مصطفى،(22 فبراير الحراك الشعبي في الجزائر،الاسباب والتحديات)،**مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل** ،العدد السادس ،أكتوبر 2019 ،مجلد 02 ،برلين : المركز الديمقراطي العربي. ص 107 ،108.

عدم اهتمام النظام بالاحتياجات العامة للمواطنين : أصبح الوضع المعيشي في الجزائر مزري، في ظل غياب السلطة عن مراقبة الوضع العام للبلاد، فقد تدني المستوى المعيشي للمواطن الجزائري من كثرة الممارسات البيروقراطية والفساد المنتشر في الإدارات، مما عطل المصالح العامة للمواطنين وعدم تلقيهم الخدمات الضرورية التي يتوجب على الدولة أن توفرها لهم، باعتبارها تقوم على خدمة الصالح العام، هذا الوضع سبب الكثير من السخط الشعبي، الذي يخرج يوميا في تظاهرات متفرقة هنا وهناك تارة من أجل الطرق وأخرى من أجل الماء ،السكن، العمل ،الصحة ...وهكذا.دون أن يجد آذان صاغية من المسؤولين الذين لا يوجد لديهم حلول لهذه المشاكل اليومية، التي أصبحت تثقل كاهله للمواطن البسيط.[1]

عدم قدرة الرئيس على القيام بمهامه الدستورية : يغادر الرئيس البلاد دوريا لتلقي العلاج في مستشفيات خاصة في فرنسا أو سويسرا، فقد أصبح مريض وعاجزا كليا عن الحركة ولا يستطيع القيام بأبسط الامور دون مساعدة، فكيف يعقل أن يترشح لعهدة خامسة؟ كما أنه لم يخاطب شعبه منذ نهاية العهدة الثالثة عندما أصيب بالمرض في أفريل 2013، وقد تم فعليا فرض العهدة الرابعة رغم الرفض الشعبي لها، لذلك يثير هذا الترشح الكثير من التساؤلات حول قدرة الرئيس الصحية ،وقد خصص كل أسفاره إلى الخارج من أجل العلاج.

قرارات سياسية لا تخدم الصالح العام : إذا كان الرئيس ووزير الدفاع والقاضي الأول في البلاد عاجز عن القيام بمهامه الدستورية، فمن الذي يقوم بالمهام الدستورية وإدارة شؤون البلاد باسمه ؟ فقد كثرت التساؤلات حول سلطة سياسية عزلت نفسها عن المجتمع بسبب ممارساتها السياسية الخاطئة، وقرارات لا تخدم الصالح العام، وتجسد ذلك في الخيارات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة منذ تولي الرئيس الحكم في 1999، خاصة خلال نهاية العهدة الثالثة والعهدة الرابعة، حيث لم تثمر هذه السياسات إلا بجلب الخراب على الاقتصاد الوطني، وما تبع ذلك من آثار سلبية على الحياة المعيشية للمواطن البسيط، وتفشي الفساد السياسي والاقتصادي.[2]

تأسيس عصبة من الأحزاب الموالية للنظام : أنشأ النظام السياسي أحزبا موالية تسانده للوصول إلى أهدافه السياسية، حيث قامت هذه الأحزاب(حزب تاج ،وحزب التجمع الوطني الديمقراطي ،وحزب جبهة التحرير الوطني)،مع أحزاب أخرى يطالبون الرئيس بالترشح لعهدة خامسة، وذلك عبر التسويق لنضاله الثوري وانجازاته الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتكريم إطاره في كل المناسبات الدينية والوطنية، وهذا ما استفز الشعب الجزائري الذي لم يعد يعرف رئيسه إلا من خلال صورة في الاطار.

تفشي الفساد السياسي : خلال العهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة شهدت الجزائر فسادا سياسيا كبيرا، حيث استحوذ الرئيس على الساحة السياسية رغم تناقضاتها الفكرية والإيديولوجية ،و اكتسب قاعدة شعبية من

[1] . نفس المرجع ،ص 107

[2] . نفس المرجع ،ص 108

مختلف فئات المجتمع للوصول إلى أهدافه السياسية، فقد عمل النظام خلال أربعة عقود على ترويض المجتمع السياسي وتمييعه، مما أفقده المصداقية والشفافية السياسية حتى خسر المواطن ثقته بالنظام ،وأصبح لا يبالي بما يحدث في الحياة السياسية في البلاد ،رغم كل الحكومات المتعاقبة إلا أن كل همها هو خدمة عصبة من رجال المال الذين استحوذوا على السلطة، ليصبحوا أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في البلاد.[1]

استغلال مرض الرئيس للسيطرة على شؤون الدولة : استغل السعيد بوتفليقة مرض الرئيس بحجة أنه مستشاره، ليقوم بتسيير شؤون البلاد، وعمل بشتى الطرق على إخضاع رجال الأعمال والأحزاب السياسية، وبذلك أدخل المال الفاسد في اللعبة السياسية مستغلا حزب جبهة التحرير الوطني ليحقق به أهدافه، هذا ما أدى إلى تعقد الأحداث وتسببت في أزمة المجلس الشعبي الوطني والانقلاب على رئيسه الذي قدم استقالته وأصبح البرلمان بغرفتيه تحت سيطرة مستشار الرئيس يمرر ويصادق بالأغلبية على كل القوانين لصالح السلطة.

تعفن الأوضاع السياسية وعزوف المواطن على المشاركة السياسية : يسهر البرلمان على مراقبة عمل الحكومة والنظام السياسي ،ويدافع على حقوق المواطنين الذين انتخبوه ووضعوا ثقتهم به ،لكن حالة التعفن السياسي التي وصلت إليها النظام السياسي في الجزائر، جعلت من المواطن يفقد الثقة في البرلمان ،ويرفض المشاركة في الحياة السياسية مهما كان نوعها.[2]

ثانيا . الأسباب الاقتصادية :

1 . الفساد المالي والاقتصادي : عملت السلطة السياسية على حماية امتيازات طبقة الاثرياء، المتمثلين في أرباب المال المتحالفين مع طبقة كبار الموظفين في الدولة، حيث لا يمكن للسلطة أن تقوم بمحاسبة هؤلاء، واستعادة القروض الكبيرة التي استفادوا منها لتنفيذ المشاريع المقررة في الموازنات السنوية للدولة ندون أن ترى النور فعليا، أو التي تم انجازها ولم تكن مطابقة للمعايير التقنية، التي يفترض أن تنجز بها، كما صرح بذلك عبد المجيد تبون في 2017، عندما طالب بضرورة فك الارتباط بين السياسية والمال، وضرورة استرجاع ديون الدولة من رجال الاعمال وكبار المقاولين،الذين استفادوا من قروض ضخمة دون ضمانات.[3]

---

[1] . نفس المرجع، نفس الصفحة

[2] . نفس المرجع ،ص 108

[3] . (الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات،،سلسلة تقارير)،قطر : **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**،تقرير رقم 1 فيفري 2020

https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Algeria2019-Movement-to-Elections.pdf

تعددت قضايا الفساد التي مست مسؤولين وإطارات كبيرة في الدولة الجزائرية، حيث اشتهرت قضايا فساد كبرى عرضت على القضاء الجزائري، وتم التحقيق فيها لكن هذه القضايا تم طي ملفاتها، لأنها مرتبطة بشخصيات كبيرة في الدولة، ولعل من أبرز القضايا قضية خليفة، وقضية الطريق السيار شرق غرب، قضايا تهريب المخدرات، كما اشتهرت قضية سونطراك، ومديرها العام شكيب خليل، وتكمن أهمية القضية في كونها تتعلق مباشرة بخزينة الدولة، التي تعتمد على الريع البترولي.

تميزت العشرون سنة لحكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ،بتفشي ظاهرة الفساد المالي ،التي طغت على الحياة العامة في الجزائر، حيث عرفت فترة حكمه ارتفاع قياسي في سعر برميل النفط، فامتلأت الخزينة العامة للدولة بالعملة الصعبة، والذي زاد معه الانفاق العام وزيادة حجم الواردات، والذي يكشف عن مدى الفساد المنتشر بقوة في شركة سوناطراك ،باعتبارها المحور الرئيس لقضايا الفساد المحلية والدولية.

حيث عجز القضاء الجزائري عن تحقيق أية نتائج على الرغم من قضايا الفساد الكثيرة، ويحقق القضاء في قضايا فساد تتعلق خاصة بشركة النفط العمومية سوناطراك، التي سجلت مداخيل تصل الى 700 مليار دولار منذ وصول بوتفليقة إلى الحكم عام 1999، ويحمل الملف أسماء لمسؤولين سياسيين من الوزن الثقيل يعدون من الحاشية المقربة للرئيس بوتفليقة.[1]

يقول مراقبون اقتصاديون أن حجم الفجوة التي تركها الفساد في شركة سونطراك تصل إلى 60 مليار دولار ذهبت كعمولات ورشاوى فساد كبيرة ،وبعد ثبوت تورط شكيب خليل في قضية صفقات سوناطراك مع شركات أجنبية وخصوصاً شركة سايبم فرع المجموعة النفطية الايطالية العملاقة "إيني"، حيث أصدرت النيابة الجزائرية أمراً دولياً بالقبض عليه، ومن جهته يحقق القضاء الإيطالي في القضية. السلطات الجزائرية ما كانت لتفتح التحقيق في القضية لولا أنها أجبرت على فتحها بعد أن بدأ القضاء الإيطالي التحقيق في القضية، ليصدر القضاء الجزائري مذكرة توقيف دولية بحق وزير الطاقة والمناجم السابق وثمانية أشخاص آخرين في أوت 2013.

لكنها لم تحرز تقدما كبيرا، لأن القضية تمتد لأكثر من ثمانية أشخاص، وتم طي الملف خشية امتدادها إلى مسؤولين في قمة هرم السلطة الجزائرية، وغادر شكيب خليل الجزائر في بداية 2013 عند تفجر الفضيحة، ثم عاد إلى الجزائر على الرغم من تأكيده أنه سيمثل أمام القضاء الجزائري. وشهدت كل

[1] . توفيق المديني ، (كتاب جديد يوثّق للثورة التي أطاحت بعهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (2 من 3) ،الجزائر.. صراع الأجنحة والحرب على الفساد أبرز عناوين المرحلة) ،عربي 21 ،الإثنين ،20 مايو 2019 ،02:14 م بتوقيت غرينتش، https://arabi21.com/story

قضايا الفساد التي عرفتها الجزائر جمودا، لأن القضاء في الجزائر لا يملك سلطة مستقلة تخوله فتح ملفات من الوزن الثقيل يستدعي فيها شخصيات مازالت في قمة هرم السلطة، بينما يسجل القضاء تقدما كبيرا في تحقيقاته في قضايا الفساد على المستوى الدولي.

إذن فالأمر لا يتعلق بقضية سونطراك فقط ،بل بكل قضايا الفساد المالي والاقتصادي المرتبط بالسياسة (ملفات السكن ،ملفات القروض الممنوحة للشباب لونساج، قضايا شركات تركيب السيارات، قضايا الرشوة في المشاريع الكبرى، قضايا تحويل المال العام إلى الخارج بأسماء شركات وهمية ...) كل هذه القضايا وأخرى لم يتم طرحها لأنها متعلقة بثلاثية السلطة، والميزانية السنوية للدولة، هذه القضايا التي تم فتحها وأدين فيها بعض الشخصيات، بينما لم تذكر شخصيات أخرى كانت هي الطرف الأول والمتسبب في قضايا فساد مرتبطة ببعضها البعض، فأخطبوط الفساد امتدت مجساته إلى كل القطاعات.

ثالثا . الأسباب الاجتماعية :

أثرت الأسباب الاقتصادية والسياسية سلبا على المجتمع الجزائري، الذي أصبح همه الوحيد كيف يؤمن لقمة عيش تسد رمقه، والذي تيسرت أموره يحاول الحصول على سكن أو شراء سيارة، في ظل هذه الاوضاع الاجتماعية المزرية التي يعاني منها الشعب الجزائري، كانت العصابة تستولي على خيرات البلاد وتتمتع بها مع أولادها وكل من له صلة بالنظام يتمتع بالخيرات، ويكون له بالضرورة علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالفساد الذي عم في البلاد دون أن يكون له حدود تردعه ،ونتج عن هذا :

* انتشار الفقر والتشرد والبؤس والحرمان ،في المجتمع الجزائري بصفة لافتة للانتباه.
* انتشار الأمراض المزمنة (السكري ،الضغط ،والربو ...)،في غياب التامين الاجتماعي.
* انتشار السرقة والنهب والخطف والقتل ،والإدمان على المخدرات بكل أنواعها بشكل كبير في المجتمع.
* انتهاج سياسة التقشف بسبب الانخفاض المستمر لأسعار النفط في السوق العالمية منذ 2014.
* تسبب انهيار أسعار النفط في عجز الدولة على التقدم في أشغال المشاريع الاجتماعية التي كانت تنجزها.
* تجميد المشاريع التنموية الاقتصادية،وتقلص فرص العمل زيادة على ارتفاع نسبة البطالة.
* اللجوء إلى التمويل غير التقليدي بطبع النقود لسد العجز النقدي ،وهذا يعني زيادة نسبة التضخم وارتفاع اسعار السلع والخدمات ،وعجز القدرة الشرائية للمواطن البسيط.
* انهيار القدرة الشرائية للمواطن البسيط بسبب التضخم وارتفاع الأسعار للسلع المستوردة.
* عمدت الدولة إلى رفع الدعم عن بعض المواد ذات الاستهلاك الواسع ،كما رفعت أسعار الوقود ،وفرضت الضرائب على بعض السلع المستوردة.

* كل هذه الأسباب كانت نتائجها كارثية على المجتمع فالشباب الجزائري ركب قوارب الموت نحو أوربا ،حيث أصبحت الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط رغبة كل شاب جزائري ضاقت به سبل العيش في الجزائر ،ويفضل الموت غرقا على البقاء في بلاده.

المبحث الثاني : الطبيعة السلمية للحراك الشعبي في الجزائر

الحراك الشعبي في الجزائر ظاهرة ميزت الجزائر عن باقي الدول العربية ،التي شهدت منذ مطلع 2011 ثورات شعبية، خرجت فيها الشعوب العربية تطالب بالإطاحة بالأنظمة السياسية الفاسدة التي عمرت لعقود من الزمن في الحكم، والتي لم تعد تقوم بدورها وآخر همها هو تلبية مطالب الشعب البسيطة فقد اصبح كل همها الحصول على أكبر قدر من المكاسب السياسية والاجتماعية و المالية أو باختصار ما يسمى في عالم السياسية المال والنفوذ، اللذان يشكلان عصب السلطة.

المطلب الاول : مكونات الحراك الشعبي في الجزائر

تباينت الفئات العمرية التي خرجت في الحراك الشعبي، شارك إلى جانب الشباب الكهول والشيوخ الذين أخذوا حظهم في المشاركة في المسيرات الشعبية الحاشدة، بل وحتى الأطفال الصغار شاركوا مع آبائهم، وليس التباين في العمر فقط، بل حتى في المستوى العلمي والثقافي فمن الأطوار التعليمية الأولى أعلى قمة الشهادات العلمية، كلهم شاركوا في تظاهرات وصفت بالتضامنية، كما شارك الجنسين الذكور والإناث جنبا إلى جنب رافعين شعارات ويهتفون بأعلى أصواتهم رافضين للعهدة الخامسة ،حيث لم يسبق أن خرج المتظاهرون في الجزائر بهذا الكم وله مطلب سياسي واحد منع الرئيس من البقاء في الحكم لعهدة خامسة.

أولا . الشباب :

تعتبر فئة الشباب الفئة العمرية المسيطرة والسمة الغالبة للشعب الجزائري، الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 35 سنة حيث تتجاوز نسبة الشباب 70% من عدد السكان، فالشباب أشعل شرارة الثورة وكانوا هم المسيطرون على الحراك الشعبي في الجزائر، ويعود الأمر إلى عدة أسباب وربما يكون أبرزها القهر الذي يعيشونه، فكل السبل مغلقة في وجهه، فهو يعاني من البطالة والفقر مشكلة السكن ...الخ، مشاكل لا تعد بينما يرى أن النظام السياسي يعيش في ترف، بأموال الشعب المحروم من أبسط حقوقه.

ثانيا . النساء :

شاركت المرأة الجزائرية في الحراك الشعبي إلى جانب الرجل فلم تقتصر المشاركة على الرجال فقط، بل كانت المرأة إلى جانب الرجل جنبا بجنب، حيث أزالت المظاهرات فكرة المجتمع الذكوري المسيطر على كل شيء و الذي يرفض أن تكون المرأة جزءاً فاعلاً داخل الساحات العمومية، خاصة وأن

الأمر يتعلق بقضية سياسية، حيث تشاهد نساء وفتيات عديدات، بمختلف الأعمار يشاركن في كل جمعة في المظاهرات يتقدّمن الصفوف، ويحملن الرايات ،يصفّقن يهتفن، ويمشين أميالا، ويساهم هذا الحضور في إعطاء المظاهرات طابعا خاصا، وحصر التواجد الذكوري الذي كان يطبع الحراك.[1]

فقد أصبحت المظاهرات الأسبوعية وكأنها حفلات استعادة المرأة الجزائرية التي تزينت بأزياء مختلفة وشعارات متنوعة حضورها الطبيعي داخل المجتمع، لأنها قدمت صورة رائعة عن جمال المجتمع الجزائري وجمال المسيرات بالجزائريات اللاتي التقطت لهن صورا خاصة بالحراك وهن يرتدين ملابس تقليدية يسترجعن بها الذاكرة الجماعية للبلاد، تم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات التلفزيونية ،ووصفن بحسناوات المسيرات، يتحفن جمعات الحراك ،و يصنعن شعاراتٍ، ويشكّلن مجموعات خارجا عن المألوف، فقد أبرز الحراك استعادة المرأة حضورها الاجتماعي في التجمعات الجزائرية.[2]

ثالثا . فئات عمرية مختلفة :

عندما بدأ الحراك الشعبي في أول جمعة 22 فيفري 2019 كانت ساحة البريد المركزي بداية لتجمع المتظاهرين، حيث بدأوا يتوافدون فرادى وجماعات، وكانت المفاجأة الكبرى في العدد الكبير الذين احتشدوا في الساحة فلم يكن من الممكن حشد ذلك العدد بالآلاف، فقد خرج الرجل والمرأة، الشباب والشيوخ، الكهول والأطفال مع آبائهم وأجدادهم في سابقة لم تشهدها الجزائر، فلم تكن لفئة عمرية السبق في الحضور إلا الشباب وهي السمة الغالبة للشعب الجزائري، لكن الذي لم يكن متوقعا هو خروج بقية الفئات العمرية وبهذا الزخم الذي اذهل المراقبين والمتتبعين للحراك الشعبي في كل جمعة واستمروا في الخروج إلى آخر جمعة.

رابعا . الطلبة الجامعيين :

إذا كان الحراك الشعبي يخرج كل يوم جمعة ليحمل في طياته كل فئات المجتمع، فالطلبة الجامعيون عندما خرجوا في الحراك الشعبي خرجوا بكل بقوة، وجعلوا يوم الثلاثاء من كل أسبوع يوما لهم، حيث شهدت أغلب الجامعات في الجزائر خروج الطلبة بالآلاف للتظاهر والمطالبة بإلغاء العهدة الخامسة، قبل أن تتطور المطالب الشعبية برحيل النظام وكل رموزه،كما يشارك الطلبة الجامعيون في حراك الجمعة الذي يجمع الكل.

[1] . سماعين جلة، (الحراك الشعبي في الجزائر .. التضامن والاتصال و الفضاءات العمومية)، العربي الجديد، 17 ماي 2019. https://www.alaraby.co.uk/

[2] . نفس المرجع

خامسا . الفئات المهنية الاخرى :

أما المحامون فقد جعلوا يوم السبت منبرا لرفع كلمة الحق، حيث يخرجون للتظاهر في كل يوم سبت إلى جانب القضاة الذين يطالبون بتحرير القضاء وتطبيق العدالة وإعطاء القاضي حرية الحكم والتصرف في القضايا التي تعرض عليه دون تدخل من أي جهة مهما كانت، ثم أصبح التظاهر بشكل أسبوعي ومشترك بين القضاة ،والمحامون ،والمعلمون بالإضافة إلى الأطباء ومختلف الشرائح الأخرى التي مثلت فسيفساء للحرية والتغيير[1].

الملاحظ أن الحراك الشعبي في الجزائر رغم كثرة الأطياف المشاركة فيه، إلا أنها جميعا عندما خرجت في الحراك، تحمل مطلبا واحدا فقط، وهو سقوط النظام القائم وبناء دولة جزائرية جديدة تقوم على الحق والقانون، رغم أن لكل فئة من هؤلاء مطالبها الخاصة بها والتي تعودت أن تخرج من حين لآخر تطالب النظام بتحقيقها، إلا أنها في هذه المرة ألغت كل المطالب واكتفت بمطلب واحد فقط سقوط العهدة الخامسة، ورحيل كل رموز النظام.

قيادات الحراك الشعبي في الجزائر :

السؤال الذي يطرح نفسه منذ أن بدأ الحراك الشعبي في الجزائر هو من هم قادة الحراك الشعبي في الجزائر ؟ يبدو أن لا لأحد يعرف اجابة لهذا السؤال ،فالكل عندما توجه له هذا السؤال يقول لك أن القرار اتخذه الشعب الجزائري بالخروج والتظاهر ورفض وجود بوتفليقة في الحكم لعهدة خامسة، نعود ونطرح سؤال هل من الممكن حقا أنه لا يوجد قيادة للحراك؟ هل هي خاصية يتميز بها الشعب الجزائري أن يقود الثورة شعب بأكمله دون وجود شخصيات توجهه أو يرجع إليها في اتخاذ القرارات المصيرية.

إن حملة الاعتقالات التي بدأت بها السلطة الجزائرية بعد توقف الحراك الشعبي منذ بداية مارس 2020، يقربنا فعليا من الاجابة عن هذه الاسئلة التي لا توجد لها اجابات واضحة فلا زال الكل يعتقد أن لا قيادة للحراك، لكن الآن التساؤل المطروح هل سيعود الحراك بعد ان توقف ما يقرب الخمسة أشهر، هناك قيادات غير معلنة للحراك الشعبي في الجزائر وإن كان النفي دائما موجود فالسلطة الجزائرية تحاول أن تصل إلى الفاعلين الحقيقيين ،وتم ذكر الكثير منهم ،وهم الذين اعتقلتهم السلطة وأصدرت بحقهم أحكام بالسجن وغرامات مالية.

قامت السلطات الجزائرية بعد مرور سنة كاملة من الحراك الشعبي والاحتفال بالذكرى الأولى له ،باعتقال نشطاء من الحراك الشعبي، حيث اعتقلت ما لا يقل عن 32 شخصا،أثناء الاحتجاجات

[1] . أحلام صارة مقدم ،بن حوى مصطفي، مرجع سابق، ص 124.

المتواصلة منذ 22 فيفري 2020 الذكرى الأولى للحراك الشعبي، وما زالوا خلف القضبان، وتم اعتقال ثمانية منهم منذ بداية تفشي الوباء بين 25 فيفري و13 أفريل 2020 وذلك وفقاً لمحامي حقوق الإنسان.[1]

ويتم ملاحقة نشطاء من الحراك الشعبي في الجزائر قضائيا بموجب قانون العقوبات بسبب مجموعة من الجرائم منها : "المساس بسلامة وحدة الوطن " أو "التحريض على التجمهر غير المسلح " ،أو "منشورات من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية ". ولا تعتبر أي من هذه التهم جرائم مشروعة بموجب القانون الدولي لأنها تجرم حرية التعبير الذي يفترض أن الجزائر تكفله كما تقر بذلك من خلال دستورها. [2]

المطلب الثاني : الشعارات التي رفعها الحراك المظاهرات

كان للحراك الشعبي عندما خرج في مظاهرات 22 فيفري مطلب وحيد فقط، ولأول مرة يكون للشعب الجزائري مطلب سياسي موحد ومتفق عليه وهو رفض ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، وبعد ثلاث جمعات في 11 مارس قرر الرئيس سحب ترشحه للرئاسيات 18 أفريل 2019، إلا الرئيس اتخذ مجموعة من التدابير السياسية التي أغضبت الشارع الجزائري وجعلته يستمر في الحراك حتى بعد أن غادر الحكم، ولكن الحراك عاد يطالب النظام الفاسد أن يرحل عن الحكم في الجزائر.

تعددت الشعارات التي رفعها الحراك الشعبي، حيث كان لكل مدينة جزائرية شعاراتها التي أبدع فيها المتظاهرون، ففي كل جمعة هناك شعارات جديدة تختلف عن الجمعة التي قبلها، وتتجدد الشعارات أسبوعيا حسب تطور الأحداث السياسية في الجزائر، ولكن الأهم أن الحراك الشعبي كان متتبع لتطور الأحدث في الساحة السياسية من أحداث داخل وخارج الوطن وكانت له ردة فعل فورية، خاصة وأن خروج الحراك كان خلال أيام الأسبوع ولا يقتصر على يوم الجمعة فقط.

فخروج اطارات الجزائر في حراك يوم الأحد (المحامون،القضاة،والأطباء،والمعلمون ...)،شكلوا حلقة تواصل مع حراك يوم الثلاثاء، الذي خصصه الطلبة للخروج في كل أسبوع لمساندة حراك يوم الجمعة ،ولتأكيد وجود الشباب الجزائري المهمش، والتعبير عن مدى اهتمامه بما يحدث في الساحة السياسية، كما يصر على تسليم المشعل له لتولي قيادة بلاده، ويطالب بالنظر في مصير بلاده التي

[1] . الجزائر : ضعوا حداً لقمع نشطاء وصحفيي الحراك في خضم تفشي وباء فيروس كوفيد-19 ،أفريل 2020، شوهد يوم 2020/08/10 https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/04/algeria-end-repression-against-hirak-activists-and-journalists-amid-covid19

[2] . الجزائر : ضعوا حداً لقمع نشطاء وصحفيي الحراك في خضم تفشي وباء فيروس كوفيد-19 ،أفريل 2020، نفس المرجع.

أصبحت على حافة الهاوية، فكانت كل أحداث الأسبوع تحمل شعارات مع تطور الأحداث في كل أيام الأسبوع.

أولا . لا للعهدة الخامسة : كان هذا الشعار من أول الشعارات التي خرج الشعب الجزائري يندد بها، عندما قرر الرئيس الترشح لعهدة خامسة، وهذا بعد أن تم تزكيته من طرف أحزاب الموالاة وبعض النقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني التي بدأت منذ نهاية سنة 2018 تزكي الرئيس لعهدة خامسة، تحت دهشة الجميع الذي لم يستطيع تصديق أن الرئيس سيستمر في الحكم لخمسة سنوات قادمة، فكان قرار الشعب في أول يوم خرج في رافضا لترشح الرئيس "لا للعهدة الخامسة "

ثانيا . جيش شعب خاوة خاوة : جاء هذا الشعار بعد أن قدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يوم 02 أفريل استقالته، عندما قرر القائد الأركان أن يدعم الحراك الشعبي وأن يتبنى مطالبه المشروعة، كما حرم على الجيش التدخل، وأصدر أوامره الصارمة للشرطة بعدم التدخل في لهجة تهديد عندما أعطت الرئاسة الضوء الأخضر للشرطة بقمع المتظاهرين، وبدى ذلك واضحا من خلال موقف الحراك الشعبي الذي كان يحمي الشرطة التي تطوق أماكن المظاهرات في كل جمعة.

ثالثا . يتنحاو قاع : كانت أحد أهم مطالب الحراك الشعبي في الجزائر، ويقصد بها أن يتم التخلص من كل النظام، رغم أن الرئيس قد رحل إلا أن الحراك بقي يطالب برحيل بقايا النظام رئيس الدولة بالنيابة عبد القادر بن صالح، و رئيس الحكومة نور الدين بدوي، والطيب بلعيز رئيس المجلس الدستوري، معاد بوشوارب رئيس البرلمان على الرغم من سلمية الحراك ،إلا أنها تصطدم بمصالح الجيش،وقد رفض تنحيتهم من مناصبهم لأسباب متعددة منها التقييد بالدستور والخوف من الوقوع في فخ الفراغ الدستوري ،أو الانقلاب العسكري، كما رفض الحراك الشعبي أحزاب الموالاة، وقام بطردهم من الحراك الشعبي، كما طرد رؤساء الأحزاب والسياسيين من المسيرات ،وطرد وزراء الحكومة في زياراتهم الميدانية إلى بعض الولايات ،وتعدى الأمر إلى العصيان المدني، وغلق مداخل مقرات البلديات.[1]

رابعا . يتحاسبو قاع : بعد أن تأكد الحراك الشعبي أن الجيش يقف في صفه، خاصة بعد أم تمت تنحية الرئيس وأجبره على الاستقالة، كما تم تنحية الطيب بلعيز ،وعبد السلام بوشوارب أراد الحراك الشعبي أن يحاسب كل من رحل من النظام بعد أن عمر فيه طويلا، وهو يعني كل من كان في الحكم بالإضافة إلى الحاشية المحيطة بالنظام من عسكريين، رجال الاعمال، وقادة الأحزاب، وكل من ساهم في الفساد الذي تفشى في كل قطاعات الدولة، وفتح ملفات تدين العصابة، فقد دعا أحمد قايد صالح قائد أركان الجيش في 10 أفريل 2019 العدالة إلى اتخاذ إجراءات المتابعات القضائية ضد العصابة التي تورطت في

[1] . إسلام محمد قرن، (التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام إلى مأزق الحراك)، منتدى السياسات العربية، فيفري 2020 ،ص 06 ،شوهد في 2020/08/18. www.alsiasat.com

قضايا فساد ونهب المال العام، وفتح ملفات قديمة كقضايا سوناطراك 1،و سوناطراك 2، البوشي، الخليفة، لتعرض مجددا على العدالة بعد أن استرجعت كافة صلاحياتها ودون قيود أو ضغوط أو إملاءات من أي جهة.[1]

خامسا . دولة مدنية ماشي عسكرية : مازالت تجددت المسيرات أسبوعيا في كل يوم جمعة الداعية لرحيل كافة رموز النظام في الجزائر ،ورفعت شعارات " ليسقط حكم العسكر " و"الشعب يريد فترة انتقالية "،وكان الحراك منذ أسابيع يطالب برحيل الجنرالات عن الحكم، بعد أن تغير خطاب المؤسسة العسكرية التي اعتبرت تطبيق المادتين، 07 ،08 لا يخدم مصلحة الجزائر، ورحيل رئيس الدولة عبد القادر بن صالح وتنحية رئيس الحكومة نور الدين بدوي، يدخل الجزائر في دوامة الفراغ الدستوري، وأكدت بذلك أنها لن تقدم المزيد للحراك، وأنها هي صحابة القرار، عندما فرض قائد أركان الجيش إجراء الانتخابات الرئاسية في آجالها ،رغم رفض الحراك لإجراء الانتخابات، قبل أن يتم تتغير كل رموز النظام القديم المعروفة بالتزوير.[2]

المطلب الثالث : أسباب تغير شعارات الحراك الشعبي في كل مظاهرة

الحراك الشعبي ظاهرة اجتماعية، تنبع من المجتمع وتتأثر بكل مخرجات البيئة المحيطة به، ولعل أهم ما يؤثر فيه هو الأوضاع التي تسود البلاد، وبما أن الحراك في الجزائر ارتبط مباشرة بالقرار السياسي، وذلك عندما قرر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الترشح لعهدة خامسة، فكان رد الشعب الجزائري الخروج في مظاهرات عارمة معبرة عن رفض استمرار الأوضاع السياسية المتردية، والمطالبة برحيله عن الحكم، وترك المجال أمام شخصيات أخرى من الشباب الجزائري لتحكم البلاد ،وتحاول إصلاح ما أفسده نظام بقي لعشرين سنة في الحكم، دمر كل مكتسبات البلاد، واستولى على خيراتها ،لذلك طالب الحراك برحيل النظام بأكمه، حتى بعد رحيل الرئيس المستقيل في 2019/04/20 ، فإن بقاء جزء من النظام يعني بالضرورة امكانية أن يعاود النظام بناء نفسه من جديد، لذلك يجب قطع شرايين النظام من أساسها.

رغم استمرار المظاهرات في الخروج في كل جمعة منذ 22 فيفري تطالب برحيل النظام، إلا أن النظام لم يقرر الاستسلام إلا بعد أن وضع كل الإجراءات التي تضمن استمراريته بعد رحيله، ولكن الشعب الجزائري كان أكثر وعيا بما يحاك داخل قصر الرئاسة وبكل ما يتم التخطيط له، وبدى هذا واضحا من خلال شعارات الحراك التي خرج يحملها بعد كل خطاب يوجهه الرئيس إلى الشعب.

---

[1] . رحمة عمار،(المرحوم أحمد قايد صالح من حماية الحراك إلى سد فراغ المؤسسات)،أخبار الوطن،العدد 118،22 /02 / 2020 ،ص 04، شوهد 07 / 07/ 2020 ، https://akhbarelwatane.net/wp-content/uploads/2020/02/pdf118.pdf

[2] . المتظاهرون الجزائريون يصرون على مدنية الدولة في الجمعة 28 من الحراك الشعبي) ،فرانس 24 ،2019/08/31 06:56، شوهد 2020/08/12 https://www.france24.com/ar

تعود أسباب تغير شعارات الحراك الشعبي في الجزائر إلى كون الحراك يأخذ مسار الأحداث، ففي كل جمعة يغير المتظاهرون شعاراتهم، وكان أول شعار رفع في جمعة 22 فيفري لا للعهدة الخامسة، وتوالت الأحداث وتغيرت مساراتها مع القرارات التي اتخذها مؤسسة الرئاسة، ومن أهم ما ميز شعارات الحراك الشعبي في أيام الجمعة :

أولا : خرج الشعب الجزائري لمدة ستة أسابيع كاملة يرفع شعار لا للعهدة الخامسة، فمنذ قرر الرئيس رسميا الترشح لعهدة خامسة في 02 مارس، وقديم ملف ترشحه في 10 مارس، والحراك الشعبي يضرب موعدا بعد كل صلاة يوم الجمعة يندد بقرار الرئيس، ويحاول الضغط على الرئاسة من أجل تحويل مسار الأحداث ولكن الرئاسة لم تبدي تجاوبا في الجمعة الأولى والثانية، فقد كانت تحت صدمة الحراك، إلا أنها عادت لتخاطب الشعب من خلال رسائل الرئيس، وتحاول أن تجد حلولا ترقيعية لإسكات الحراك، ولكنه رفض كل مقترحات الرئيس المتعلقة بتمديد العهدة الرابعة.

ثانيا : كان لوسائل التواصل الاجتماعي دور كبير في التواصل بين أفراد الحراك ومناقشة كل التفاصيل والمستجدات في الساحة السياسية في الجزائر، وكذلك ردود أفعال بعض الدول الصديقة والشقيقة، فقد وقف قادة الحراك الشعبي عند كل نقطة من رسالة الرئيس في 03 مارس، التي تعهد فيها للشعب الجزائري بإجراء انتخابات بعد عام واحد فقط، وأنه سيقوم بمراجعة الدستور، وقانون الانتخابات، وإجراء انتخابات تشريعية ومحلية مسبقة، وفتح مجال للحوار، إذا وافق الشعب ،من خلال اللجنة الوطنية للوساطة والحوار التي تقرر مواعيد لإجراء كل التعديلات اللازمة، لكن الحراك الشعبي رفض الاقتراح، واعتبره تحايلا من النظام من أجل تمديد العهدة الرابعة، وكسب المزيد من الوقت من أجل إعادة ترتيب أوراقه.

ثالثا : كان الحراك الشعبي في الجزائر سلمي في خروجه وفي مطالبه، ولكنه في البداية كان خائفا من ردة فعل الجيش والنظام، ومدى قدرة هذا الأخير على استخدام القوة ضد المتظاهرين، مخافة أن تتكرر أحداث العشرية السوداء الدامية، إلا إن النظام لم يستطع أن يقرر الطريقة التي سيتعامل بها مع الحراك، وبدأ أولا بالأسلوب السلمي، ومحاولة اقناع الحراك بضرورة عدم التهور لكي لا يحدث ما حدث في التسعينيات، إلا أن الحراك أصر على سلميته وعلى حماية أفراد الجيش والشرطة من المتظاهرين، الذين أبدوا تجاوبا مع الدعوات السلمية للحراك، وأن لا يعطوا أي فرصة للنظام ليستخدم العنف ضد المتظاهرين، لذلك فكر النظام في التآمر ضد قيادة الجيش التي حمت المتظاهرين ومنعت الشرطة من التدخل واستخدام العنف.

بعد أن قدم الرئيس استقالته، تراجع الكثير من المتظاهرين عن الخروج في الحراك الشعبي، كونهم قد حققوا المطالب التي خرجوا من أجلها في الحراك، إلا أن أغلبية الحراك استمر في الخروج والتظاهر

كل جمعة، رحل الرئيس عن الحكم، لكن لا يزال هناك بقايا النظام، الذين تم تعينهم قبل رحيل بوتفليقة، والذين طالب الحراك بإقالتهم جميعا، وهم ما أسماهم بالباءات الأربعة، وهم أصحاب القرار في مؤسسات الدولة ،رئس الدولة عبد القادر بن صالح ،رئيس الحكومة نور الدين بدوي ،رئيس البرلمان معاد بوشوارب،ورئيس المجلس الدستوري الطيب بلعيز ،وفعلا استقال بلعيز وبوشوارب تحت ضغط الحراك،وبقي بن صالح وبدوي لإدارة المرحلة الانتقالية لآخر يوم اعلان نتائج الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019.

رابعا : مارس الحراك الشعبي الضغط على النظام وعلى كل من أراد أن يترشح لانتخابات 04 جويلية، فقد هدد الحراك الذين يرغبون في الترشح واتهمهم بأنهم من أذناب العصابة، وأن الانتخابات لا يمكن أن تجرى ما لم يتم تغير كل النظام،إذا تمت الانتخابات فإنها ستعيد انتاج نفس النظام، بأسماء مختلفة، لأن الذين سيشرفون على الانتخابات هم ذاتهم من أشرفوا على الانتخابات في النظام السابق، ومعلوم أنهم زوروا كل الانتخابات السابقة وسيزورون التي ستجري لاحقا إذا لم تتم تنحيتهم من الحكم، وبالفعل تم الغاء انتخابات 04 جويلية تحت ضغط الحراك، ورفضه إجرائها بنفس الوجوه القديمة التي كانت تشرف على الانتخابات.

خامسا : استمر عبد القادر بن صالح على رأس الدولة بعد انقضاء الآجال القانونية لبقائه في الحكم، وبدأت لجنة الوساطة والحوار بالمشاورات مع الشخصيات الوطنية، والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، لتفرز بعد ذلك مجموعة من التوصيات، أهمها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ونظام الانتخابات ،التي ستشرف على تنظيم الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر 2019، وقام بن صالح رغم الرفض الشعبي له والشعارات الرافضة للانتخابات "لا للانتخابات مع العصابات" باستدعاء الهيئة الناخبة لإجراء انتخابات 12 ديسمبر 2019.

سادسا : تغيرت معاملة الجيش مع الحراك الشعبي، وأصبح الحراك يطالب برحيل الجنرالات عن الحكم ويطالبون بتأسيس دولة مدنية وليس عسكرية، ولكن الجيش فرض على الحراك الانتخابات الرئاسية، التي يرى فيها المخرج الوحيد للحالة التي تعيشها الجزائر، لكن الحراك بقي مصر على كل مطالبه منذ البداية، لا يريد بقايا النظام، يريد مرحلة انتقالية تسير فيها البلاد شخصيات وطنية، تتم فيها مراجعة الدستور وقانون الانتخابات وحل كل مؤسسات الدولة، وإعادة بنائها من جديد بعيدا عن حكم العسكر.

المبحث الثالث : مواقف المؤسسة الحاكمة من الحراك الشعبي في الجزائر

تباينت مواقف المؤسسة الحاكمة في الجزائر اتجاه الحراك الشعبي ،الذي بدأ مع بداية شهر فيفري في مناطق محدودة في البلاد، ثم توسع في 22 فيفري 2019، ليشمل كبريات المدن الجزائرية، وفي الجمعات المتوالية غطى الحراك الشعبي كامل التراب الوطني، ولعل المواقف المختلفة التي أبدتها المؤسسة الحاكمة في الجزائر هي السبب في تصعيد الوضع في الأسابيع الموالية ل 22 فيفري، حيث تباينت مواقفها بين معارض ومؤيد، بالمقابل أدت وسائل التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في معرفة الأحداث التي تجري في كل منطقة من الجزائر، بل والتحكم في مجرياتها، ومن جهة أخرى تصاعدت مطالب الحراك في كل جمعة فكانت البداية برفض ترشح الرئيس للعهدة الخامسة، وأدى ضغط الشارع إلى عدول الرئيس عن ترشحه وتقديم استقالته، واستمر الحراك يقدم المزيد من المطالب في كل جمعة وتطورت مطالبه للمطالب بمحاسبة المسؤولين الكبار (سياسيين ،رجال أعمال أعلامين ...) الذين كانوا على علاقة مباشرة مع النظام السياسي في الجزائر، ومع تطور الأحداث تطورت مطالب الحراك لتكون أكثر جرأة ويطالب بالإطاحة بكبار الجنرالات، وهذا يعني المطالبة بسقوط الدولة العسكرية وقيام الدولة المدنية.

المطلب الأول : موقف مؤسسة الرئاسة من الحراك الشعبي

1 . **غياب الرئيس واستيلاء مستشاره على الحكم** : عشية اندلاع الحراك الشعبي في الجزائر، كانت رئاسة الجمهورية تعاني غياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بسبب مرضه من جهة، ولسيطرة شقيقه ومستشاره السعيد بوتفليقة على مقاليد بطريقة غير معلنة، وبصفة غير دستورية، فقد لجأت مؤسسة الرئاسة إلى تجنيد بعض الأحزاب السياسية، ونخب المجتمع المدني للتغطية على عدم دستوريتها، واستطاعت أيضا أن تستغل جهاز المخابرات، الذي قام الرئيس بوتفليقة بإعادة هيكلته، وحاول السعيد بوتفليقة الاستعانة بقياداته العسكرية والمخابراتية وإلحاقه إداريا بمؤسسة الرئاسة،كل هذا من أجل الاستمرار في حكم البلاد، والعمل على ايهام الرأي العام أن مؤسسة الرئاسة تعمل بطريقة جيدة طيلة عهدة كاملة.[1]

[1] . الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات ،،سلسلة تقارير ،قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،تقرير رقم 1،فيفري 2020 ،ص 3
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Algeria2019-Movement-to-Elections.pdf

2 . التحالف بين الرئاسة وكبار رجال الأعمال : تحالفت الرئاسة مع كبار رجال المال و الأعمال في الدولة، وهذا ما أدى إلى تشكيل شبكة من رجال الأعمال الفاسدين، الذين استولوا على السلطة بالقوة، وبنوا لأنفسهم نفوذا، بل وأكثر من ذلك أصبحت أهم القرارات السياسية المتعلقة بالاقتصاد تمر من خلال موافقتهم عليها، كما أنهم تمكنوا من الوصول إلى مصدر القرار في الدولة، بالحصول على المقاعد البرلمانية، وذلك بربط السياسيين بالمشاريع والصفقات العمومية التي يشرفون على انجازه ويحصلون بالمقابل على عملات من خلال منحهم امتيازات للمستثمرين للفوز بهذه الصفقات العمومية.

3 . **محاولة مؤسسة الرئاسة السيطرة على الحراك :** في بداية الحراك الشعبي في الجزائر استفاد مستشار الرئيس السعيد بوتفليقة من جهاز المخابرات الذي كان تحت سيطرة مؤسسة الرئاسة مباشرة، كما تم الاستعانة بالجنرال محمد مدين والجنرال خالد نزار، والاعتماد على قدامى الجيش الذين يحظون بتعاطف ونفوذ في الجيش وفي جهاز المخابرات، في محاولة للسيطرة على الأوضاع الأمنية في البلاد و القضاء على الحراك الشعبي، أو على الأقل تفكيكه قبل أن تخرج الأوضاع عن السيطرة واللجوء إلى العنف.[1]

4 . **منع الجيش قوات الشرطة من استخدام العنف ضد المتظاهرين :** راهنت الرئاسة في البداية على القمع كوسيلة أساسية للقضاء على الحراك، لكن موقف الجيش وإن شكك في دوافع الحراك أول الأمر وحذر من الانزلاق إلى الفوضى، إلا أنه مثل عاملا حاسما في دفع الأمور في اتجاه إفشال خطة العهدة الخامسة، فقد منع عناصره من التدخل، كما منع عناصر الشرطة من التدخل رغم أن الجهاز تابع مباشرة للرئاسة الجمهورية، إلا أن قوة مؤسسة الجيش فرضت على مؤسسة الرئاسة عدم استخدام العنف ضد الحراك ،فقد تعهد قائد أركان الجيش في أكثر من مرة بحماية الحراك، ودعم سلميته، ومن تم بدل من أن تكون مؤسسة الرئاسة في مواجهة الشعب ،أصبحت في مواجهة الشعب والجيش في الوقت نفسه.[2]

5 . توتر العلاقة بين الجيش ومؤسسة الرئاسة : عندما أعلن الجيش عن موقفه من الحراك الشعبي أثر هذا على موقف الرئاسة، التي أصبحت مجبرة على إدارة علاقة متوترة مع الحراك ومع الجيش، فحاولت تغيير موازين القوى لصالحها، فكانت ردت فعلها سريعة جدا، فقامت بإلغاء العهدة الخامسة يوم الاثنين 11 مارس 2019 م [3]،ثم حاولت الالتفاف حول مطالب الشعب بالتمديد عبر إجراء تغييرات كبيرة على

---

[1] . الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات ،،سلسلة تقارير ،قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،تقرير رقم 1،فيفري 2020، ،ص 3

[2] . نفس المرجع، ص 3

[3] . محمد تناح ،(رئاسيات الجزائر 12 ديسمبر 2019 م النتائج والدلالات ،وسيناريوهات الحراك ،وحلول الأزمة)،**مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية**،15 /01 / 2020.شوهد 2020/09/19. http://www.umayya.org/tag

قيادة المؤسسة العسكرية بمحاولة الاطاحة بقائد الجيش،وإجباره على الاستقالة لتدخل البلاد في "الحالة الاستثنائية"[1] بعد إقالة قائدها ،وتتمكن من تعيين قيادة جديدة، لكن الجيش سارع إلى التحرك وطالب الرئاسة بالاستجابة لمطالب الحراك، قبل أن يقوم بإلقاء القبض على أبرز رموز النظام بتهم تتعلق بالمساس بالأمن القومي.

6 . **استخدام الحراك لوسائل التواصل الاجتماعي فضح مؤامرة الرئاسة :** كان للتغطية الإعلامية للحراك الشعبي في الجزائر بالوسائل التقليدية وغير التقليدية الاثر الكبير في فضح مؤامرة الرئاسة والتضييق عليها، فلم تعد قادرة على المناورة واتخاذ قرارات لأنها أصبحت مراقبة من الجيش ومن الحراك الشعبي، كما سوقت وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام العمومي للحراك الشعبي، بأنه يتميز بالسلمية والحضارية، كما قدماه للرأي العام المحلي والدولي بوصفه حركة اجتماعية منظمة ومنضبطة، في مواجهة سلطة تعمل بصفة غير دستورية، كما وصفها قائد أركان الجيش، لم يكن أمامها خيارات كثيرة للتحرك في محاولة لانقاد ما بقي من مؤسسة الرئاسة.

7 . **إجراءات جديدة من أجل استعادة ثقة الشعب في الرئاسة :** قامت الرئاسة بإقالة عبد المالك سلال رئيس الحملة الانتخابية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة لتلميع صورتها من جديد، بعد تسريب مكالمة هاتفية له مع رجل الأعمال علي حداد ،يخططان فيها لاستعمال العنف ضد المتظاهرين للقضاء على الحراك الشعبي، ثم قامت بالاستعانة بالدبلوماسي الأخضر الإبراهيمي، ووزير الخارجية رمطان لعمامرة، لفتح مجال للتفاوض مع الحراك الشعبي، كما طلبت الرئاسة المشورة من حلفائها الدوليين حول الحلول الممكنة لهذه الأزمة، وإعلاميا تم تنشيط منابر تلفزيونية وإذاعية شارك فيها الابراهيمي و لعمامرة في ما يشبه حملة إعلامية لتلميع صورة الرئاسة، وإظهار رغبتها في الحوار والتغيير وفق الآليات الدستورية المتاحة، وأخيرا إقالة حكومة أحمد أويحيى وتعيين حكومة تصريف أعمال برئاسة نور الدين بدوي.

8 . **مؤامرة للإطاحة بقيادة الجيش لتعين قيادة جديدة :** باءت كل محاولات التي قامت بها الرئاسة لاستعادة مكانتها و السيطرة على الوضع الأمني في البلاد بالفشل، لكنها لم تيأس، بل حاولت مرة أخرى إحداث تغيير جذري، لكن التغيير الذي أرادته يخص هرم قيادة الجيش، لأنها تعلم أن قدرتها على تجاوز الأزمة لن تكون إلا عبر استعادة السيطرة على قيادة الجيش، فقامت بعقد اجتماعات سرية، بين الرئاسة ممثلة في مستشار الرئيس وشقيقه، وقائد المخابرات الجنرال بشير طرطاق، وقائد المخابرات المتقاعد الجنرال توفيق، وبعض قيادات الجيش، وبعض رؤساء الأحزاب السياسية، من أجل الإطاحة بقائد الجيش أحمد قايد صالح، وعندما اكتشفت قيادات الجيش ذلك فضحت المؤامرة، وبذلك فقدت الرئاسة

[1] . نفس المرجع.

والمتحالفون معها الغطاء الدستوري الهش أصلا، وتم القبض على عناصرها للتحقيق معهم ومحاكمتهم، وملاحقة الفارين منهم بأوامر دولية.[1]

9 . قيادة الجيش تحسم الأمر لصالحها : في الفترة التي سبقت إقالة بوتفليقة، وسجن رجال المال الفاسد، وقادة الواجهة المدنية للنظام، والمخابرات السابقين التفت قيادة الجيش حول قائد الأركان، ودعت فورا لاجتماع قيادة الأركان في 30 مارس 2019، وبهذا قامت قيادة الجيش تفعيل المادة 102[2] من الدستور، التي أنهت وجود السلطة غير الشرعية التي كانت موجودة بسبب عجز الرئيس عن أداء مهامه ،وإعادة السلطة للشعب ليختار رئيسا له وفق الآليات الدستورية المتاحة، وهو ما تم بالفعل.

المطلب الثاني : المواقف المختلفة للمؤسسة العسكرية من الحراك الشعبي

أولا . موقف الجيش من الحراك الشعبي في الجزائر :

أبدت المؤسسة العسكرية مواقف حذرة من الحراك الشعبي لأول الأمر، لأن خروج الحراك كان مفاجأة بالنسبة لها، مثل بقية المؤسسات الأخرى، لذلك نجد أن موقف الجيش كان حذرا ومترددا في البداية، ففي خطابه أمام كوادر الجيش في 26 فيفري 2019، وصف قائد أركان الجيش المشاركين في الحراك بـ "المغرر بهم " و"المغامرين " الذين تسعى جهات "مشبوهة " لتوريطهم في "مسالك غير آمنة ،بل غير مأمونة العواقب ".[3] وهذا يدل عن قوة المفاجأة،التي تعرضت لها قيادات الجيش بخروج الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019 ،لكن قيادة أركان الجيش سرعان ما تراجعت عن موقفها الأول في خطابات لاحقة لقائد الأركان ،معترفًة بشرعية مطالب الحراك الشعبي، ومساندته حتى تصل البلاد إلى بر الامان.[4]

* **تغير العلاقة بين الجيش ومؤسسة الرئاسة :** شكل هذا التحول في موقف الجيش منعطفًا حاسم بالنسبة إلى الرئاسة التي كان يدعمها الجيش، والكل يعلم أن الجيش كان يساند ترشح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، أم الحراك الشعبي فبعد تغير خطاب قيادة الجيش فقد ضمن المساندة من طرف الجيش، أما الرئاسة فكان هذا التحول بالنسبة إليها بمنزلة عزل نهائي لها، وبات وقف العملية الانتخابية، المقررة في 18 أفريل 2019، وإعلان شغور منصب الرئيس تمهيدا لتنحيته مسألة وقت لا غير أما بالنسبة إلى الحراك الشعبي، وعلى الرغم من إعلان الجيش، عبر خطابات قائد الأركان وعبر افتتاحيات مجلة

---

[1] . محمد تناح، مرجع سابق.

[2] . محمد تناح، نفس المرجع,

[3] . الانتخابات الرئاسية في الجزائر :(جدل التأصيل وفرص التغيير ،سلسلة تقدير موقف) ،قطر : **المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية** ،14 مارس 2019 ،ص 1،شوهد :2020/09/19. https://www.arab48.com

[4] . الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات ،مرجع سابق ،ص 3,

الجيش، أن ضباطه ليست لديهم أي طموحات سياسية، فإن تحليل مضمون نصوص تلك الخطابات والافتتاحيات يوحي بمساع حثيثة لدى الجيش لاستيعاب الحراك الشعبي على نحو يسمح بمخرج من الأزمة، ويضمن له المحافظة على نفوذه الحيوي في هرم السلطة السياسية.[1]

الجيش يحاول كسب ثقة الحراك الشعبي : بعد أن أجبر الجيش الرئيس على الاستقالة بتطبيق المادة 102 من الدستور ،بدأت تظهر محاولات من الجيش لاستيعاب الحراك في تركيز خطابات المؤسسة العسكرية على مدح سلمية الحراك وانضباطه من جهة، والتركيز من جهة أخرى على مطالب محددة اعتبرها شرعية وقابلة للتحقيق ،والتشديد على مطالب أخرى معتبرة إياها " تعجيزية " وتحقيقها غير ممكن بوصفها تقع خارج المسار الدستوري المتاح للخروج من أزمة ما بعد استقالة بوتفليقة.وقد رفض الجيش تطبيق المادتين 07،08 من الدستور التي تؤكد على أن الشعب هو الوحيد صاحب السلطة.

في مسعى آخر لاستيعاب الحراك الشعبي،عملت قيادة الجيش على حصر مطالبه في مسألتين أساسيتين:

الأولى سياسية : تتمثل في تعطيل مسار انتخابات العهدة الخامسة وعزل الرئيس بوتفليقة.

الثانية اقتصادية : تتمثل في محاربة الفساد.[2]

المطلب الثالث : موقف القوى السياسية من الحراك الشعبي

1 . الأحزاب السياسية :

تفاوتت مواقف الأحزاب السياسية في البداية اتجاه الحراك، فهناك أحزاب ساندته، وأخرى عارضته ،بينما التزمت أحزاب أخرى الحياد والتمهل حتى تتضح الأمور، وهذا طبعا كل حسب مذهبها وما يخدم مصالحها.

أولا : أحزاب الإتلاف الحاكم : أيدت جبهة التحرير الوطني استمرار الرئيس عبد العزيز في الحكم وأكدت أن بيان بوتفليقة الذي أعلن فيه عدم ترشحه و قيامه بمجموعة من الإصلاحات، يعتبر تلبية لمطالب المتظاهرين، لكن موفق الإتلاف الحاكم من الحراك تغير،حيث أعلن معاد بوشوارب انحيازه للحراك الشعبي ،ودعت الجبهة كل الأطراف للتفاوض، والحفاظ على الوحدة ضمانا لاستقرار البلاد، وغير الحزب موقفه نتيجة للضغوط والاحتجاجات الشعبية المتصاعدة من الداخل والخارج.

1 . موقف حزب جبهة التحرير الوطني : رفض الحراك الشعبي بقاء الرئيس وجماعته في الحكم، وهذا ما أدى إلى استياء كبير لدى أعضاء وإطارات حزب جبهة التحرير الوطني FLN، وخاصة القريبة من

[1] . الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات ،مرجع سابق ،ص 3.

[2] . نفس المرجع ،ص 4.

الشعب ،حيث أعلنت مجموعة من أنصار الحزب انخراطها المبكر في الاحتجاجات ،في حين اتجهت مجموعة من كوادر الحزب نحو التشكيك في شرعية الأمين العام معاذ بوشوارب [1]،وأرادت سحب الثقة منه، بل وأكثر من ذلك طالبته بتقديم استقالته من رئاسة المجلس الشعبي الوطني، خاصة بعد رفض الحراك الشعبي له ،فاستقال من رئاسة المجلس الشعبي الوطني، وهذه الأزمة مرشحة للتطور مع تقدم الأحداث بخصوص الانتقال من عهد بوتفليقة إلى ما بعده[2].

2 . موقف التجمع الوطني الديمقراطي : قرر حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND بعد استقالة رئيسه من الحكومة الالتحاق بالحراك الشعبي، إذ طالب أحمد أويحيى بأن تتم الاستجابة لكل مطالب الشارع الغاضب والمحتج، وهو ما يعني أنه بعد الانسحاب من السلطة أصبح لا يرى ضرورة التمديد بصورة أو بأخرى للرئيس بعد تاريخ 28 أفريل، تاريخ انتهاء الولاية الرابعة[3].

ثانيا : أحزاب المعارضة : تفاوتت مواقفها منذ البداية من الحراك الشعبي، وكذلك المشاركة فيه ،فقد حاولت التوصل إلى حوار وطني لتتقارب فيه المواقف بين الفاعلين السياسيين والجماهير الرافضة لاستمرار بوتفليقة في الحكم وترشيحه لعهدة خامسة.[4] أدى إصرار الحراك الشعبي على نبذ الأيديولوجيات، ورفض التأطير السياسي تحت أي لون من ألوان الطيف السياسي، إلى حرمان أحزاب المعارضة من القدرة على احتواء الحراك الشعبي وقيادته لذلك، لم يكن أمام هذه الأحزاب سوى مباركة الحراك، والثناء على سلميته وتنظيمه ومشروعية مطالبه، ودعوة مناضليها إلى الانخراط فيه بقوة تحضيرا للمرحلة القادمة.[5]

على الرغم من أن أحزاب المعارضة كانت في البداية تحاول إقناع الحراك بقبول مرحلة انتقالية يترأسها بوتفليقة بشكل مؤقت ،إلا أن موقفها اختلف بعد ذلك ،حيث أعربت على أن هذا الحل غير دستوري.

---

[1] . سارة عبد السلام الشربيني، (تحليل الازمة الجزائرية 2019 من خلال اقتراب الجماعة)،**الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية** والإستراتيجية 2020/01/28،شوهد 2020/09/19 https://www.politics-dz.com

[2] . محمد السبيطلي ،حراك الجزائر أزمة النظام بين الاصلاح أو القطيعة ،الرياض : **مركز دراسات الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية** ،2019.شوهد 2020/07/02.ص 08، https://kfcris.com/ar/view/post/210

[3] . محمد السبيطلي،نفس المرجع،ص 11.

[4] . الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية ،مرجع سابق.

[5] . نفس المرجع .

2 . موقف نقابة رجال الأعمال :

تطورت الأزمة داخل منتدى رؤساء الأعمال، فقد حدثت الكثير من الاستقالات في صفوف رجال الأعمال الموالين للرئيس ،بعد أن أعلن علي حداد مساندة الولاية الخامسة، وهذا ما أدى إلى انسحاب مجموعة مهمة رجال الأعمال من المنتدى، وتطور الموقف إلى استقالة رئيسه علي حدّاد بعد رفضه الانحياز للحراك الشعبي فقد وجد نفسه في النهاية مخيرا بين الاحتفاظ بولائه للسلطة، أو فقدان منصبه إن رفض تأييد الحراك الشعبي، وذلك بعد أن انهالت الاستقالات من المنظمة من الداخل والخارج بسبب بقاء بوتفليقة في السلطة، وهو مؤشر سلبي تجاه الفئة المحيطة بالرئيس، إذ يشعر أصحاب المؤسسات في قطاع الأعمال أن السلطة بصورتها الحالية لا مستقبل لها، ومن ثم ارتأى أصحاب المال والأعمال البحث عن الجهات التي لها حظوظ مستقبلية أكثر ويمكن الارتباط بها [1].

3 . مبادرات الشخصيات الوطنية

من أبرز المبادرات التي تقدمت بها الشخصيات الوطنية، هي مبادرة ال 16 شخصية دينية وطنية من بينها عميد علماء الجزائر الشيخ محمد الطاهر آيت علجت، ورئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عبد الرزاق قسوم، نهاية شهر ماي 2019 م، تضمنت المبادرة حزمة من المقترحات للخروج من الأزمة التي تعرفها البلاد، أهمها تنظيم ندوة للحوار الشامل، و تفعيل المادتين 7 و 8 من الدستور، وإسناد المرحلة الانتقالية لمن يحظى بموافقة أغلبية الشعب.[2]

4 . موقف منظمات المجتمع المدني من الحراك الشعبي في الجزائر :

انخرطت بعض التنظيمات المدنية التي كانت موالية للسلطة، على قلتها في مسار الحراك الشعبي وحاولت دعمه خاصة في البداية، وذلك بمسيرات مستقلة جرت في أيام الأسبوع الأخرى عدا يوم الجمعة الذي كان مخصصا للحراك الشعبي، وقد جربت نقابات المعلمين والمحامين والقضاة والتنظيمات الطلابية مسريات وإضرابات محدودة، داعمة للحراك ومطالبه، والتي قامت بها في باقي أيام الأسبوع، منذ بدأ الحراك الشعبي يخرج الطلبة للتظاهر في كل يوم ثلاثاء، وهو أكبر حراك بعد حراك الجمعة، بينما يخرج المحامون والأطباء والأساتذة.... في بقية الأيام الأخرى لدعم الحراك فقط، دون أن تكون لهم مطالب خاصة بهم كقطاعات مهنية.[3]

[1] . الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات، مرجع سابق ،ص 8.

[2] . نفس المرجع ،ص 8.

[3] . نفس المرجع ،ص 9,

خلاصة الفصل

عاشت الجزائر منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فترات من التوتر السياسي، التي جعلت من الشعب الجزائري يقرر الخروج في مسيرات مليونية للمطالبة برحيل النظام وكل رموزه عن الحكم لإعادة بناء دولة مدنية كما يحلم بها الشعب الجزائري منذ استقلاله، وذلك لعلمه أن كل المشاكل التي يعاني منها الشعب الجزائري هي في الأصل مشاكل سياسية، وهذا ما انجر عن سوء التسيير لاقتصاد البلاد منذ عقدين من الزمن، حيث كان يمكن للبحبوحة المالية التي شهدتها الجزائر أن تعيد بناء الاقتصاد الوطني والقضاء على التبعية للخارج ولو نسبيا خاصة في الغذاء، وفي بعض الصناعات التي تملك الجزائر فيها امكانيات كبرى، لكن للأسف العصابة التي كانت تحكم البلاد استولت على خيراتها دون أن تفكر في بناء اقتصاد وطني يمكن أن تعتمد عليه الجزائر بعد أن ينته عهد النفط، خاصة وأن العالم يته نحو تبني الطاقات المتجددة.

صحيح أن الحراك حقق الكثير منذ أن بدأ، فقد أسقط النظام، وأعاد للكثير من مؤسسات الدولة قدرتها على اتخاذ القرارات المصيرية مثل القضاء، وكذلك أعطى فرصة للمعارضة أن تعيد ترتيب أفكارها وتعرف جدوى وجوها وما ينبغي لها أن تحققه من أجل أن تنال القبول الشعبي، لكن الحراك بالمقابل لم يستطع اسقاط حكم العسكر الذي أعاد التموقع في الحكم بعد أن أنتج واجهة مدنية جديدة.

الفصل الثالث

التدابير المتخذة لتسيير المرحلة الانتقالية في الجزائر

تمهيد

قدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة استقالته يوم الثلاثاء 02 من أفريل 2019 لرئيس المجلس الدستوري، وبذلك اجتمع المجلس الدستوري وجوبا، وتحقق من شغور منصب الرئيس بناءا على نص رسالة الاستقالة، واجتمع المجلس الشعبي الوطني بغرفتيه ليثبت الشغور النهائي لمنصب الرئيس، ووفقا للمادة 102 من الدستور الجزائري التي تحدد تفصيلا حالات شغور منصب الرئيس، ومن يقوم بخلافته في إدارة شؤون البلاد حسب تفاصيل نص هذه المادة، وفي حالة استقالة الرئيس، فإنه يتولى رئيس مجلس الأمة رئاسة الدولة إلى غاية تنظيم انتخابات رئاسية في الآجال المحددة دستوريا ب 90 يوما.

المبحث الأول : تسيير المرحلة الانتقالية وفق المادة 102 من الدستور

بعد أن قدم الرئيس استقالته، التي تم قبولها وإعلان شغور منصب رئيس الجمهورية، وتولى منصب رئيس الدولة، كما ينص على ذلك الدستور رئيس مجلس الأمة الذي سيقوم خلال فترة توليه لمنصب الرئيس على تنظيم انتخابات رئاسية خلال تلك الفترة، وأعلن الرئيس عن اجراء الانتخابات في 04 جويلية، لكن تحت ضغط الحراك الشعبي الرافض لإجراء الانتخابات الرئاسية في الوقت الراهن، لم يتجرأ أي أحد على الترشح لهذه الانتخابات، وأعلن المجلس الدستوري إلغاءها، وبذلك وجدت الجزائر نفسها قد دخلت في حالة فراغ دستوري بعد انقضاء فترة 90 يوم، ولم تنتخب بعد رئيسا للبلاد، فقرر المجلس الدستوري أن يستمر رئيس الدولة في منصبه حتى يتمكن من استدعاء الهيئة الناخبة لإجراء انتخابات رئاسية في فترة لاحقة ،عندما تسمح الظروف بذلك.

المطلب الأول : الانقسام حول ضرورة تطبيق المادة 102 من الدستور

فرض قائد الأركان على الرئيس تقديم استقالته، وذلك تطبيقا لنص المادة 102 من الدستور التي تنص : "**في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته ،يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، ويثبت الشغور النّهائي لرئاسة الجمهورية، وتبلغ فورا شهادة التصريح بالشغور النهائي إلى البرلمان الذي يجتمع وجوبا**"،وقد قدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بشكل رسمي استقالته إلى رئيس المجلس الدستوري في 02 أفريل 2019، واجتمع البرلمان بغرفتيه ليثبت نهائيا شغور منصب رئيس الجمهورية، لقد استطاعت الجزائر بفضل هذا الإجراء تجاوز فخ الفراغ الدستوري الذي كان يمكن أن يؤدي بالجزائر إلى ما لا يحمد عقباه، خاصة وأن الجيش لم يكن له شخصية بديلة يستطيع فرضها، كما أن الحراك الشعبي لم تكن لديه شخصية وطنية تم الإجماع عليها لتكون خلفا للرئيس في مثل هذه الحالة.

عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة خلفا لعبد العزيز بوتفليقة على رأس الدولة :

تنص الفقرة (3) من المادة 102 من الدستور الجزائري على أنه : "**يتولى رئيس مجلس الأمة مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها تسعون (90) يوما ،تنظم خلالها انتخابات رئاسية، ولا يحِق لرئيس الدولة المعين بهذه الطريقة أن يترشح لرئاسة الجمهورية** "[1]،ووفقا لهذه الفقرة من المادة 102 من الدستور يتولى رئيس الغرفة الثانية من البرلمان (مجلس الأمة) مهام رئيس الدولة بداية من 09 أفريل 2019، لمدة تسعون يوما، ليصبح بذلك عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة رئيسا للدولة خلفا لعبد العزيز بوتفليقة.

[1] . المادة 102 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016

"وإذا اقترنت استقالة رئيس الجمهورية، أو وفاته بشغور رئاسة مجلس الأمة لأي سبب كان، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، ويثبت بالإجماع الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية وحصول المانع لرئيس مجلس الأمة، وفي هذه الحالة يتولى رئيس المجلس الدستوري مهام رئيس الدولة، يضطلع رئيس الدولة المعين حسب الشروط المبينة أعلاه بمهمة رئيس الدولة طبقا للشروط المحددة في الفقرات السابقة وفي المادة 104 من الدستور، ولا يمكنه أن يترشح لرئاسة الجمهورية ".[1]

اتخذ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، مجموعة من الإجراءات قبل رحيله عن سدة الحكم، والتي إذا عدنا إلى الدستور نجد أن القرارات التي أصدرها ليس لها أي سند قانوني، وكان يجب أن تتدخل الهيئات المخولة قانونا لمراجعة هذه القرارات وإلغاء ما يعتبر منها تحايلا واستغلالا للثغرات الموجودة في الدستور،فهذه القرارات تعتبر اعتداء صريح على الدستور وأحكامه القانونية.[2]

الحراك الشعبي يطالب المجلس الدستوري بضرورة تفعيل المواد 07 ،08 :

بعد أن تم تطبيق المادة 102 من الدستور جدد الحراك الشعبي تمسكه بضرورة التفعيل الفوري للحل الدستوري، والمتمثل في تطبيق المواد 07،و 08، ومباشرة المسار الذي يضمن تسيير شؤون الدولة في إطار الشرعية الدستورية.[3] لكن بالعودة إلى الاجراءات التي اتخذها الرئيس بوتفليقة نجد أنه لم يتم مراجعتها والتحقق من مدى دستوريتها، ولكنها رغم ذلك بقيت سارية المفعول حتى نهاية المرحلة الانتقالية، بانتخاب رئيس جديد للبلاد في 12 ديسمبر 2019، رغم رفض الحراك الشعبي والمطالبة بإلغائها، وسنده في ذلك المادتين 07، 08 من الدستور.

حيث تنص المادة 07 من الدستور الجزائري : "**الشعب مصدر كلّ سلطة** "و"**السيادة الوطنية ملك للشعب وحده** "[4] هذه المادة تؤكد أن الشعب هو الوحيد الذي يملك السلطة، ويحق له أن يقرر كل شؤون البلاد مهما كانت صغيرة أو كبيرة، فهو من ينتخب رئيس البلاد، والهيئات التشريعية ويبدي موافقته على القوانين التي

---

[1] . المادة 102 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016

[2] . (بوتفليقة سيستقيل قبل نهاية عهدته الرئاسية في 28 أبريل)،فرنس 01،2019/04/24 شوهد 2020/09/23. https://www.france24.com/ar/20190401

[3] . بوتفليقة يستقيل ويترك "قنابل " قانونية وسياسية أمام المرحلة الانتقالية ،وكالة الأنضول ،03 / 04/ 2019، شوهد 2020/09/19 https://www.aa.com.tr/ar

[4] . المادة 07 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.

تصدرها المؤسسات الرسمية، وأهمها دستور البلاد، ويلجأ إليه الرئيس في الأمور الهامة ليقرر دستورية قراراته بعد موافقة الشعب.

وتنص المادة 08 من الدستور الجزائري : "**السلطة التأسيسية ملك للشعب، يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها. يمارس الشعب هذه السيادة أيضا عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخبين، لرئيس الجمهورية أن يلتجئ إلى إرادة الشعب مباشرة** " [1]

حسب الدكتور عامر رخيلة العضو السابق في المجلس الدستوري، فإن المادة 08 جاءت لتفصل ما أقرت به المادة 07، وكيف يمارس الشعب سلطته بواسطة مؤسسات الدولة، فالمادتان 07 و 08 تتناولان مسألة مبادئ عامة التي يقوم عليها الدستور، وتنصان على أن "**الشعب مصدر كل سلطة ،والسيادة الوطنية ملك للشعب وحده ،والسلطة التأسيسية ملك للشعب**"،وهذا المبدأ ليس موجودا في دستورنا فقط، بل هو مبدأ عام موجود في كل دساتير الدول والأنظمة الديمقراطية، ولكن يبقى هذا المبدأ يحتاج إلى تفعيل، وعندما نصل إلى التنفيذ، يمكن أن نلجأ إلى مواد أخرى في الدستور [2] ، أو قوانين عضوية مكملة يمكنها أن تفسر لنا كيفية تطبيق هاتين المادتين، إذن فحسب الدكتور عامر رخيلة، فإن تطبيق المادة 102 من الدستور يعتبر تطبيقا للمادتين 07، 08 بطريقة غير مباشرة، وبذلك لم يتم تجاوز الإرادة الشعبية في إقرار استقالة الرئيس.

لكن الحراك الشعبي منذ البداية رفض الحلول الدستورية التي تقضي بتعيين عبد القادر بن صالح رئيسا للدولة، فالحراك خرج يطالب بتنحية النظام السابق وكل رموزه ومن شغل مناصب قيادية في عهد الرئيس المخلوع لأنه يعتبرهم امتداد للفساد السياسي الذي يحاربه ،ورغم أن الدستور يقر بتوليه لمنصب رئيس الدولة خلفا للرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلا أن الحراك رفض رئيس مجلس الامة عبد القادر بن صالح ،كما رفض الطيب بلعيز رئيس المجلي الدستوري الذي كان يمكن أن يكون خلفا لعبد القادر بن صالح إذا رفضه الحراك وتمكن من تنحيته من منصب رئاسة الدولة.

بالمقابل كان الحراك يطالب بحلول توافقية يمكن الوصول إليها عن طريق الحوار بين شخصيات توافقية ،تجلس على طاولة الحوار وتحدد أولويات المرحلة الانتقالية التي تعيشها البلاد ،كما تقرر حلول ظرفية لتسيير المرحلة الانتقالية من بينها تعين مجلس انتقالي يتكون من شخصيات لها قبول عند الحراك

---

[1] . المادة 08 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.

[2] . كامل الشيرازي ،(عامر رخيلة يشرح مضمون المواد 07 ،و 08 ،و 102 من الدستور)، LIBERTE عربي -31 2019-03-15:09،شوهد 2020/09/19 ، https://www.liberte-algerie.com/liberte-312761

الشعبي مبني على تاريخها النضالي ورغبتها في الوصول الى بناء دولة الحق والقانون كما يحلم بها الشعب الذي ضحى من أجلها بالغالي والنفيس لتنال الاستقلال وتنعم بالأمن والرخاء.

ولكن للأسف هذا لم يحدث لأن السلطة الفعلية قررت اللجوء إلى أبسط الحلول التي تخدم مصالحها بالدرجة الاولى ،لأنها تعرف أن مشروع الشعب سيخرجها نهائيا من اللعبة السياسية

المطلب الثاني : القيود التي تفرضها أحكام الدستور في مرحلة شغور منصب الرئيس

تراجع الحراك الشعبي بعد استقالة الرئيس بوتفليقة، لأنهم أعتبروا مطالبهم قد تحققت باستقالة الرئيس ولا داعي لمواصلة الحراك، أما الأغلبية فقد فضلت أن تواصل الحراك لتحقق مكاسب كبيرة إذا استمرت في تقديم مطالبها، فالاستقالة وحدها لا تكفي من أجل التغيير، و عليهم أن يطالبوا بالمزيد ويضغطوا على السلطة لتنحية كل رموز النظام، فالحراك لم يرضَ بتولي بن صالح رئاسة البلاد، لأنه أحد رموز نظام الذين يطالب برحيلهم كما طالب المتظاهرين برحيل"الباءات الأربعة"،وهم أربعة مسؤولين(بن صالح، بدوي، بلعيز، بوشارب)، وأصبح أهم مطلب للمتظاهرين "ترحلون جميعا "،"يتنحاو قاع ".[1]

استقالة بلعيز و بوشوارب بعد ضغط الحراك الشعبي :

رضخ الطيب بلعيز رئيس المجلس الدستوري لمطالب الحراك وقدم استقالته في 2019/04/16 ،ثم معاذ بوشارب رئيس البرلمان لمطالب المتظاهرين، وبقي اثنان لآخر يوم في المرحلة الانتقالية، حتى يوم تسليم الحكم للرئيس الجديد، وهما عبد القادر بن صالح رئيس الدولة، و نور الدين بدوي رئيس الوزراء. فهل يوجد سند قانوني لبقاء بدوي وبن صالح في مناصبهم رغم رفض الحراك الشعبي لهما؟

استقالة حكومة المرحلة الانتقالية :

أصر الحراك على استقالة حكومة نور الدين بدوي، ولكن الخبراء الدستوريون أقروا بأن بقاءها في الحكم له سنده القانوني، حيث يجيب عن هذا التساؤل نص المادة 104 من الدستور: "لا يمكن أن تُقال أو تعدل الحكومة القائمة إبان حصول المانع لرئيس الجمهورية أو وفاته أو استقالته حتى يَشرَع رئيس الجمهورية الجديد في ممارسة مهامه.

[1] . يونس بورنان ،(الحراك الجزائري يدخل عامه الثاني .. نجاحات أكيدة ومستقبل ضبابي) ،العين الإخبارية، الجمعة 2020/02/21، الساعة 10:21 صباحا بتوقيت أبو ظبي، شوهد 2020/04/02.
https://al-ain.com/article/algeria-demonstrations-anniversary

يستقيل الوزير الأول وجوبا إذا ترشح لرئاسة الجمهورية، ويمارس وظيفة الوزير الأول حينئذ أحد أعضاء الحكومة الذي يعينه رئيس الدولة.

لا يمكن، في الفترتين المنصوص عليهما في المادتين 102 و103 أعلاه، تطبيق الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين 7 و8 من المادة 91 والمواد 93 و142 و147 و154 و155 و208 و210 و211 من الدستور.

لا يمكن، خلال هاتين الفترتين، تطبيق أحكام المواد 105 و107 و108و109 و111 من الدستور، إلا بموافقة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، بعد استشارة المجلس الدستوري والمجلس الأعلى للأمن.[1]

إذن تنص المادة 104 من الدستور على أنه لا يمكن إقالة الحكومة التي تم تعينها قبل شغور منصب رئيس الجمهورية بالوفاة أو الاستقالة وتستمر في عملها حتى تنتهي المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد، ولا يمكن للرئيس الدولة المعين في منصب الرئيس أن يقيل هذه الحكومة ويعين حكومة جديدة.

لذلك رغم رفض الحراك الشعبي لحكومة نور الدين بدوي ومطالبتها بالرحيل، إلا أنه لم يكن بإمكان أي كان أن يقيلها، لأنه باستقالتها لا يوجد من يحق له تأسيس حكومة جديدة وفقا للدستور، لذلك اعتبر مطلب الحراك مطلب تعجيزي، يمكن أن يشكل فراغا مؤسساتي لا يوجد له حل دستوري.

من جهة أخرى فإن رئيس الدولة المعيين لتسيير المرحلة الانتقالية يكون مقيد بأحكام المادة 104 من الدستور التي تحدد صلاحياته كرئيس مؤقت للدولة، مقارنة بالكم الكبير من الصلاحيات التي يمتلكها رئيس الجمهورية، فهو إذن يقوم بتسيير المرحلة المؤقتة أو (بتصريف الأعمال) والإعداد للانتخابات الرئاسية خلال فترة ولايته المؤقتة، وله صلاحيات محدودة جدا في حالة وقوع أي خطر يداهم البلاد، لأنه لا يتخذ أي قرارات دون العودة للبرلمان والمجلس الدستوري ومجلس الامن، كما لا يمكن التعيين في المناصب العليا التي يخول الدستور رئيس الجمهورية وحده أن يعين فيها ،وبذلك لم يستطع رئيس الدولة عبد القادر بن صالح تقديم استقالته خاصة وأن من سيخلفه دستوريا هو رئيس المجلس الدستوري، وقد قدم استقالته تحت ضغط الحراك الشعبي وفي حال أقدم على الاستقالة فإنه يحدث فراغ دستوري لمنصب الرئيس لا يمكن تعويضه.

[1] . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 104 من الدستور المعدل بموجب القانون رقم 16 –01 المؤرخ في 26 جمادي الاولى 1437 الموافق 06 سبتمبر سنة 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد 14، الصادرة 07 مارس 2019.

المطلب الثالث: الحلول الدستورية بعد سقوط آجال الانتخابات

كان يمكن للمجلس الدستوري اتخاذ مجموعة من القرارات المبدئية التي تجنب البلاد ما وقعت فيه، فالمجلس الدستوري غائب تماما عن اقرار دستورية أي قرار يتخذه الرئيس، بداية من ترشح الرئيس للانتخابات، الغاء الانتخابات، اقالة الحكومة، وعدم دستورية القوانين...

قبل أن يقدم الرئيس استقالته بدأت الكثير من التساؤلات والتأويلات التي يمكن أن تحدث إذا ما انقضت فترة ولاية الرئيس دون أن يتنازل عن الحكم، وما هي الحلول المقترحة في حالة وقوع الجزائر في فخ فراغ مؤسسة الرئاسة، هناك حلول يمكن تجسيدها واقعيا وتجنب الجزائر فترة فراغ مؤسسة الرئاسة، حيث يتولى رئيس مجلس الأمة رئاسة الدولة لمدة أقصاها 90 يوما ينظم خلالها انتخابات رئاسية من جديد ،بعد تلك التي ألغاها رئيس الجمهورية المستقيل.

والفرضية الثانية يمكن أن يقرر المجلس الدستوري بناءا على قواعد الإخطار المنصوص عليها في المادة 187 من الدستور، التقرير بعدم دستورية المرسوم الرئاسي الذي سحب بموجبه رئيس الجمهورية المرسوم المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة لانتخاب رئيس الجمهورية وإلغاء الانتخابات الرئاسية، مع ما ينتج عن هكذا قرار من مساس بمصداقية المجلس، بحكم قبوله للمرسوم في المرحلة الأولى.

بناءا على هذا القرار سيقوم المجلس الدستوري بتثبيت إجراء الانتخابات الرئاسية في أجلها يوم 18 أفريل 2019، وبالفصل في ملفات الترشح مع رفض ملف المترشح عبد العزيز بوتفليقة لسبب صحي أو قيامه هو شخصيا بسحبه وإن كانت آجال إقرار رفض أو قبول الملفات انقضت من مدة.

إن اللجوء إلى مثل هذه الحلول يعتبر تراجعا من رئيس الجمهورية عن خريطة الطريق التي قررها سابقا، وإرجاع الأوضاع في البلاد إلى حالتها العادية والدستورية، ولا يمكن لرئيس الدولة الجديد المعين الذي سيخلف بوتفليقة طبقا لنص المادة 104 من الدستور استمرار العمل بهذه الخريطة ،حيث لا يمكن أن تقال ،أو تعدل الحكومة القائمة إبان حصول المانع لرئيس الجمهورية ،أو وفاته ،أو استقالته حتى يشرع رئيس الجمهورية الجديد في ممارسة مهامه.

فشلت الانتخابات الرئاسية المقررة في 18 أفريل 2019، ثم دخلت الجزائر مرحلة انتقالية تقلد فيها عبد القادر بن صالح رئاسة البلاد، ليقوم بتنظيم انتخابات رئاسية في غضون 90 يوما، ويحدد موعدها يوم 04 جويلية 2019، إلا أن الحراك رفض الانتخابات، وتم إسقاطها دستوريا لعدم وجود مترشحين، وألغاها بذلك المجلس الدستوري حتى آجال تنظيم انتخابات جديدة، حقق الحراك الشعبي مبتغاه ،واستطاع أن يسقط الانتخابات الرئاسية، التي يرى بأنها لن تأت بجديد يذكر، لكن ماذا بعد الغاء الانتخابات ؟كيف

سيكون مصير رئيس الدولة الذي انتهت عهدته رسميا في 09 جويلية؟ومن سيتولى رئاسة البلاد من بعده ؟هل هناك حل دستوري أم ستستمر المرحلة الانتقالية دون سند قانوني في ظل فراغ دستوري لم يحدد مثل هذه الحالات ؟

مع حلول الآجال القانونية لإيداع ملفات الترشح للرئاسيات وجد المجلس الدستوري نفسه ملزما بإعلان إلغاء الانتخابات الرئاسية، حيث أقدم المرشحون للرئاسيات على سحب ملفاتهم، فقد انسحاب كل من عبد العزيز بلعيد، رئيس حزب جبهة المستقبل، بلقاسم ساحلي، الأمين العام لحزب التحالف الوطني الجمهوري، و المرشح علي الغديري، من الانتخابات الرئاسية المقررة في الـ 04 جويلية، فضلا عن رفض الشعب لتنظيم هذا الاستحقاق الانتخابي تحت إشراف رموز النظام السابق أو "العصابات " كما بات يسميها الجزائريين، رغم أن النظام اتخذ بعض الاجراءات التي حاول من خلالها أن يقنع الحراك بالتغيير الجذري للنظام، إلا أن الحراك رفض الانتخابات، بالإضافة إلى عدم إيداع أي مترشح ملفه إلى حد الساعة بعد أن سحب المرشحون ملفاتهم لدى المجلس الدستوري ،حيث انتهت الآجال القانونية للترشح، وأصبح تأجيل الرئاسيات أمر حتمي.

اجتمع المجلس الدستوري بعد انقضاء الآجال القانونية لإيداع ملفات الترشح للانتخابات الرئاسية ليبدي رأيه في ملفات المودعة لديه من قبل المرشحين، وأصدر قراره بعد يومين فقط من انتهاء المهلة القانونية بإلغاء الانتخابات الرئاسية لعدم توفر الشروط اللازمة لتنظيم هذا الاستحقاق المرفوض شعبيا وسياسيا، ليعلن بعدها رئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح عن إلغاء الانتخابات وإعادة تنظيمها متى سمحت الظروف بذلك.

وبإلغاء الانتخابات الرئاسية بات على النظام البحث على حل دستوري للوضع الراهن، فقد انتهت المدة القانونية للرئيس المؤقت، وسيصبح منصب الرئيس شاغرا من جديد، إلا أن الخبراء قدموا حلا دستوريا من خلال ممر قانوني يتمثل في المادة 103 من الدستور، التي أضحت كل المعطيات تلوح بوادر الإستناد عليها كأمثل حل لتفادي الفراغ الدستوري. حيث تنص المادة 103 : "**عند تطبيق أحكام هذه المادة، يظل رئيس الجمهورية السارية عهدته أو من يتولى وظيفة رئيس الدولة، في منصبه حتى أداء رئيس الجمهورية اليمين. ويحدد قانون عضوي شروط وكيفيات تطبيق هذه الأحكام.**

أما الفقرة التي سيستند إليها المجلس الدستوري من المادة نفسها في قرار إلغاء الانتخابات الرئاسية، فتذكر أنه "في حالة وفاة أحد المترشحين للدور الثاني أو تعرضه لمانع شرعي، يعلن المجلس الدستوري

وجوب القيام بكل العمليات الانتخابية من جديد، ويمدد في هذه الحالة آجال تنظيم انتخابات جديدة لمدة أقصاها 06 يوماً".[1]

أعتبر بقاء عبد القادر بن صالح في الحكم بعد انتهاء الآجال القانونية لولايته امتداد للفترة الانتقالية التي تعيشها الجزائر، حيث يرى البعض أن لا وجود لأي سند قانوني لبقائه، بينما فسر آخرون بقائه من الناحية الدستورية في قراءة للمادة 103 من الدستور الجزائري التي "جاء في الفقرة الرابعة منها "عند تطبيق أحكام هذه المادة، يظل رئيس الجمهورية السارية عهدته أو من يتولى وظيفة رئيس الدولة، في منصبه حتى أداء رئيس الجمهورية اليمين"، كما ورد في الفقرة الرابعة من المادة 301".[2] وكان المجلس الدستوري قد ضمن رسالته لإلغاء الانتخابات الرئاسية ضمنها قراره ببقاء رئيس الدولة عبد القادر بن صالح في منصبه إلى أن يتم تنظيم انتخابات رئاسية جديدة ويقوم الرئيس الجديد بأداء اليمين الدستورية، لكن المجلس الدستوري لم يشرح السند القانوني لقراره ،الذي يفترض أن يكون ضمن رسالة مستقلة تضم كل تفاصيل قراره هذا.

أكد أستاذ القانون عمار بلحيمر، أن المجلس الدستوري "ابتعد عن حرفية النص بتمديد فترة الرئاسة لكنه سمح بالمقابل بالحفاظ على روحه وهو العمل داخل الإطار الدستوري الواسع والقوانين المؤسساتية الموجودة، وذلك خوفا من حدوث فراغ قد يمس باستقرار وأمن الدولة".

"فمبادرة المجلس الدستوري تصنف بكونها على هامش النص الدستوري، إذ من بين حيثياتها المادتان 7 و8 اللتان تخولان السيادة للشعب وهدفها تفادي الفراغ الدستوري وتمديد العمل بالمادة 102 تخوفا من اللجوء للمادة 107 في حالة المساس بالمؤسسات والأمن والاستقرار والسيادة الوطنية".[3]

لذلك فإن بقاءه في الرئاسة كان الهدف الأساسي من سد الفراغ الدستوري الذي يمكن أن تقع فيه الجزائر.

يعتبر قرار المجلس الدستوري بسد فراغ منصب رئيس الدولة عن طريق اقرار استمراره في الحكم رغم رفض الحراك الشعبي له منذ توليه منصب رئيس الدولة، كقرار يخدم مصلحة الدولة الجزائرية للحفاظ عليها في ظل انسداد كل سبل الحوار التي كانت يمكن أن تفض إلى حلول دستورية متفق عليها من قبل السلطة والحراك إذ أن السلطة فرضت ما تراه مناسبا لها من خلال الإجراءات التي اتخذتها دون العودة

---

[1] يونس بوزيان، (خبير قانوني : تمديد للمرحلة الدستورية بالجزائر بعد إلغاء الانتخابات)، العين الاخبارية 2019/05/25،شوهد 2020/09/10 https://al-ain.com/article/cancel-presidential-elections-algeria-1

[2] . نفس المرجع

[3] . (بقاء بن صالح بعد 9 يوليو :فتوى من روح النص الدستوري لتفادي مخاطر الفراغ)، وكالة الأنباء الجزائرية ،04 يوليو 2019،شوهد 2020/09/11، http://www.aps.dz/ar/algerie/73606-9

إلى صاحب السلطة الفعلية الشعب.فمنذ البداية والنظام يبحث عن سبل لتمديد العهدة الرابعة، وكذلك أصبح بإمكانه بطريقة دستورية البقاء في الحكم.

لا وجود لأي فراغ دستوري : هكذا تجيب المادة 103 من الدستور عن هذا السؤال، بنصها أنه عند تطبيق أحكام هذه المادة ،يظل رئيس الجمهورية السارية عهدته، أو من يتولى وظيفة رئيس الدولة، في منصبه حتى يقوم رئيس الجمهورية المنتخب حديثا بأداء اليمين الدستوري، ويحدد القانون العضوي شروط وكيفيات تطبيق هذه الأحكام ،وطبقا لنص هذه المادة ،فإن الوضع القائم سيعطي رئيس الدولة عبد القادر بن صالح ،صلاحية مفتوحة للبقاء في منصبه، لغاية انتخاب رئيس جديد للجمهورية.. ،وهنا يحسم الدستور الأمر بشكل نهائي[1]

ويحتوي نص المادة 103 بالإضافة إلى ذلك مجموعة من القرارات الأخرى التي تسيير المرحلة الانتقالية:

عندما ينال ترشيح للانتخابات الرئاسية موافقة المجلس الدستوري، لا يمكن سحبه إلا في حالة حصول مانع خطير يثبته المجلس الدستوري قانونا أو في حالة وفاة المترشح المعني.

عند انسحاب أحد المترشّحيْن من الدور الثاني، تستمر العملية الانتخابية دون أخذ هذا الانسحاب في الحسبان.

في حالة وفاة أحد المترشحين للدور الثاني أو تعرضه لمانع شرعي، يعلن المجلس الدستوري وجوب القيام بكل العمليات الانتخابية من جديد. ويمدد في هذه الحالة آجال تنظيم انتخابات جديدة لمدة أقصاها ستون (60) يوما.

عند تطبيق أحكام هذه المادة، يظل رئيس الجمهورية السارية عهدته أو من يتولى وظيفة رئيس الدولة، في منصبه حتى أداء رئيس الجمهورية اليمين. ويحدد قانون عضوي شروط و كيفيات تطبيق هذه الأحكام

وبهذا وجد الحل في روح القانون التي اقرت بإبقاء الرئيس في منصبه حتى موعد إجراء انتخابات جديدة، لأنه الوحيد ال مخول له دستوريا استدعاء الهيئة الناخبة بعد تحديد موعد الانتخابات.

[31] . محمد جربوعة، (التحذير من فخ المادة 107)،الجزائر الآن ،2019/05/03.
https://algeriemaintenant.com/2019/05/03/

المبحث الثاني : الإجراءات السياسية المرافقة للمرحلة الانتقالية

تعددت الاجراءات التي اتخذتها الرئاسة خلال الفترة الانتقالية ،وربما كان الهدف منها تلبية مطالب الحراك الشعبي، إعادة ترتيب الأولويات النظام من خلال الاجراءات التي اتخذها، أو يمكن أن تكون تصفيات لحسابات بين أطراف النظام.

المطلب الأول : حملة مكافحة الفساد :

انتقل الحراك الشعبي في الجزائر من مطالبة النظام بالرحيل عن الحكم، إلى المطالبة بمحاسبة كل رموز النظام المسؤولين عن الفساد الكبير الذي مس كل قطاعات الدولة، ومن أهم شعارات الحراك الشعبي (كلتو لبلاد يا السراقين)، وهو ما شكل مطلبا شعبيا عارما لمحاسبة كل رموز الفساد السياسي، والمالي، والعسكري، والأمني، والقضائي والإداري، وهو الذي تم مع بعضها، بينما سكت السلطة الفعلية عن الأهم من بينهم، وهو يعد إنجازا نوعيا للحراك الشعبي، والذي يعود له الفضل أيضا في توفير الغطاء والشرعية الشعبية له، وهو واجب طبيعي لمؤسسات الدولة، وليس إنجازا خارقا يمن به أحد علينا.[1]

وفي سابقة للنظام الجزائري تم القبض على أكبر رموز النظام السياسي الجزائري وإيداعهم السجن بتهم مختلفة للفساد السياسي والمالي والتآمر على أمن الجيش والدولة، حيث اعتقال الثلاثي السعيد بوتفليقة مستشار الرئيس، والفريق محمد مدين، المدعو توفيق رئيس جهاز المخابرات، والجنرال بشير طرطاق، منسق جهاز الاستعلامات، كما أودعت لويزة حنون السجن رئيسة حزب العمال السجن بتهمة التآمر على أمن الدولة.

كما أودع السجن في 13/12 جوان 2019 أ الوزير الأول أحمد أويحي، والوزير الأول عبد المالك سلال إضافة إلى عدد كبير من الوزراء والولاة والمسؤولين الآخرين، رفقة أبنائهم وعائلاتهم، المتهمين في قضايا فساد ثقيلة، مع وضع عدد آخر من الوزراء تحت الرقابة القضائية، كما أودع السجن جمال ولد عباس وزير التضامن سعيد بركات، وزير التجارة عمارة بن يونس، والمدير لإقامة الدولة "الساحل " حميد ملزي، في قضايا الفساد السياسي.

[1] . ناصر حمدادوش ،(بعد حراك الجزائر .. ما تحقّق وما تغيّر)،العربي الجديد، 2019/06/04 ، شوهد 2020/09/19 https://www.alaraby.co.uk

أما عن قضايا الفساد المالي فقد أعتقل أسعد ربراب، أثرى أثرياء الجزائر وأفريقيا والعالم، وكان قد سبقه رجل الأعمال المعروف أيضا علي حداد رئيس لمنتدى رؤساء المؤسسات لكبار رجال الأعمال، وهو ثاني أثرياء الجزائر، بالإضافة إلى سجن الإخوة كونيناف، ومحيي الدين طحكوت .[1]

وكان قد سبقهم رجال أعمال آخرين في فضائح الفساد لرجال المال والأعمال مثل عبد المؤمن خليفة، المتورط في قضية بنك الخليفة، وعبد الرحمن عاشور المعروف في قضية اختلاس 3200 مليار سنتيم، وكمال شيخي المدعو (البوشي) المتهم بتهريب أكثر من 701 كلغ من الكوكايين.

كما أن هذه القضايا عرضت في المحاكم وتم بثها بشكل مباشر على قنوات التلفاز في سابقة من نوعها، حيث لم يكن المواطن البسيط ليصدق أن مسؤولين كبار في الدولة سوف تتم محاكمتهم في عديد القضايا بتهم مختلفة لاختلاس المال العام، والرشوة، والتلاعب واستغلال المنصب وغيرها من التهم.

رغم أن السلطة السياسية فتحت ملفات الفساد ،وأعطت الضوء الأخضر للعدالة من أجل فتحت ملفات الفساد، إلا أنها في نفس الوقت وضعت خطوط حمراء أمام بعض الملفات والقضايا الممنوعة من التداول، رغم أنها ملفات تتعلق بتبديد المال العام، أموال طائلة نهبت من طرف شخصيات معروفة، إلا أن العدالة تقف عاجزة أمام هذه الملفات المنسية في أدراج العدالة. وكان أحد أهم مطالب الحراك تحرير العدالة من الوصاية، لكي تتمكن العدالة من الغوص في خبايا القضايا الكبرى ومحاسبة الجميع دون استثناء لأن العدالة ستغير مجرى التاريخ في الجزائر،وتفضح بعض الذين يستترون خلف المناصب السياسية والعسكرية والمالية و...لتحميهم من يد العدالة.

المطلب الثاني : دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية :

بعد أن انشغل الحراك الشعبي بقضايا الفساد المالي والسياسي في فترات القبض على رجال الأعمال والسياسيين، إلا أنه لم ينس مطلبه الأصلي بناء دولة جديدة، واستمر يخرج في كل جمعة بمطالب جديدة، وإن كانت هناك فترات توقف فيها الحراك نسبيا، وذلك لعدة أسباب منها بدء موسم الصيف، وارتفاع درجات الحرارة خاصة في المناطق الجنوبية، بالإضافة إلى العطلة الصيفية، ودخول شهر رمضان الكريم، كل هذه الأسباب جعلت الحراك يخف لفترة معينة، ثم يعود مجددا مع بداية فصل الخريف واستئناف الموسم الدراسي، وعودة الحركة إلى طبيعتها.

فقد كانت السلطة من جهتها تعد التدابير التي رأتها مناسبة من أجل حل الأزمة السياسية للبلاد، وفعلا بدأت تنفيذ ما خططت له،خيث تم بمبادرة من الرئيس الانتقالي عبد القادر بن صالح إنشاء الهيئة الوطنية للحوار والوساطة، التي تعرف نفسها على أنها:"لجنة غير حكومية لا تقوم على الإقصاء" تتكون

[1] . حسان زهار، (سجن الرؤوس الكبيرة في الجزائر .. عدالة أم تصفية حسابات؟)، 12 /2019/07 العربي 21 ، شوهد 2020/09/11. https://arabi21.com/story/1193995/

من شخصيات مستقلة عن الدولة وأجهزتها المختلفة، وكذا الحراك الشعبي" تم الإعلان عن تشكيلها في 25 جويلية 2019[1].لتشرف على الحوار الوطني بين مختلف التشكيلات السياسية الجزائرية.

قامت السلطة من خلال هيئة الحوار والوساطة بإطلاق حوار وطني شامل كلفت به شخصيات وطنية بارزة برئاسة كريم يونس، للتشاور حول الإجراءات الواجب اتخاذها لتنظيم انتخابات رئاسية نزيهة، وهو ما تعتقد السلطة أنه مطلب مشترك بين عدد كبير من التشكيلات السياسية والمنظمات المدنية والنقابات والشخصيات والجامعيين والحقوقيين، وبلغ عددهم 23 حزبا سياسيا و5676 مشاركا،[2]

بعد شهر من العمل الجاد أنهت الهيئة الوطنية للحوار والوساطة عملها بتقديم مقترحاتها إلى رئيس الدولة عبد القادر بن صالح في 2019/09/09، ومن بين المقترحات التي قدمتها وترى أطراف الحوار ضرورة تجسيدها، انتخاب رئيس الجمهورية في إطار الدستور القائم.

كما يقترح التقرير،أنه بعد إجراء الانتخابات الرئاسية، يجب الدخول مباشرة في مرحلة انتقالية دستورية، تفتح فيها ورشات إصلاحية كبرى، من أجل إعادة الشرعية للمؤسسات الدستورية والمرافق العمومية، وتكييفها مع التعديلات الدستورية، أو يمكن إعداد دستور جديد، يعرض للاستفتاء الشعبي لتتم المصادقة عليه، ثم يتم تكيف الترسانة القانونية والإدارية بما يتناسب مع الدستور الجديد.[3]

على الرغم من أن السلطة تعلم أن الحراك يحمل نفس المطالب التي تم مناقشتها في الهيئة الوطنية للحوار والوساطة، وأن الحراك كانت له رؤية مختلفة بالنسبة للمسار الذي يجب اتخاذه للقيام بالإصلاحات الدستورية اللازمة من أجل إعادة الحياة السياسية لطبيعتها، إلا أن السلطة ضربت كل ذلك عرض الحائط، ولم تعطي الوقت الكافي للقيام بالتدابير القانونية، وطرح المزيد من الأفكار، واعتماد الرأي والرأي الآخر، من أجل الوصول إلى أفضل الحلول، والقيام ببناء دستور جديد وهيئات تخدم الصالح العام، وتعمل بشكل توافقي دون أي تحيز لفئة على حساب فئة أخرى.

وفي سابقة لم تشهدها الجزائر، توجهت السلطة الفعلية الحاكمة نحو اتخاذ كافة التدابير التي تتيح لها اللجوء إلى القضاء ومحاسبة الفاسدين من منظومة الحكم السابقة ومتابعتهم قضائيا ضمن الأطر القضائية والتشريعات الوطنية المتعلقة بذلك، حيث تم فتح التحقيقات في العديد من قضايا الفساد التي شكلت اهتمام الرأي العام الداخلي في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السابق.

---

[1]. الجزائر من دعي للمشاركة في هيئة الحوار وما هو برنامجها؟ فرانس 24، 2019/07/30، 18:24، شوهد 2020/09/21 https://www.france24.com/ar/201907303

[2] . عبد الله بلغيث، الانتخابات الرئاسية في الجزائر ديسمبر 2019 وتحديات الاستقرار السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، 2019/12/11، شوهد 2020/09/21 https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/2019-

[3] . نفس المرجع.

وتزامنت عودة الحراك إلى قوته وزخمه الكبير مع قرر قائد أركان الجيش في خطاب له في مقر الناحية العسكرية الرابعة بورقلة أنه يجب أن يتم استدعاء الهيئة الناخبة من أجل التحضير لتنظيم الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر 2019، كان هذا الخطاب في 2019/09/02، تلاها إعلان رئيس الدولة بأيام عن استدعاء الهيئة الناخبة يوم 2019/09/15 في خطاب له أكد فيه الاجراءات التي أعلنها قائد الأركان، وهنا يبرز فعليا معنى المطلب الشعبي في تأسيس دولة مدنية وليس عسكرية، لأن قرار استدعاء الهيئة الناخبة يتخذه الرئيس المدني وليس قائد الأركان العسكري، ولذلك يطالب الحراك برحيل كل الجنرالات الفاسدين الذين خلدوا في مناصبهم منذ أكثر من ستين سنة.ولكن الجيش فرض مجموعة من التدابير الامنية الجديدة التي تهدف على ما يبدو لتضييق الخناق على الحراك.

منع المتظاهرين من دخول العاصمة يوم الجمعة :

جاءت الجمعة 29 تحمل جوابا وتفاعلا للشارع الجزائري مع تحديد موعد إجراء الانتخابات، وقرار قائد أركان الجيش منع المتظاهرين القادمين من خارج العاصمة من الانضمام إلى مظاهرات الجمعة، وقد رفع المتظاهرون شعارات رافضة للانتخابات، حيث ذهبت بعضها إلى مطالبة السلطة بتنظيمها في الإمارات في إشارة إلى ما يروج عن التحالف بين قائد أركان الجيش ودولة الإمارات، وبدا واضحا من خلال شعارات الجمعة أن الشرخ بين الحراك الشعبي و قيادة الجيش بدأ يتسع أكثر فأكثر، فقد انتقلت شعارات الحراك من "الشعب الجيش "خاوة خاوة " للتأكيد على الوحدة بين الشعب والجيش، إلى شعار "الجنرالات إلى المزبلة ولتستقل الجزائر"و"شعار"الشعب يريد إسقاط قايد صالح ".[1]

كما قامت السلطة بحملة اعتقالات واسعة شملت المشاركين في المظاهرات، الذين تم احتجازهم بتهم مختلفة و احيلت ملفاتهم على العدالة، من جهة أخرى فرض الجيش اجراءات أمنية مشددة على العاصمة بزيادة أفراد الأمن، كما شددت السلطة على التغطية الإعلامية للحراك عبر وسائل الإعلام أو حتى عبر شبكات التواصل الاجتماعي ، حيث فرضت مراقبة صارمة على الصحافة المرئية والمقروءة ومنعتها من تغطية أحداث المظاهرات، أو نشر أي خبر مهما كان، إلا بما يتم السماح به من الجهة الوصية.

هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطة جعلت من الحراك الشعبي ينقسم بين مؤيد ومعارض للانتخابات الرئاسية، فهناك جزء يعتقد أن الانتخابات يجب أن تجري بعد أن يتم إعداد الآليات القانونية والمؤسساتية المناسبة لإجرائها في التاريخ الذي حددته السلطة الفعلية، والجزء الآخر من الحراك يصر

[1] . (الجيش يصعد ضد الحراك..فهل ينال التضييق من ثورة الجزائريين؟) 2019/09/20 ، شوهد 2020/06/02
https://www.dw.com/ar/-50518312

على التغيير الجذري للنظام، ذلك لأن من يريدون تنظيم الانتخابات هم في الأصل رموز النظام القديم الذين يطالبونهم بالرحيل، فكيف يعقل ونحن نطالب بالتغيير أن نوافق على تعيين النظام لهيئات تشرف على الانتخابات بنفس الاشخاص والآليات والهيئات.

وحسب مقاربة "طيبي غماري" في كتابه الجندي والدولة والثورات العربية، فإن الجيش أدى ومازال يؤدي دورا مهما وأساسيا في مختلف مسارات الدول قديما وحديثا، ومن خلال دراسة وضع العسكر في الدول المتخلفة، وخاصة الدول العربية، والوضع في الجزائر لا يختلف عن باقي الدول العربية، حيث يشكل الجيش الحلقة الأهم في سلسلة الحكم، التي كانت وما زالت من أكثر الجيوش في العالم تورطا في الأزمات السياسية التي تعصف بالعالم العربي، منذ استقلاله عن الاستعمار،حيث أن جوهر الحكم في العالم العربي هم العسكر، إلى درجة أنه يمكننا أن نجزم بأن ليس هناك حدود واضحة بين ما هو عسكري وما هو مدني في العالم العربي، فقد حكم الجيش في الجزائر منذ الاستقلال ورغم كل التطورات التي حدثت محاولة اعطاء الطابع المدني للحكم في الجزائر، إلا أن حقيقة جوهره عسكري.

صحيح أن الجيش الجزائري أدى دورا هاما في مرافقة الحراك الشعبي، إلا أنه في النهاية عاد والتف على مطالب الشعب بفرض خارطة طريق التي يراها مناسبة لمصالحه دون أن يأخذ بقية مطالب الحراك الشعبي بالحسبان ،والذي أهم مطالبه رحيل الجيش عن الحياة السياسية.

فالجيش ليس مؤسسة منفصلة عن الحياة المدنية ،وهذا ما تعكسه ردود الفعل التي أبدتها الجيوش العربية في كل دول الربيع العربي،وإن كان الاختلاف واضحا بالنسبة للجيش الجزائري في البداية ،إلا أنه عاد ليحافظ على مكتسباته،فالحقيقة أنه من الصعب التخلي على ما اكتسبه من امتيازات خلال العقود الماضية، ويبقى القاسم المشترك بين هذه الجيوش، هو علاقة خاصة بين العسكري والمدني[1].

وإذا أردنا أن نفهم طبيعة العلاقات داخل الدولة، فيتوجب علينا أن نفهم مثلث العلاقات بين الدولة والمجتمع والجيش، وهو ما يترجم نوع العلاقات المدنية العسكرية، أي بين العسكر باعتبارهم المالكين الفعلين لسلطة القوة في الجزائر، والدولة ممثلة في النخب السياسية التي عمرت في مناصبها لسنوات طويلة تتأرجح بين الحكم والمعارضة، أو البرجوازية الرأسمالية التي استفادت من القرارات السياسية التي اتخذتها الجزائر أثناء مرحلة التحول السياسي والاقتصادي في بداية الثمانينات، فالاختلاط كلي بين المال والسياسة باعتبارها واجهة له، أو المالكة الشرعية للسلطة.

[1] . طيبي غمازي ،**الجندي والدولة والثورات العربية**، ط 1، لبنان : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019 م، ص 24

والضلع الثالث المجتمع باعتباره مالكا لسلطة الرقابة التي تمنحه إياها صفة المواطنة الممثلة في الحراك الشعبي، ففي الحالات العادية يكون الجيش مطالب بحماية الدولة والمجتمع، وتكون الدولة مطالبة بتقويته وتطويره، ومنعه من تجاوز صلاحياته، ويكون المجتمع مطالبا باحترام الدولة والجيش معا، ومراقبة مدى احترام الجيش لاستعمال قوته ،ومراقبة الدولة لمدى احترامها للشرعية.[1]

وتتضح العلاقة بين الجيش والدولة والمجتمع في الجزائر من خلال اسقاطه على الحراك الشعبي، حيث بدى واضحا مدى التناغم الكلي بين الجيش والسلطة السياسية في البداية، عندما ترشح الرئيس لعهدة خامسة، حيث بارك الجيش إعلان الترشح في 10 فيفري 2019، ثم تحولت القطيعة بينهما لصالح الشعب الذي حظي بتأييد الجيش ضد السلطة ثم عادت المصالح لتغلب من جديد في هذه العلاقة .

المطلب الثالث موقف و فعاليات الحراك من التدابير المتخذة :

من الناحية القانونية هناك تدخل سافر من قائد الجيش في الحياة السياسية ،وقد قرر قائد الأركان أن يستدع الهيئة الناخبة لتنظيم الانتخابات الرئاسية،والمفروض أن هذا القرار من اختصاص رئيس الدولة، الذي قرر المجلس الدستوري استمراره على رأس الدولة حتى موعد تنظيم انتخابات رئاسية جديدة على اعتبار أنه وحده الذي يخول له القانون استدعاء الهيئة الناخبة.

رغم أن مؤسسة الرئاسة اتخذت كل الاجراءات المناسبة من أجل انجاح الانتخابات الرئاسية المقبلة، إلا أن الحراك الشعبي رفض كل ما قامت به، ويصر على الخروج في كل يوم جمعة يطالب بإلغاء الانتخابات ويطالب بالمزيد من الوقت من أجل التأسيس لحوار وطني بناء،يؤسس لقواعد ديمقراطية راسخة، تكون أساسا لإنشاء مؤسسات الدولة الجديدة كما يحلم بها شباب الجزائر.

استمر الحراك يطالب بتأسيس دولة مدنية و اسقاط الدولة العسكرية :

يقصد الحراك بذلك ابعاد المؤسسة العسكرية عن الحكم، لكن جنرالات الجيش استطاعوا خلال انشغال الحراك بقضايا الفساد حل خلافاتهم والتوصل إلى اتفاق حول مرشح جديد يضمن استمرار سيطرتهم على الأوضاع، يبدو أن الجنرالات استقر رأيهم على مرشح جديد، لذلك قرروا ضرورة اجراء الانتخابات في أسرع وقت ممكن، رغم الرفض الشعبي لها، ولإشراف رموز النظام السابق على الانتخابات الرئاسة 12 ديسمبر، خاصة بعد ظهور الانقسام بين صفوف الحراك بين مؤيد ومعارض للانتخابات.

لكن الحراك أكد تماسكه وشموليته من خلال شعاراته : "إنه ليس حراك العرب ضد القبائل (الأمازيغ)،أو الإسلاميين ضد العلمانيين، أو الشعب ضد الجيش وإنما حراك الجزائريين ضد نظام فاسد

[1] . طيبي غمازي، نفس المرجع ،ص 20.

من أجل جزائر للجميع"،و"لن أنتخب ضد بلادي"،فيما رفع متظاهر صور مرشحي الرئاسة الخمسة،مرفقة بعبارة : "لن يكون مستقبلي مع هؤلاء" "الأحرار ضد التدخل الأوروبي سواء الرسمي أو غير الرسمي" و"التضامن الحقيقي يكون بين الشعوب المظلومة"، "ولا وصاية داخلية أو خارجية على خيار الشعب" [1].

لكن الحراك الشعبي رغم قوة تنظيمه، إلا أنه بقي يدور في حلقة مفرغة، فمن المفروض أن يبادر الحراك بالبدائل عن كل مشروع يقوم برفضه، فإذا كان يرفض المشاريع القانونية التي تقدمت بها السلطة، فما يكون منه إلا أن يقدم مشروع بديل وقابل للتنفيذ يستطيع من خلاله أن يفرض رغباته على السلطة، وكذلك يفعل في الانتخابات، يمكنه أن يقدم شخصيات توافقية تتمكن من الفوز بالأغلبية في مواجهة النظام الذي سيجد نفسه عاجز إذا كان تحت المراقبة الفعلية للهيئات المستقلة التي يشرف عليها المجتمع المدني،أو كما يريدها الحراك الشعبي أن تكون هيئات مستقلة تماما عن السلطة.

ألغى الحراك الشعبي ثاني الانتخابات الرئاسية فماذا سيكون مصير الجزائر بعد إلغائها؟

طالب الحراك الشعبي بتوفير الآليات اللازمة لقيام الدولة المدنية، وإحداث تغيير جذري في النظام السياسي، ومن أجل الدخول في انتخابات رئاسية والعودة إلى الشرعية الدستورية، يجب إنشاء هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات الرئاسية منذ بداية الإعلان عن اجرائها حتى التحقق من صحة نتائجها، وإصدار القرار النهائي لصحتها بعد النظر في الطعون المقدمة من طرف المترشحين إن وجدت، وتكون القرارات التي تصدرها اللجنة المستقلة للانتخابات ملزمة بقوة القانون.

قرر الجيش تنظيم الانتخابات الرئاسية، دون أن يأخذ بالحسبان مطالب الحراك الرافض لها ،فقد تسارعت الأحداث في الجزائر وجرت عكس ما كان يرغب به الحراك الشعبي، فاستعجال الجيش في تنظيم الانتخابات الرئاسية، بإصراره على أن تتم في موعدها المحدد، و يبرره موقفه بأنه أداء لواجبه الدستوري للحفاظ على الدولة الجزائرية من الانهيار.

صحيح أن الجيش رافق الحراك وسانده حتى حقق الكثير من المكاسب، فقد أكد الحراك في كثير من الشعارات التي حملها في بداياته على التظاهر السلمي، وأن"الشعب والجيش خاوة خاوة ."،وكان هذا أحد أهم الشعارات التي رافقت الحراك، وذلك قبل أن يتغير موقفه من الجيش ويطالب الجنرالات بالرحيل، لأن الجيش أراد أن يفرض منطقه على الحراك، ويجبره على النزول عند رغباته في مشروع بناء الدولة

[1] . عبد الرزاق بن عبد الله، (الجمعة 41 لحراك الجزائر ... شعارات رافضة للانتخابات والتدخل الاجنبي)،وكالة الأناضول 2019/11/29، شوهد 2020/05/13 https://www.aa.com.tr/ar

العسكرية ذات الواجهة المدنية، وهذا يعني تجاوز كل مطالب الحراك الشعبي ببناء دولة مدنية، المطالب التي وصفها الجيش لاحقا بأنها مطالب تعجيزية.

تعنت الحراك جعله يصر عل مواقفه،لأنه يرى أنه على حق برفضه لإجراء الانتخابات الرئاسية بنفس الآليات القديمة،وكان على السلطة الحاكمة أن تفهم رسالة الملايين الذين خرجوا في ذكرى ثورة نوفمبر، وهي تهتف برحيلهم جميعا، وتطالب بالانتقال الديمقراطي، كانت مظاهرات مليونية في الداخل، وضخمة بالنسبة للجزائريين المقيمين في الخارج خاصة بالعاصمة الفرنسية باريس، مظاهرات هي الأكبر في تاريخ الجزائر، وشعارها إسقاط عصابة الفساد وإعادة الحكم للشعب، وأهم شعار حمله الحراك في هذه المظاهرات"دولة مدنية وليست عسكرية ". [1]

الأحزاب السياسية لا تعارض استدعاء الهيئة الناخبة :

بينما كان الحراك يعارض ويضغط على السلطة من أجل تأجيل موعد الانتخابات الرئاسية، كان للأحزاب السياسية موقف آخر فقد أعربت عدة أحزاب سياسية عن موافقتها لاستدعاء للهيئة الناخبة للرئاسيات 12 ديسمبر، لأنها تعتبرها محطة لبناء الشرعية الدستورية و اعادة الكلمة للشعب من أجل ممارسة سيادته في اختيار رئيسه بكل حرية وشفافية، والغريب في الأمر أن الذين يعبرون عن رفضهم للانتخابات في الحراك الشعبي هم ذاتهم المواطنون المدعوون لانتخابات الرئاسية يوم 12 دسيمبر.[2]

أعلن حزب جبهة التحرير الوطني مساندته لقرار رئيس الدولة الخاص باستدعاء الهيئة الناخبة و تحديد تاريخ اجراء الانتخابات الرئاسية، لأن هذا القرار يتطابق مع مسارات الحزب الذي يصر على الالتزام بالشرعية الدستورية و إجراء الانتخابات في موعدها.

اعتبر التجمع الوطني الديمقراطي، قرار رئيس الدولة باستدعاء الهيئة الناخبة لتنظيم الرئاسيات محطة مهمة، بلغتها الجزائر بعد مسار الحوار الذي سمح بالتوصل الى استحداث آليات يمكنها تكريس رغبة الشعب واحترام ارادته."

---

[1] . (الجزائر ..المعارضة ترفض الانتخابات الرئاسية وتتعهد بالتصعيد)،العربي 21 ،02 نوفمبر 2019

https://arabi21.com/story/1219950

[2] . استدعاء الهيئة الناخبة للرئاسيات 12 ديسمبر : محطة لتكريس الشرعية وإعادة الكلمة للشعب ،وكالة الأنباء الجزائرية، 2019/09/15 ،شوهد 2020/09/12، http://www.aps.dz/ar/algerie/76480-12

أما حركة الاصلاح الوطني تأكد على التزام الدولة بتعهداتها بإقرار وتنفيذ مخرجات الهيئة الوطني للحوار والوساطة وتمكين الشعب الجزائري من ممارسة سيادته في اختيار رئيسه بكل حرية وشفافية عبر عملية انتخابية صحيحة ذات مصداقية وقبول واسع عند كل المواطنين.

حزب طلائع الحريات يؤكد أن الشروط المؤسساتية و القانونية من أجل تنظيم انتخابات رئاسية نزيهة و شفافة تم إرساؤها مسبقا لتوفير الأجواء السياسية و الظروف الملائمة لإجراء هذا الاستحقاق الانتخابي الهام الذي سيخرج البلاد من أزمتها[1].

الحركة الشعبية الجزائرية تشيد بقرار رئيس الدولة وتسانده معتبرة اياه المخرج الدستوري والسياسي الوحيد للخروج من الازمة وتفويت الفرصة على أعداء الجزائر والهروب من فخ الفراغ الدستوري[2]

المبحث الثالث : تقييم الترتيبات الدستورية التي اتخذتها الرئاسة

فرض الجيش إجراء الانتخابات الرئاسية، بعد أن قامت الرئاسة بالإعدادات اللازمة لتنظيم الانتخابات بكل المعايير القانونية التي يطالب بها الحراك، لكي لا يكون هناك أي احتجاج على ما أقرته من قوانين وهيئات تنظيمية ستشرف على العملية الانتخابية.

المطلب الأول : السند الدستوري لتمديد ولاية الرئيس المؤقت

رئيس الدولة المعين في المرحلة الانتقالية تنحصر مهمته في تنظيم الانتخابات الرئاسية خلال مدة (90 يوم)، بصلاحيات محدودة، حيث لا يمكنه الترشح لتلك الرئاسيات، (لا يمكن له دستوريا تعيين حكومة جديدة،أوالتشريع بأوامر،ولا حل المجلس الشعبي الوطني،أوتعديل الدستور،أو تقرير مرحلة انتقالية، أو اللجوء إلى الاستفتاء،...)[3]،لذلك يجب التفكير في حل لهذه المعضلة قبل شغور منصب رئيس الدولة.

وفي محاولة لإيجاد مخرج دستوري لهذه المعضلة، أكد الخبير الدستوري عامر رخيلة أن انتهاء فترة رئاسة عبد القادر بن صالح للجزائر تحددها الفقرة الرابعة من المادة 103 في الدستور الجزائري،التي تؤكد بقاء الرئيس مؤقتا في منصبه إلى أن تجرى انتخابات رئاسية جديدة ويؤدي الرئيس اليمين الدستوري، حيث ورد في نصها أن المرحلة التي تلي إلغاء الانتخابات الرئاسية لا يمكن تسميتها بالمرحلة الانتقالية،

[1] . نفس المرجع.

[2] . نفس المرجع

[3] . عباس فريد ، المخارج الدستورية للأزمة السياسية الجزائرية ،الجزائر الحرة ،18 مارس 2019 file:///C:/Users/sbi/Downloads/.html

بل هي تمديد للمرحلة الدستورية المحددة بـ 90 يوما استنادا إلى المادتين 102 و 103 من الدستور، والمادة 08 التي تتطرق لمسألة الاستفتاء والانتخابات في شقها الثاني.[1]

اتخذ المجلس الدستوري من المادتين 102،103 كأساس في اصدار الحكم على حالة شغور منصب رئيس الدولة بعد انقضاء الآجال القانونية لولايته في 09 جويلية، حيث اجتمع المجلس الدستوري بعد انتهاء آجال ايداع ملفات الترشح للفصل في صحتها، إلا أنه استثناءا في هذه الانتخابات لم يقم أي مترشح بايداع ملفه، بل إن الذين أودعوا ملفات ترشحهم قاموا بسحبها وأصدر المجلس الدستوري قراره رقم 20/ق م د/19،مؤرخ في 27 رمضان عام 1440،الموافق ل 01 يونيو 2019،الذي ضمنه أربع قرارات:

المادة 1 . التصريح باستحالة إجراء انتخاب رئيس الجمهورية في التاريخ المقرر 04 جويلية.

المادة 2 . إعادة تنظيم العملية الانتخابية من جديد.

المادة 3 . تبلغ نسخة من هذا القرار إلى رئيس الدولة.

المادة 4 . ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.[2]

بعد انقضاء مدة ولاية رئيس الدولة، أصبح لزاما على السلطة ايجاد حل سريع للأزمة التي تعيشها حتى تتمكن من تنظيم انتخابات رئاسية قادمة دون أن يكون هناك أي اختلافات بين الخبراء الدستوريون ،لذلك أخذت بزمام المبادرة وأعلنت على لسان رئيس المجلس الدستوري فتوى ببقاء رئيس الدولة الحالي في منصبه حتى آجال تنظيم انتخابات رئاسية جديدة، التي ستنظم في الأيام القادمة.

رغم ذلك لم تقدم السلطة على اجراء الانتخابات إلا بعد ستة أشهر، والسبب الرئيسي ليس الأوضاع الامنية المتردية في البلاد فحسب، بل لأن أطراف السلطة لم يتمكنوا من ايجاد شخصية الرئيس المناسبة، وتكون محل اتفاق بين جميع الأطراف لذلك كان عليهم حل الخلاف بينهم والتوصل لقرار نهائي يمكنهم من خلاله تنظيم انتخابات في اقرب الآجال، وما إن تم الاتفاق بينهم على شخص الرئيس حتى أعلن عن موعد الانتخابات الرئاسية،ورغم رفض الحراك لها استمر النظام في الإعداد للانتخابات الرئاسية مصرا على اجرائها مهما كانت الظروف والعقبات، وبدأت أولى مراحل وضع ملفات الترشح حسب رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات محمد شرفي التي بلغت 09 ملفات مع نهاية آجال ايداع الملفات ،وستعكف الهيئة على دراسة ملفات الترشح ،فكل الإمضاءات تعتبر صحيحة الى حين إثبات العكس.

[2] . خبير قانوني : تمديد للمرحلة الدستورية بالجزائر بعد إلغاء الانتخابات ،العين الإخبارية ،2019/05/26
https://al-ain.com/article/cancel-presidential-elections-algeria-1

[1] . الجريدة الرسمية، العدد 38، قرار المجلس الدستوري رقم 20/ق م د /19، المؤرخ في 27 رمضان عام 1440، الموافق ل 01 يونيو سنة 2019،ص 11

المطلب الثاني : الهيئة الوطنية للحوار والوساطة :

قررت الرئاسة أن تفتح الحوار بين كل الأطراف السياسيين، من أجل الوصول إلى حلول سياسية يمكن أن تخرج البلاد من الأزمة التي تعيشها منذ استقالة الرئيس بوتفليقة، وكلفت كريم يونس بالإشراف على الحوار الوطني ،وشكل بذلك لجنة متكونة من ستة أعضاء من أجل التفاوض مع أكبر عدد ممكن من الشركاء السياسيين.

هذه اللجنة مستقلة ولا يملك أي مسؤول حق الوصاية على ما تقوم به من أفعال أو ما تصدره من قرارات، حرصت *الهيئة على التذكير بأنها "لجنة غير حكومية لا تقوم على الإقصاء"، تتكون من شخصيات"مستقلة عن الدولة وأجهزتها المختلفة وكذا الحراك"، مجددة، بالمناسبة، دعوتها للسلطات العمومية بـ"ضرورة الاستجابة السريعة لما تم الاتفاق عليه بخصوص إجراءات التهدئة والتطمين*[1]." ذلك لأنها ملزمة بتقديم بيان ختامي مفصل على كل ما قامت به اللجنة من أعمال، لأن قراراتها ستكون هي الأساس في اتخاذ الرئاسة لقرارات جادة و مصيرة للمرحلة المقبلة من حياة الدولة الجزائرية.

واعتبرت الخبيرة القانونية "فتيحة بن عبو" ،أن "الحوار الجاد والحضاري هو السبيل الوحيد لبناء دولة ديمقراطية على أسس صحيحة وتفادي الفراغ الدستوري الذي يهدد أمن الدولة واستقرارها، فالأطراف التي ترفض الحوار مدعوة للتعبير عن آرائها على طاولة الحوار التي ينبغي أن "تشمل كل الجزائريين دون إقصاء لأن الحلول التوافقية وحدها الكفيلة بالوصول بالبلاد إلى بر الأمان[2]."وهذا ما فعلته الرئاسة التي قررت أن تأخذ بزمام المبادرة التي كان الحراك الشعبي يطالب بها منذ خروجه للتظاهر.

لكن الحراك أراد أن يؤسس للدولة الحديثة مبنية على الحوار لا يستثنى فيه أحد،بحيث يكون الحوار هو الأساس في كل ما يخطط له لمستقبل البلاد، كما أراد الحراك الشعبي أن تكون هذه الندوة جامعة للأفكار التي ستتم من خلالها إجراء تعديلات على الدستور الجزائري ،وبناء مؤسسات الدولة والتأسيس للكل قوانين البلاد الجديدة (قانون الانتخابات ،قانون الإعلام...) وحلا للمشاكل التي يعاني منها الشباب الجزائري (اقتصادية، اجتماعية، وخاصة السياسية).

اللجنة الوطنية المستقلة للأشراف على الانتخابات :

ضمنت قرارات الهيئة الوطنية للحوار والوساطة التي قدمت تقريريها لرئيس الجمهورية من اجل اتخاذ التدابير القانونية المناسبة لإنشاء السلطة المستقلة للإشراف على الانتخابات، حيث قدمت الهيئة مشروعي قانون الانتخابات ومشروع السلطة المستقلة للإشراف على الانتخابات بحسب مسودة المشروع

---

[1] . (الهيئة الوطنية للحوار والوساطة تكشف عن خطة عملها للمرحلة المقبلة)، وكالة الأنباء الجزائرية، 28 /2019/07، شوهد 11/09/ 2020، 16:10 http://www.aps.dz/ar/algerie/74508-2019-07-28-15-32-4

[2]. بقاء بن صالح بعد 9 يوليو :فتوى من روح النص الدستوري لتفادي مخاطر الفراغ، وكالة الأنباء الجزائرية الثلاثاء 2019/07/09، 16:33. http://www.aps.dz/ar/algerie/73606-9

المذكور، فإن القانون الجديد قد منح الهيئة صفة السلطة العمومية، ما يجعلها مستقلة هيكليا،ماليا وإداريا، والتي يقع على عاتقها حصرا تنظيم الانتخابات، دون تدخل من السلطة التنفيذية بكل مستوياتها.

يشكل مجلس "السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات" من 50 عضوا موزعين كما يلي:

*عشرين عضوا من كفاءات المجتمع المدني. *عشرة أعضاء من الكفاءات الجامعية.

*أربعة قضاة من المحكمة العليا ومجلس الدولة. *محامين اثنين.

*موثقين اثنين. *ومحضرين قضائيين اثنين.

*خمس كفاءات مهنية. *ثلاث شخصيات وطنية.

*ممثلين اثنين عن الجالية الجزائرية بالخارج.

*رئيس الهيئة شخصية توافقية مشهود لها بالكفاءة والحياد، ويتم انتخابه من جانب أعضاء المجلس[1].

بعد المصادقة على مشروعي قانوني الانتخابات والهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات،تم تأسيس الهيئة التي ستشرف على الانتخابات

صحيح أن هذا كان أهم مطلب للحراك الشعبي الذي رفض إجراء الانتخابات تحت اشراف رموز النظام السابق ،ولكن الحراك مازال يرفض اجراء الانتخابات لأن الهيئات التي تم انشاؤها كلها يقودها رموز من النظام السابق مشهود لهم بالولاء التام للنظام السابق ،لذلك رفض الحراك كل ما قدموه من مشاريع رغم أنه يطالب بهذه الهيئات التي أنشأنها النظام لإسكات الحراك وتمرير كل مشاريعه.[2]

صادق البرلمان يوم الخميس 12 سبتمبر على مشروع قانوني الهيئة المستقلة للانتخابات والتعديل الذي مس قانون الانتخابات.وعلى هذا الأساس، أكد المجلس الدستوري ضرورة "تهيئة الظروف الملائمة" لتنظيم الانتخابات الرئاسية و"إحاطتها بالشفافية والحياد، لأجل الحفاظ على المؤسسات الدستورية التي تمكن من تحقيق تطلعات الشعب على اعتبار أن الدستور أقر أن المهمة الأساسية لمن يتولى وظيفة رئيس الدولة هي تنظيم انتخاب رئيس الجمهورية".[3]

[1] . عباس ميموني، (هذا كل ما سيتغير في النظام الانتخابي بالجزائر)، وكالة الأنضول، 2019/09/19، شوهد 2020/09/11. https://www.aa.com.tr/ar/

[2] . عبد الحميد عثماني،(الحكومة ستقدم قانونها للبرلمان قريبا ،سلطة وطنية لتنظيم الانتخابات .. وهذه تشكيلتها،)،الشروق أولاين، 2019/05/25، شوهد 2020/09/11 https://www.echoroukonline.com/

[3]. (بقاء بن صالح بعد 9 يوليو :فتوى من روح النص الدستوري لتفادي مخاطر الفراغ)، نفس المرجع السابق.

المطلب الثالث : تنظيم الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر 2019 :

انقضت مدة ايداع ملفات الترشح للرئاسيات 12 ديسمبر، حيث أقدم كل من مرشح التجمع الوطني الديمقراطي، عز الدين ميهوبي، ومرشح حركة البناء الوطني عبد القادر بن قرينة، ومرشح حزب طلائع الحريات علي بن فليس، ورئيس التجمع الجزائري علي زغدود، ورئيس جبهة المستقبل عبد العزيز بلعيد، ورئيس حزب الجزائر للرفاه مراد عروج ،والوزير الأول الأسبق عبد المجيد تبون، والأستاذ الجامعي عباس جمال، عبد الرزاق هبيرات، على ايداع ملفات ترشحهم بمقر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بقصر الأمم بنادي الصنوبر بالجزائر العاصمة.[1] وستفصل الهيئة المستقلة للانتخابات في صحة هذه الملفات خلال المدة القانونية المحددة ب عشرة أيام.

قام 147 راغبا في الترشح بسحب استمارات التوقيعات الفردية للرئاسيات المقبلة، وأخيرا أودع 09 مرشحين فقط ملفاتهم، لتسفر القائمة النهائية التي أعلن عنها محمد شرفي رئيس السلطة الجزائرية المستقلة للانتخابات الرئاسية عن أسماء المرشحين لخوض انتخابات 12 ديسمبر، وتضم القائمة :

وزيري الحكومة السابقين عبد المجيد تبون، وعلي بن فليس، وزير الثقافة الأسبق عز الدين ميهوبي، ووزير السياحة الأسبق عبد القادر بن قرينة، وعبد العزيز بلعيد رئيس حزب جبهة المستقبل.[2] تضم هذه القائمة شخصيات سبق لها وأن شغلت مناصب سياسية في حكومات النظام السابق الذي يرفضه الحراك وكأن السلطة الفعلية تصر على استفزاز الحراك الشعبي بهذه القائمة التي أعلنت عنها الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات، فالحراك يرفض كل الوجوه السياسية القديمة من أحزاب أو مؤسسات أيا كانت، فكلها ترتبط لديه بالنظام البوتفليقي، ويمكننا أن نرصد بعض المعلومات عن المترشحين الخمسة.

أولا . علي بن فليس :

ولد عام 1944 بولاية باتنة، أي عمره 74 سنة، حاصل على شهادة ليسانس في العلوم القانونية، التحق بسلك القضاء وتدرج فيه (قاضي، ثم قاضي منتدب بالإدارة المركزية في وزارة العدل، ثم وكيل للجمهورية، ثم نائبا عاما)،ثم اشتغل في سلك المحاماة، كما شغل منصب وزيرا للعدل، ورئيس للحكومة في فترتين (1999 ،2000)،و(2000 ،2003)،كما شغل منصب الأمين العام للرئاسة، ومدير ديوان

---

[1] . (رئاسيات 12 ديسمبر : غلق باب إيداع ملفات الترشح منتصف الليل من اليوم السبت)،وكالة الأنباء الجزائرية 2019/10/20، http://www.aps.dz/ar/algerie/78586-12

[2] . (الجزائر .. المعارضة ترفض الانتخابات الرئاسية وتتعهد بالتصعيد) ،عربي 21 ،02 نوفمبر 2019 ،نفس المرجع السابق.

رئاسة الجمهورية، كان مدير حملة بوتفليقة في 1999، وكان أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني، وانسحب منها بعد انتخابات 2004، وأسس حزب طلائع الحريات في 2014، ترشح ثلاث مرات للرئاسيات.[1] المرشح علي بن فليس سياسي محنك تدرج في مناصب سياسية كثيرة في عهد النظام السابق، رغم اختلافه مع الرئيس وترشحه للرئاسيات كمنافس له أكثر من مرة، إلا أنه من ضمن أحزاب السلطة التي يطالب الحراك بحلها فهي جزء من العصابة التي حطمت البلاد وتسببت في كوارث للمجتمع الجزائري، وهذا هو أحد أسباب رفض الحراك.

ثانيا . عبد المجيد تبون :

ولد عبد المجيد تبون عام 1945 بولاية النعامة ،أي عمره 73 سنة، وهو مترشح مستقل، تخرج من المدرسة الوطنية للإدارة تخصص اقتصاد ومالية عام 1965،تولى العديد من الوظائف الإدارية والوزارية، كما تولى منصب والي للعديد من الولايات، كما شغل منصب وزير الاسكان(2012،2017)،ومنصب وزير أول من 25 ماي 2017،وأقاله شقيق الرئيس في 15 أوت 2017،بسبب نيته في مكافحة الفساد والحد من نفوذ رجال المال والأعمال المفسدين المقربين من شقيق الرئيس،كان يدعو لفك الارتباط بين المال والسياسة، تمكن المترشح الحر من جمع عدد كبير من استمارات الترشح.[2]

ثالثا . عز الدين ميهوبي :

ولد عز الدين ميهوبي بولاية مسيلة، أي عمره 60 سنة، تخرج من المدرسة الوطنية للإدارة عام 1984، وهو أديب وشاعر وإعلامي سابق، رئيس تحرير جريدة الشعب الجزائرية، ومدير عام للإذاعة الجزائرية، ومدير عام سابق للمكتبة الوطنية الجزائرية، شغل منصب مدير عام للإذاعة الوطنية (2006 ،2008)،ثم وزيرا للإعلام والاتصال (2008 ،2010)[3]،ثم عاد مديرا للمكتبة الوطنية من (2010 ،2013)، ثم وزير للثقافة من 2015 إلى 2019، انتخب أمينا عاما لحزب التجمع الوطني الديمقراطي(2013 ،2015)[4]،هو أيضا له مشاكل مع قضايا الفساد، حيث صرف أموالا طائلة من أجل تنظيم الحفلات، والأموال التي صرفت على الفنانين الذين يحيون تلك الحفلات.

---

[1] . (الانتخابات الرئاسية في الجزائر ،تكريس الاستقطاب أم خطوة باتجاه الحل)،تقيم حالة،قطر : **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** ،08 ديسمبر 2019،ص 05.

[2] . الانتخابات الرئاسية في الجزائر : تكريس الاستقطاب أم خطوة باتجاه الحل ؟ نفس المرجع ،ص 06.

[3] . نفس المرجع ،ص 06.

[4] عبد الرزاق بن الله ،(عباس ميموني،انتخابات الجزائر.. منافسة مفتوحة بين 5 من "أبناء النظام")،وكالة الأناضول،2019/11/11 ،شوهد 2020/08/30 https://www.aa.com.tr/ar/

رابعا . عبد القادر بن قرينة :

ولد عبد القادر بن قرينة بولاية ورقلة، أي عمره 57 سنة، حاصل على شهادة الدراسات العليا في الالكترونيك، ثم شهادة الدراسات المعمقة في العلوم السياسية، شغل منصب وزير السياحة (1997،1999)، ونائبا في للبرلمان عن حركة مجتمع السلم، يعد أحد مؤسسي تيار الإخوان، ونائبا لرئيس البرلمان، كما ساهم في تأسيس حركة البناء الوطني عام 2014، التي يترأسها عام 2018.[1]

خامسا . عبد العزيز بلعيد :

ولد عبد العزيز بلعيد عام 1963 بولاية باتنة، عمره 56 سنة ،مترشح عن حزب جبهة المستقبل الذي أسسه في 2012، حاصل على شهادتي الدكتوراه في الطب والليسانس في العلوم القانونية، شغل منصب الأمين العام لمنظمة الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (1986 ،2007)، شغل عضوية اللجنة المركزية للحزب جبهة التحرير الوطني، وسبق له أن ترشح للانتخابات الرئاسية.[2]

المتتبع للرئاسيات في الجزائر يلاحظ أن الحراك الشعبي رغم قوته وتنظيمه لم يستطع فرض مرشح في منافسة الرئاسيات يجتمع حولها الرأي العام، فالمرشحون للانتخابات حسب القائمة التي أسفرت عليها اللجنة المستقلة للانتخابات عن تقديم شخصيات يمكننا أن نعط ملاحظات عنها كالتالي :

*الحراك الشعبي رغم قوته إلا أن مؤسسة الجيش فرضت الحلول التي تتناسب مع ما يحفظ مصالحها.

*أن المرشحون كبار في السن ،فأصغر مرشح يبلغ عمره 56 سنة وأكبرهم عمره 74 سنة، في حين كان الحراك يطالب بأن يعطى الشباب فرصة للتمرس والقيام بأعباء المسؤولية في قيادة بلاده.

*المرشحون هم رموز للنظام السابق، وأحد أهم شعارات الحراك "يتنحاو قاع "، ويقصد بذلك تنحية كل أعضاء النظام، أي كل من تولى مناصب سياسية في العهد السابق.

*الجيش له اليد الطولى في اختيار الرئيس، فهو يعرف أن هؤلاء المرشحون كلهم يمكنه السيطرة عليهم فهم من أبناء النظام ولن يستطيعوا الخروج عن الاطار المحدد لهم من قبل مؤسسة الجيش.

*قدم الجيش منذ مدة مرشحا للرئاسيات، بدأ تلميع صورته في وسائل الاعلام والحديث عن ماضيه وانجازاته، رغم النفي المطلق لها بأنها تحابي أحدا أو تقدم له المساندة.

[1] . نفس المرجع ،ص 05 .

[2] . نفس المرجع ،ص 05

*حاولت الرئاسة التملص من فخ التزوير بطرق قانونية، فعينت الهيئة المستقلة للانتخابات، وكان عليها أن تتخذ إجراء أكثر مصداقية، كأن تقوم بانتخاب هذه الهيئة لتحض بمصداقية أكبر.

الحملة الانتخابية بداية السباق نحو قصر المرادية :

بدأ السباق بين المرشحين الخمسة لقصر المرادية بالحملة الانتخابية التي ستنطلق يوم 17 نوفمبر 2019، حيث سيعرض كل مرشح برامجه الانتخابي، ويحاول التقرب من المنتخبين لإقناعهم بانتخابه، لكن ما ميز الحملة الانتخابية للرئاسيات على عكس الحملات السابقة، هو خروج الحراك الشعبي الرافض للانتخابات الرئاسية، مما دفع بالسلطات أن تضع تعزيزات أمنية خاصة لتأمين مناطق التجمع للحملات الانتخابية، وحاصرت الشرطة ووحدات من قوات التدخل الخاصة القاعات التي ضمت هذه التجمعات منعا لوقوع احتكاك بين الطرفين، لكنها اعتقلت في كثير من الأحيان عددا من الناشطين بسبب تنظيمهم للتجمعات خارج قاعات الحملات الانتخابية الرافضين للمترشحين ولإجراء الانتخابات.

لم تمنع هذه التدابير الأمنية المشددة المتظاهرين من تنظيم مظاهرات وتجمعات في مختلف أنحاء البلاد رفضا للانتخابات الرئاسية المقبلة، وتجمع العشرات من الناشطين في كبريات مدن الجزائر، رافعين شعارات تندد بإصرار السلطة على تنظيم الانتخابات والإبقاء على ما يصفونه بـ "**حكومة العصابات** " والدعوة إلى "**دولة مدنية وليس عسكرية** ".[1]

تهدف الحملة الانتخابية لعرض برامج المرشحين الخمسة للرئاسيات على الجمهور، لكن هذه الانتخابات جاءت في ظروف صعبة تعيشها البلاد، حيث أظهر آلاف المتظاهرين في العاصمة الجزائرية تصميمهم على رفض الانتخابات، وخرجوا يهتفون"لا للانتخابات! "،وفرضت الشرطة طوقا أمنيا وسط العاصمة، ولم تتمكن من تفريق المتظاهرين، إلا من خلال استخدام العنف.[2] فكما كان متوقعا، فقد وجد المرشحون صعوبة في اجراء حملاتهم الانتخابية التي لقيت مقاطعة ورفضا شعبيا في مختلف الولايات التي زاروها من الجنوب إلى الشمال، ومن الشرق إلى الغرب وعلى نطاق واسع.

[1] . عثمان لحياني ،بدء الحملة الانتخابية للرئاسيات الجزائر وسط اعتراض ناشطي الحراك الشعبي ،العربي الجديد،17 نوفمبر 2019. https://www.alaraby.co.uk

[2] . (الجزائر . بدء الانتخابات الرئاسية وسط رفض شعبي واسع) ،2019/12/12 ،أكاديمية DW ،شوهد 2020/09/20 https://www.dw.com/ar/51639157

إذن فاللعبة السياسية صارت مكشوفة وتؤجج الغضب، فالحراك الشعبي متأكد أنه مهما كانت النتيجة، فالرئيس المنصب سيكون حتما المرشح الذي اختارته العصابة، والأكيد أن المرشحين الخمسة أبناء النظام الأوفياء، فلا عجب أن يتم اختيارهم من بين الذين قدموا ملفات ترشحهم للرئاسيات.

النظام يعيد انتاج نفسه رغم إصرار الحراك على رفض الانتخابات :

أجريت الانتخابات الرئاسية في موعدها المقرر لها، رغم رفض الحراك الشعبي، الذي خرج يوما قبل موعد اجراؤها في مظاهرات حاشدة شملت العاصمة وكبريات المدن الجزائرية رافعا شعارات أهمها "**لا انتخابات مع العصابات** "،وهذا رفضا للانتخابات التي تفرضها السلطة بالقوة، في مسعى لها لانتخاب رئيس جديد للبلاد، فالسلطة الفعلية تقوم برسم خارطة طريق تتناسب مع مصالحها، لأن انتخاب رئيس بأسرع وقت ممكن يجنب السلطة الوقوع في متاهات لن تستطيع السيطرة عليها.

احتدم النقاش على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد كرست المؤشرات حالة الانقسام العميق وسط الحراك، حيث يرى البعض أنه لا بد من التعجيل بالانتخابات، لأن الوضع في البلاد بدأ يخرج عن السيطرة، وأن منطق التغيير يفرض على الحراك التدرج في المطالب فلا يمكن التغيير الجذري لنظام الحكم، بل إن التغيير يكون وفق ما تقتضيه الضرورة، فقد كان للائحة البرلمان الأوربي دور كبير في تأجيج المظاهرات كما انعكست سلبا على الحراك، فقد انقسام بين مؤيد ومعارض للانتخابات.[1]

أما المعارضون للانتخابات، فإنهم يرون أن الحراك هو الفرصة الوحيدة للتغيير، وأن النظام إذا قام بالانتخابات دون توفير معطيات جديدة التي يطالب بها الحراك، فلن تكون هناك فرصة أخرى للتغيير، بل ستكون نفس المخرجات، وسيقوم النظام بإعادة انتاج نفسه كما يحدث في كل مرة.

بدأ الجزائريون التصويت في الانتخابات الرئاسية لاختيار رئيس جديد للبلاد، فيما يتوقع أن تشهد نسبة مقاطعة واسعة بسبب الرفض الشعبي لإجرائها، وتم احصاء نحو 61 ألف مكتب تصويت عبر أنحاء البلاد فتحت أبوابها أما المنتخبين ،وكما كان منتظرا فقد شهدت نسبة اقبال ضعيفة للناخبين، الذين تعودوا في انتخابات سابقة التوافد بأعداد كبيرة منذ ساعات الصباح الأولى .

[1] . عبد الحكيم حذافة ،انتخابات الرئاسة في الجزائر ... ردود الفعل ودلالات الأرقام ،الجزيرة ،2019/12/13
https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/12/14

قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019

أسفرت نتائج رئاسيات الجزائر، عن فوز المرشح عبد المجيد تبون، بأغلبية مطلقة، لذلك قرر المجلس الدستوري إعلان فوزه بمنصب الرئيس بدون إجراء دور ثاني،فقد كان متوقعا فوز مرشحين في الدور الأول، ويكون التنافس بينهما في الدور الثاني من أجل الفوز بمنصب رئيس الجمهورية.

أقرت نتائج الانتخابات الرئاسية فوز مرشح السلطة الفعلية للبلاد، واستثناءا لم يتم الاعلان عن نتائج الانتخابات مباشرة بعد نهاية الفرز، فقد أعلنت ليلا في وقت متأخر نسبة المشاركة في الانتخابات، أما النتائج فكشفت عنها السلطة المستقلة للانتخابات في اليوم التالي، واستنادا إلى النتائج، قد تجرى دورة ثانية في الأسابيع المقبلة [1]،إلا أن الجيش تدخل وغير مجرى الأحداث، فقد قرر أن يكون هناك فائز واحد من أول دور،يفوز بالأغلبية المطلقة من الأصوات.

أصدر المجلس الدستوري بيانا يعلن فيه النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية 12 /12 /2020

بعد الانتهاء من الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 12 ديسمبر 2019، تسلم المجلس الدستوري، طبقا للقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات مجموع محاضر تركيز النتائج التي أعدتها اللجان الانتخابية الولائية واللجنة الانتخابية للمقيمين في الخارج، وكذا الوثائق الانتخابية ذات الصلة.

قام المجلس الدستوري بعد الاضطلاع، الدراسة، والتحقيق في النتائج المدونة في المحاضر الرسمية لنتائج الانتخابات الرئاسية، وخاصة محاضر الإحصاء البلدي للأصوات المعبر عنها ومحاضر الفرز، وبعد تصحيح الأخطاء المادية، ونظرا لعدم تلقي أي طعون، قام المجلس الدستوري بضبط نتائج انتخاب رئيس الجمهورية، وأصدر قراره النهائي اعتمادا على النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية المسلمة له بشكل قانوني، وأصدر قراره يوم الاثنين 16 ديسمبر 2019، الذي تضمن ما يلي:

النتائج النهائية للاقتراع 12 ديسمبر على مستوى التراب الوطني : [2]

*بلغ عدد الناخبون المسجلون في القوائم الرسمية : 23.559.853 ناخب داخل الجزائر

*بلغ عدد الناخبون المصوتون : 9.675.515،أي الذين التحقوا بمكاتب التصويت وصوتوا يوم الاقتراع.

*نسبة المشاركة في الانتخابات : 41.07 %،نسبة الذين صوتوا من العدد الاجمالي للناخبين المسجلين.

*الأصوات الملغاة : 1.233.460،الأوراق الانتخابية التي لم تعبر عن أي اختيار حقيقي أو بها خطأ.

---

[1] . 5 مرشحين للانتخابات يرفضها الثوار ...من يخلف بوتفليقة في رئاسة الجزائر ،رصيف 22 ،2019/11/03
https://raseef22.com/article/1075848-5-

[2] . بيان المجلس الدستوري بخصوص النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية ل 12 ديسمبر،2019، وكالة الأنباء الجزائرية ،2019/12/16، الساعة 19:54 ،شوهد 2020/09/01.
file:///C:/Users/sbi/Downloads/.html

*الأصوات المعبر عنها : 8.442.055 ،الأصوات الصحيحة التي تحمل اختيار لأحد المرشحين.

*أعلن المجلس الدستوري عن النتائج النهائية العامة للاقتراع ،التي تشمل المواطنين المقيمين في الخارج:

*الناخبون المسجلون : 24.464.161 العدد الاجمالي للناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية الرسمية ،وتشمل الناخبين الموجودين في أرض الوطن ،بالإضافة إلى المغتربين.

*الناخبون المصوتون : 9.755.340 ،الذين ثبت صحة الأصوات التي قدموها يوم الاقتراع في داخل و خارج الجزائر.

*نسبة المشاركة : 39.88 % ،بين الذين قاموا بالتصويت في داخل وخارج الجزائر.

*الأصوات الملغاة : 1.244.925

*الأصوات المعبر عنها : 8.510.415 ،عدد الأصوات الصحيحة المعبر عنها من المصوتين المسجلين في القوائم الرسمية.

أما بالنسبة لعدد الأصوات التي تحصل عليها كل مترشح، فإنها جاءت، مرتبة ترتيبا تنازليا كما يلي:

* السيد تبـون عبد المجيد : 4.947.523 بنسبة 58.13 % .

*السيد بن قرينة عبد القادر : 1.477.836 بنسبة 17.37 % .

*السيد بن فليس علي :897.831 بنسبة 10.55 % .

*السيد ميهوبي عز الدين :619.225 بنسبة 7.28 % .

*السيد بلعيد عبد العزيز:568.000 بنسبة 6.67 % .

كما قرر المجلس الدستوري، أنه وفقا للفقرة الثانية من المادة 85 من الدستور، يتم الفوز في الانتخاب لرئاسة الجمهورية بالحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها، و بما أن المترشح عبد المجيد تبون قد تحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها.[1] فإن المجلس الدستوري يعلن السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ويباشر مهمته فور أدائه اليمين ،طبقا للمادة 89 من الدستور.

[1] . نفس المرجع.

خلاصة الفصل :

أرادت السلطة الفعلية تسيير المرحلة الانتقالية بما يقتضيه بقاء النظام، فكل ما قامت به من تضحيات وإجراءات أغلبيتها شكلية وغير مجدية دستوريا من أجل إدارة مرحلة انتقالية التي يفترض أن يتم خلالها القطيعة مع النظام القديم وكل الممارسات من أجل ارساء قواعد متينة للدولة الجديدة، لكن كل ما قامت به هو إعادة انتاج نفس النظام،بينما كان يطمع الشعب بعد اسقاط النظام إلى إعادة بناء نظام سياسي بأسس جديدة، لذلك كان الرهان قوي على اجراء الانتخابات التي ترى فيها السلطة المخرج الوحيد من أجل اضفاء الشرعية على النظام،و يمكننا أن نجمل ما قامت به السلطة الفعلية من أجل اجراء انتخابات رئاسية :

* فرض انتخابات رئاسية من أجل إعادة بناء شرعية قانونية مفقودة منذ 04 جويلية 2019 ،بحكم انتهاء الآجال الدستورية للرئيس المؤقت.

* اقرار شرعية بقاء رئيس الدولة في الحكم ،بغية خروج النظام من أزمته الداخلية ،ومحاولة إيجاد مخرج له بتغيير يمس واجهته المدنية ،وليس عمقه الذين يمثل بقية العصابة.وتقليص فترة المرحلة الانتقالية قبل أن ينفلت الوضع من بين يديها.

* تعين السلطة المستقلة للانتخابات من أجل الاشراف على اجراء الانتخابات الرئاسية كما يطالب الحراك الشعبي ،إلا أن الحراك رفضها لأنه معينة وليست مختلفة ،كما أنها تضم نفس وجوه النظام القديمة.

* أضاع النظام فرصة التغيير وإحداث القطيعة مع الماضي ،وإعادة النظر في أسلوب الحكم العسكري الذي عاشته البلاد منذ الاستقلال ،والبدء في بناء دولة مدنية جديدة وفق المعايير الديمقراطية الحديثة.

الـــخاتـــمـــــــــة

الخاتمـــــــة :

تفترض أدبيات التحول الديمقراطي أن تكون المرحلة التي تلي عملية انهيار النظام القديم هي مرحلة بناء أسس النظام الجديد عن طريق محاولة التخلص النهائي من النظام القديم، ومحاولة إيجاد حلول للمشاكل التي يمكن أن تمر بها المرحلة، ومن خلال هذه المرحلة الانتقالية التي تبدأ فيها القوى الثورية عملية البناء، بالمقابل يمكن للنظام القديم أن يحاول إعادة بناء نفسه من جديد، وهذا الأمر يعتمد بشكل كبير على الآليات المستخدمة من أجل احداث القطيعة النهائية مع ممارسات النظام القديمة وكل رموزه، أما إذا تعلق الأمر بالدول التي بدأت فيها عملية ممارسة الديمقراطية حديثا، فإن الأمر سيكون منوطا بمعرفة الأطراف التي أشرفت على عملية التحول الديمقراطي، فغالبا ما سيكون التحالف بين طرفين من الأطراف الثلاثة الجيش، وبقايا النظام أو القوى الثورية.

وأيا كانت نتائج التحالف فإن المرحلة الانتقالية التي سيعيشها ستحدد مسار التحول الديمقراطي ومدى صدق الفواعل الأساسين في بناء دولة ديمقراطية، صحيح أن البداية كانت بمبادرة من للحراك الشعبي في الجزائر أين رفض استمرار النظام القائم وطالب برحيل الرئيس وعدم بقائه في الحكم لعهدة خامسة، وبعد أن تنازل الرئيس وقدم استقالته، قرر الحراك الاستمرار والمطالبة بتنحية كل رموز النظام السابق التي كانت السبب في الفساد الكبير الذي شهدته الجزائر خلال عقدين من الزمن، وإن كانت قضايا الفساد تمتد لأكثر من ذلك، إلا أنها استفحلت مع قدوم بوتفليقة للحكم منذ 1999م ،و بتحالفه مع رجال الأعمال الذين قاموا بالاستيلاء على السلطة بشكل غير مباشر، وأصبحوا يتدخلون في شؤون الحكم، بل ويقررون ما يجب على السلطة أن تقوم به، كل ذلك خدمة لمصالحهم التي إزدادت ارتباطا بالحكم بعد مرض الرئيس الذي أصبح عاجزا عن اتخاذ أي قرار.

اتفق موقف الجيش والحراك الشعبي في البداية حول ضرورة إنهاء منظومة الحكم التي أرساها بوتفليقة، لكن كان هناك اختلاف وتباين كبير لاحقا حول تصور كل طرف لمرحلة الانتقال وكيفية إدارتها، فبعد أن فشلت السلطة مرتين في تنظيم الانتخابات الرئاسية كان لزاما عليها إيجاد حل لهذه المعضلة، فقام الجيش بالتدخل مباشرة وحدد موعدا للانتخابات الرئاسية التي فرضها بالقوة وتحت رفض الحراك الشعبي لتدخل الجيش، وهو ما أحدث القطيعة بشكل نهائي بين الجيش والحراك بعد أن كان هذا الأخير يطالب الجيش بالتدخل وإجبار الرئيس على الاستقالة أصبح الآن يندد بتدخله للمرة الثانية ضد مصلحة الحراك الشعبي.

بدأ الحراك مرحلة جديدة تدعو الجيش للتخلي عن الحكم والابتعاد عن السلطة، وترك المجال أمام المدنيين والشباب بأن يؤسسوا دولة جديدة ديمقراطية بمعايير تختلف عن تلك التي بنيت عليها الدولة الجزائرية الأولى، يكون الولاء فيها فقط للكفاءة .

لكن المرحلة الحاسمة التي يجب أن تؤسس للدولة الجديدة تدخل فيها الجيش وقرر فرض الانتخابات الرئاسية تكون نهاية، وحاول أن يأخذ بالأسباب كلها من أجل اسكات الحراك الذي ظل يطالب بقيام دولة مدنية، فقام الجيش باتخاذ كل التدابير التي تناسب مع مصالحه، ففي خطوة أولى أعطى الجيش الضوء الأخضر للرئاسة من أجل تعيين شخيصات اختارتهم من أجل قيادة الحوار الوطني بين مختلف أطياف المجتمع من شخصيات وطنية وأحزاب سياسية ومنظمات للمجتمع المدني،لتقدم تقريرها للرئيس الدولة،وفعلا قامت الهيئة الوطنية المستقلة للوساطة والحوار تحت قيادة ستة شخصيات عينتهم الرئاسة واعترض الحراك على هؤلاء الذين تم تعينهم، فكلهم من وجوه النظام الذين يطالب برحيله عن الحكم ،كما أكد أن هذه الهيئة تعمل وفقا لأجندة محددة مسبقا من طرف السلطة الفعلية للبلاد، حيث بناءا على ذلك التقرير الذي قدمته هذه الهيئة تم تعيين اللجنة المستقلة لتنظيم الانتخابات، التي أشرفت على تنظيم الانتخابات الرئاسية التي فرضها الجيش رغم إصرار الشارع الجزائري على رفضها.

حقيقة كانت هناك فرصة أمام النظام السياسي لم يستثمرها، فبدلا من فرضه لتلك الإجراءات بالقوة كان بإمكانه أخذ زمام المبادرة ويرضخ لمطالب الشعب، ويعطيه فرصة من أجل بناء دولة جديدة بالمعايير الديمقراطية التي يطالب بها، ويسمح له بتنفيذ كل ما يطالب به منذ بدأ في الخروج أول يوم رافضا للعهدة الخامسة واستمرار النظام في الحكم، فقط كان عليه بالمقابل أن يأخذ كل الضمانات التي يكون من خلالها بعيدا عن المحاسبة ويصل بذلك إلى اتفاق سلمي دون أن يفرض عليه أي شيء، وبذلك فشلت التجربة الديمقراطية في الجزائر ومحاولة اعادة بناء دولة جديدة بمعايير ديمقراطية تسمح بالتداول على السلطة، وفتح المجال أمام كل المبادرات الحرة والنزيهة لخدمة الوطن.

يمكن القول أن التدابير التي وضعت لإدارة مرحلة الانتقال السياسي لم تكن مستجيبة لتطلعات الشعب الجزائري، ولم تكن منسجمة مع مقتضيات المرحلة، بحيث بلغ عجز منظومة الحكم الموروثة من الحقبة الماضية مستوى لم يكن من الممكن معه اعتماد الحلول الجزئية، التي أفضت في الأخير إلى إعادة إنتاج نفس المنظومة بنفس الوجوه تقريبا.

كان من الممكن للتدابير الانتقالية أن تسهم في ضمان انتقال سياسي سلمي، يلبي المطالب المشروعة للشعب الجزائري ويحافظ على كيان الدولة، لكن الحلول الجزئية التي تم فرضها من قبل السلطة الفعلية عملت على تقليص مستوى التغيير، وحصر نطاقه في مجال محدود.

قـائـمـــة الـمـراجـــع

Les Références

قائمة المراجع :

القوانين :

1 . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور معدل بموجب القانون رقم 16 –01 المؤرخ في 26 جمادي الاولى 1437 الموافق 06 مارس سنة 2016، المتضمن التعديل الدستوري، الجزيدة الرسمية العدد 14 الصادرة في 07 مارس 2016.

2 . الجريدة الرسمية، العدد 38، قرار المجلس الدستوري رقم 20/ق م د /19، المؤرخ في 27 رمضان عام 1440، الموافق ل 01 يونيو سنة 2019.

الكتب :

1 . (أحمد نايف العكش)محمد، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي(الأردن نموذجا 1999 2005.)**، ط 1، الأردن : دار حامد للنشر والتوزيع، ،2012.

2 . (المختار)عبد الرزاق، **في الانتقال الديمقراطي والاصطلاح الدستوري في البلدان المغاربية** ،منشورات مجمع الاطرش المختص كلية الحقوق والعلوم السياسية ،سوسة.(د،ت)

3 . (بوشعير)سعيد،**النظام السياسي الجزائري** ،ط 2 ،الجزائر : دار المهدي للنشر والتوزيع ،1993.

4 . (بوشعير)سعيد،**القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة (النظرية العامة للدولة والدستور)**،ج 1، ط 5 ،الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،2002.

5 . (داود سلمان)سمير وآخرون، **بحوث دستورية** ،ط 1،القاهرة :المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015. (د،ت).

6 . (داود سلمان)سمير، (مجيد العكيلي)علي، **مدى تأثير الظروف الاستثنائية على الشرعية الدستورية (دراسة مقارنة)**،ط 1 ،المركز القومي للإصدارات القانونية ،القاهرة : دار الوليد للنشر والتوزيع،(د،ت)

7 . (هينتغتون)صموئيل، **الموجة الثالثة (التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين)**،ترجمة (عبد الوهاب علوب)،ط 1، الكويت:دار سعاد الصباح ،1993.

8 . (عبد الرحمن أظين)خالد، **ضمانات حقوق الانسان في ظل قانون الطوارئ** ،الاردن : دار حامد للنشر والتوزيع،(د،ت).

9 . (علي سعد)إسماعيل،(محمد حسن)حسن، **النظريات،والمذاهب، والنظم (دراسات في العلوم السياسية)** ،ط 2 ،مصر : دار المعرفة الجامعية ،2005.

10 . (قوي)بوحنية وآخرون، **الانتخابات وعملية الانتقال الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة** ،ط 1 ،عمان ، دار الراية للنشر والتوزيع ،2012.

11 . (غماري)طيبي، **الجندي والدولة والثورات العربية**، ط 1، قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019 م

المجلات :

1 . .(آزروال)يوسف، (الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي،المضمون ،الأسباب ،عوامل النجاح والفشل) **مجلة آفاق علمية**، المجلد 11 ،العدد 3 ،2019/06/22.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/9633

2. (الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات،،سلسلة تقارير)،قطر : **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**،تقرير رقم 1 فيفري 2020 https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Algeria2019-Movement-to-Elections.pdf

3 . (الانتخابات الرئاسية في الجزائر ،تكريس الاستقطاب أم خطوة باتجاه الحل ،تقيم حالة)، قطر : **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**،08 ديسمبر 2019.

4 . الانتخابات الرئاسية في الجزائر : (جدل التأصيل وفرص التغيير ،سلسلة تقارير موقف) ،قطر : **المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية** ،14 مارس 2019 https://www.arab48.com/

5 . (الشلبي)جمال عبد الكريم، دراسات استراتيجية (التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن) ،ط1 ،**مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، العدد 39،الامارات العربية المتحدة ،2000.

6 . (السبيطلي)محمد،(حراك الجزائر أزمة النظام بين الاصلاح أو القطيعة) ،الرياض : **مركز دراسات الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية** ،2019. https://kfcris.com/ar/view/post/210

7 . (الشربيني) سارة عبد السلام ،(تحليل الازمة الجزائرية 2019 من خلال اقتراب الجماعة)، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية** 2020/01/28 https://www.politics-dz.com

8 . (بوعرفة)عبد القادر، (الحراك الشعبي بالجزائر . الدوافع ،والعوائق)، **مجلة العلوم الاجتماعية** ،جامعة وهران .2 محمد بن أحمد ،العدد 07 /2019.

http://www.univ-oran2.dz/images/publication/07-converti.pdf

9 . (جابي)ناصر،(رئاسيات الجزائر : فرصة لإصلاح النظام السياسي أم خطر يهدد الدولة الوطنية ؟) **مركز الجزيرة للدراسات**،10 /2019/11

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/11/191110072448244.html

10 . (حجال)صادق، (اشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي الحالة الجزائرية نموذجا) ،**مركز الجزيرة للدراسات**، 2019/11/28 .

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/11/191128115711893.html

11 . (طيفور)فاروق، (قراءة في الحراك الشعبي في الجزائر 2019 . الأسباب،التطورات،السيناريوهات ،المحتملة)، **مجلة دراسات شرق أوسطية** ،العدد 87 ،بتاريخ 2019/04/01.

http://mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=845

12 . (كاهي)مبروك، إدارة الازمة (دراسة مقارنة بين المجلس الأعلى للدولة في الجزائر والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر،حالة شغور مؤسسات الدولة)،**مجلة الحكمة**،تصدر عن مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ،العدد 23 ،السداسي الأول،2013.

13 . (مسعودي)يونس، (التحول الديمقراطي مقاربة مفاهيمية نظرية)،**مجلة الباحث للدراسات الإكاديمية** ،العدد صفر، 2014 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/5236

14 . (معيفي)لعزيز، (محاضرات في القانون الدستوري) ،بجاية : جامعة عبد الرحمن . ميرة . ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2017/2016.

15 . (مقدم) أحلام صارة، (بن حوى) مصطفى،(22 فبراير الحراك الشعبي في الجزائر ،الأسباب والتحديات) ،**مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل** ،العدد السادس ،أكتوبر 2019 ،مجلد 02 ،برلين : المركز الديمقراطي العربي.

16 . (ناصوري)أحلام، (النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية)،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ،المجلد 24 ،العدد الثاني، 2008

17 . (قنديل)ماهر،(الجزائر :التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي)؟ ،قطر:**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**،عدد يونيو 2016

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art708.aspx

18 . (شريف)يوسف ،الانتقال الديمقراطي (العوامل ،والمراحل ،والأشكال)،**المعهد المصري للدراسات**،25 ديسمبر 2019 eipss_egorg.cdn.ampproject.org/v/seipss_eg.org

19 . (فوقة)فاطمة، (مرقوم)كلثوم، (تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري)، **مجلة الإقتصاد والمالية** ،العدد 02 السداسي الثاني ،2016 ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،الجزائر.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/9876

المذكرات :

1 . (بلخيرة)محمد، **التحولات السياسية في الإتحاد السوفياتي وآثارها على الدول العربية الوطنية** ،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والإعلام)، 2004/2003.

2 . (يوسف سلامة)عبد الرحمان، التجربة **التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول 2010** ،(رسالة ماجستير في التخطيط ،و التنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة الوطنية نابلس ،فلسطين) ،2016

3 . (نزيه سعيد أبو عون)إسلام، **تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة، وآثاره على التنمية السياسية في الوطن العربي** ،(رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ،فلسطين :جامعة النجاح الوطنية، بكلية الدراسات العليا)، 2017.

4 . (كريبش)نبيل، **دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية**، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع تنظيمات سياسية وادارية، جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2008/2007.

5 . (صحراوي)شهرزاد، **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية، دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)** ،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، الجزائر : جامعة محمد خيضر. بسكرة)، 2012 /2013.

التقارير و المقالات الالكترونية :

1 . (الجزائر ..المعارضة ترفض الانتخابات الرئاسية وتتعهد بالتصعيد) ،العربي 21 ،02 نوفمبر 2019 https://arabi21.com/story/1219950

2 . (الجزائر... بدء الانتخابات الرئاسية وسط رفض شعبي واسع) ،2019/12/12، **أكاديمية DW**، https://www.dw.com/ar/51639157

3 . (الجزائر...منظمة أبناء الشهداء تدعو للخروج غداً تنديداً بتدخل البرلمان الأوروبي)،2019/11/29.

https://www.tasnimnews.com/ar/news/2019/11/29/2149040

4 . (الجزائر : ضعوا حداً لقمع نشطاء وصحفيي الحراك في خضم تفشي وباء فيروس كوفيد-19)،27 أفريل 2020 ، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/04/algeria-end-repression-against-hirak-activists-and-journalists-amid-covid19

5 . (الجيش يصعد ضد الحراك..فهل ينال التضييق من ثورة الجزائريين؟)، 2019/09/20 https://www.dw.com/ar/-50518312

6 . (الهيئة الوطنية للحوار والوساطة تكشف عن خطة عملها للمرحلة المقبلة)، **الوكالة الأنباء الجزائرية**، 2019/07/28 http://www.aps.dz/ar/algerie/74508-2019-07-28-15-32-4

7. (الزراعة في الجزائر)،ويكيبيديا الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki

8 . الموسوعة السياسية ،التحول الديمقراطي، https://political-encyclopedia.org/dictionary

9 . (المبادئ المحصنة (الراسخة) في دستور سورة الديمقراطية، دراسات وتقارير سياسية)، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 13 سبتمبر 2017 https://www.harmoon.org/reports

10 . (المديني)توفيق،(كتاب جديد يوثّق للثورة التي أطاحت بعهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (2 من 3) الجزائر.. صراع الأجنحة والحرب على الفساد أبرز عناوين المرحلة)،عربي21،20 ماي 2019،02:14م بتوقيت غرينتش https://arabi21.com/story

11 . (المتظاهرون الجزائريون يصرون على مدنية الدولة في الجمعة 28 من الحراك الشعبي)، فرانس24، 2019/08/31، 06:56 https://www.france24.com/ar

12 . (العرقوبي)أنيس، (الرعاية الصحية في الجزائر .. متلازمة النفط والفساد،مقال في نون بوست) ،نشر بتاريخ 2020/01/14 https://www.noonpost.com/content/35573

13 . (الشيرازي)كامل، (عامر رخيلة يشرح مضمون المواد 07 ،و08 ،و 10 من الدستور) ،**LIBERTE عربي** 2019،15:09/03/3، https://www.liberte-algerie.com/liberte-312761

14 . (استدعاء الهيئة الناخبة للرئاسيات 12 ديسمبر : محطة لتكريس الشرعية وإعادة الكلمة للشعب) ،**وكالة الأنباء الجزائرية**، 2019/09/15، http://www.aps.dz/ar/algerie/76480-12

15 . (بهلولي)أسماء، (***لا تحشروا أنفكم في الجزائر!)،الشروق*** ،2019/11/30

https://www.echoroukonline.com

16 . (بلغيث)عبد الله، (الانتخابات الرئاسية في الجزائر ديسمبر 2019 وتحديات الاستقرار السياسي)، مركز الجزيرة للدراسات، 2019/12/11،

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/2019-

17 . (بوجمعة)رضوان،(مأزق الرئاسيات الجزائرية : مرشحون ،مسارات ،رهانات وسيناريوهات)، مبادرة الاصلاح العربي،02 ديسمبر 2019 https://www.arab-reform.net/ar/publication

18 . (بورنان)يونس ،(الحراك الجزائري يدخل عامه الثاني .. نجاحات أكيدة ومستقبل ضبابي) ،العين الإخبارية، الجمعة 2020/02/21، الساعة 10:21 صباحا بتوقيت أبو ظبي، شوهد 2020/04/02.
https://al-ain.com/article/algeria-demonstrations-anniversary

19 . (بوزيان)يونس، (خبير قانوني : تمديد للمرحلة الدستورية بالجزائر بعد إلغاء الانتخابات)، **العين الاخبارية**، 2019/05/25،
https://al-ain.com/article/cancel-presidential-elections-algeria-1

20 . (بوتفليقة يستقيل ويترك "قنابل " قانونية وسياسية أمام المرحلة الانتقالية)، وكالة الأنضول 2019/04/03، https://www.aa.com.tr/ar

20 . بوتفليقة سيستقيل قبل نهاية عهدته الرئاسية في 28 أبريل)،فرنس 01،2019/04/24 شوهد 2020/09/23 https://www.france24.com/ar/20190401.

21 . (بيان المجلس الدستوري بخصوص النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية ل 12 ديسمبر،2019)، وكالة الأنباء الجزائرية ،2019/12/16، http://www.aps.dz/ar/algerie/81226-12-2019

22 . (بن عبد الله)عبد الرزاق،(الجمعة 41 لحراك الجزائر..شعارات رافضة للانتخابات والتدخل الاجنبي)، **وكالة الأناضول**، 2019/11/29، https://www.aa.com.tr/ar/

23 . (بن عبد الله)عبد الرزاق، (ميموني)عباس ،انتخابات الجزائر .. منافسة مفتوحة بين 5 من "أبناء النظام)، **وكالة الأناضول**، 2019/11/11 ، https://www.aa.com.tr/ar/

24 . (بعد أنباء عن عزم البرلمان الأوروبي عقد جلسة حول الجزائر ... الجيش الجزائري يرد)، العربية RT، 2019/11/27 https://arabic.rt.com/middle_east/

25 . (بقاء بن صالح بعد 9 يوليو :فتوى من روح النص الدستوري لتفادي مخاطر الفراغ)، وكالة الأنباء الجزائرية ،04 يوليو 2019،شوهد 2020/09/11 http://www.aps.dz/ar/algerie/73606-9

26 . (ج . براون)ناثان بمساعدة، (ميسنغ)ماريان، و(وينر)سكوت،(إعادة ميلاد دستورية، تونس ومصر تعيدان بناء نفسيهما)، **UNDP برنامج الامم المتحدة الإنمائي**، بتاريخ 13 أوت 2011.

27 . (جلة)سماعين، (الحراك الشعبي في الجزائر ...التضامن والاتصال و الفضاءات العمومية)، العربي الجديد 17 ماي 2019 . https://www.alaraby.co.uk/

28 . (جربوعة)محمد، (التحذير من فخ المادة 107) ،**الجزائر الآن**، 2019/05/03. https://algeriemaintenant.com/2019/05/03/

29 . (حمدادوش)ناصر، (بعد حراك الجزائر .. ما تحقّق وما تغيّر)، **العربي الجديد**، 2019/06/04 ، https://www.alaraby.co.uk

30 . حنان . ج ،(الجزائر تستنكر وترفض التدخل السافر في شؤونها)،المساء، 2019/11/30 https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/7330

31 . (حذاقة)عبد الحكيم،(الشرعية الشعبية أم التاريخية .. أيهما ينتصر في حراك الجزائر؟) شبكة الجزيرة الاعلامية، 2019/11/10 https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/11/10/

32 . (حذافة)عبد الحكيم، (انتخابات الرئاسة في الجزائر.. ردود الفعل ودلالات الأرقام)،**الجزيرة**، 2019/12/13، https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/12/14

33 . (لائحة البرلمان الأوربي :منظمة أبناء الشهداء تندد وتدعو للمشاركة في مسيرة الوفاء للشهداء هذا السبت)،**الجديد اليومي** https://eljadidelyawmi.com/2019/11/29/

34 . (لحياني)عثمان، (بدء الحملة الانتخابية للرئاسيات الجزائر وسط اعتراض ناشطي الحراك الشعبي) ،**العربي الجديد**،17 نوفمبر 2019. https://www.alaraby.co.uk

35 . (لشموت)عمار، (الأفامي، يتوقع ارتفاع نسب البطالة في الجزائر سنة 2020) ،**الجزائر ULTRA**، 2019/10/17، https://ultraalgeria.ultrasawt.com

36 . (قوي)بوحنية، (المجتمع المدني الجزائري : بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي)، مركز الجزيرة للدراسات، 2014/03/10، https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/03/201431091032346288.html

37 . (سالم)محمد، (البرلمان الاوربي يبعث هواجس التدخل الاجنبي عند الجزائريين) ،**عربي 21**، 2019/11/29، https://arabi21.com/story/

38 . (سنوسي)محمد، (النظام السياسي الجزائري مابين حكم الأزمة وضعف المؤسسات)2015/09/08 www.elhiwardz.com. Developed by dzadweb- 2019@

39 . (مجليد)قادة،(الحراك الشعبي في الجزائر " قراءة استشرافية)، **صحيفة رأي اليوم** ،23 نوفمبر 2019 https://www.raialyoum.com/index.php

40 . (محمد قرن)إسلام، (التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام إلى مأزق الحراك)، **منتدى السياسات العربية**، فيفري 2020 ، www.alsiasat.com

41 . (ميموني)عباس،(هذا كل ما سيتغير في النظام الانتخابي بالجزائر)، **وكالة الأنضول**، 2019/09/19 https://www.aa.com.tr/ar

42 . مفهوم الانتفاضة (النموذج الانتفاضي الفلسطيني) http://www.almasalik.com/locationPassage.do?locationId=30713&languageId=ar&passageId=10604

43 . (صواليلي)حفيظ، (الفقر سيتفاقم في الجزائر)،مقال في **جريدة الخبر**،12 سبتمبر 2017 https://www.elkhabar.com/press/article/125993

44 . (شلبي)خالد، (الحراك الشعبي والحلول الدستورية " صياغة نموذج جزائري في الانتقال الديمقراطي) **يومية الشعب** ،الاربعاء ،03 أفريل 2019. http://www.ech-chaab.com/ar.html

45 . (خبير قانوني : تمديد للمرحلة الدستورية بالجزائر بعد إلغاء الانتخابات)، **العين الإخبارية** 2019/05/26 https://al-ain.com/article/cancel-presidential-elections-algeria-1

46 . (خبراء محور الحوكمة والتحول الديمقراطي وبناء المؤسسات في **برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا**)، 2019/06/27 ، https://nafsprogramme.info/sites/default/files/2019-Constitution%20Options%20for%20Syria%20-%20Final%20-%20Arabic.pdf/06

47 . (فريد)عباس،(المخارج الدستورية للأزمة السياسية الجزائرية)،**الجزائر الحرة** ،18 مارس 2019 https://www.algerielibre.org/post2_issuesconstitutionelles.html

48 . (عبد العزيز بوتفليقة : رجل الملفات والمناورات)،**عرب تايمز** http://www.arabtimes.com/mixed3/doc82.html

49 (عمار)رحمة، (المرحوم أحمد قايد صالح من حماية الحراك إلى سد فراغ المؤسسات)، **أخبار الوطن**، العدد 118 ،22 /02 / 2020. https://akhbarelwatane.net/wp-content/uploads/2020/02/pdf118.pdf

50 . (عثماني)عبد الحميد،(الحكومة ستقدم قانونها للبرلمان قريبا الشروق،سلطة وطنية لتنظيم الانتخابات .. وهذه تشكيلتها)،2019/05/25، https://www.echoroukonline.com/

51 . (عسكر)عبد الله، (الحراك الاجتماعي ومفهومه)،الاربعاء 2012/05/02 .**مدونة نريد** noreed.horizon –studios.net

52 . (رئاسيات 12 ديسمبر : غلق باب إيداع ملفات الترشح منتصف الليل من اليوم السبت)،**وكالة الأنباء الجزائرية** ،2019/10/20، http://www.aps.dz/ar/algerie/78586-12

53 - (5 مرشحين للانتخابات يرفضها الثوار ...من يخلف بوتفليقة في رئاسة الجزائر)، **رصيف 22** 2019/11/03، https://raseef22.com/article/1075848-5-54.http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Discuss/seminars/mesc-15-32.html available at

الـفـهـــــــرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
الملخص	
مقدمـــــــــــة	**01**
الفصل الأول : الاطار النظري للانتقال الديمقراطي و المراحل الانتقالية.	
تمهيد	**10**
المبحث الأول : مفهوم الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي.	**11**
المطلب الأول : تعريف التحول الديمقراطي و مراحله.	**11**
المطلب الثاني : أنماط وأسباب التحول الديمقراطي.	**15**
المطلب الثالث : تعريف الانتقال السياسي و الاصلاح السياسي.	**28**
المطلب الرابع : العلاقة بين التحول الديمقراطي والاتفاق السياسي.	**30**
المبحث الثاني : مأهيــة المراحل الانتقالية والإرادة الشعبية	**32**
المطلب الأول : مفهوم المراحل الانتقالية والإرادة الشعبية.	**32**
المطلب الثاني : تعريف الثورة الشعبية والانتفاضة الشعبية.	**34**
المطلب الثالث :تعريف الحراك الشعبي والنظريات المفسرة له.	**37**
المبحث الثالث : الأطر الدستورية لإدارة المراحل الانتقالية.	**41**
المطلب الأول : تعريف الشرعية الدستورية.	**41**
المطلب الثاني : تعريف الظروف الاستثنائية وحالة الطوارئ.	**47**
المطلب الثالث : تعريف المبادئ فوق الدستورية.	**49**
المطلب الرابع : تعريف الوثائق الدستورية المؤقتة.	**50**
طلب الخامس : تعريف الإعلان الدستوري المؤقت.	**54**
المطلب السادس : الدستور الصغير.	**55**
خلاصة الفصل :	**58**
الفصل الثاني : طبيعة الحراك الشعبي في الجزائر.	
تمهيد :	**60**
المبحث الأول : الأوضاع العامة في الجزائر عشية الحراك الشعبي في الجزائر.	**61**

المطلب الأول : الأوضاع السياسية والدستورية في الجزائر قبيل الحراك الشعبي.	**61**
المطلب الثاني : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر قبيل الحراك الشعبي في الجزائر	**66**
المطلب الثالث : أسباب الحراك الشعبي في الجزائر.	**70**
المبحث الثاني : الطبيعة السلمية للحراك الشعبي في الجزائر.	**75**
المطلب الأول : مكونات الحراك الشعبي في الجزائر.	**75**
المطلب الثاني : الشعارات التي رفعها الحراك المظاهرات.	**78**
المطلب الثالث : أسباب تغير شعارات الحراك الشعبي في كل مظاهرة.	**80**
المبحث الثالث : مواقف المؤسسة الحاكمة من الحراك الشعبي في الجزائر.	**83**
المطلب الأول : موقف مؤسسة الرئاسة من الحراك الشعبي.	**83**
المطلب الثاني : المواقف المختلفة للمؤسسة العسكرية من الحراك الشعبي.	**86**
المطلب الثالث : موقف القوى السياسية من الحراك الشعبي.	**87**
خلاصة الفصل :	**90**
الفصل الثالث : التدابير المتخذة لتسيير المرحلة الانتقالية في الجزائر.	
تمهيد :	**92**
المبحث الأول : تسيير المرحلة الانتقالية وفق المادة 102من الدستور.	**93**
المطلب الأول : الانقسام حول ضرورة تطبيق المادة 102 من الدستور.	**93**
المطلب الثاني : القيود التي تفرضها أحكام الدستور في مرحلة شغور منصب الرئيس.	**96**
المطلب الثالث : الحلول الدستورية وسقوط آجال الانتخابات الرئاسية.	**98**
المبحث الثاني : الاجراءات السياسية المرافقة للمرحلة الانتقالية.	**102**
المطلب الأول : حملة مكافحة الفساد.	**102**
المطلب الثاني : دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية.	**103**
المطلب الثالث : موقف فعاليات الحراك من التدابير المتخذة.	**107**
المبحث الثالث : تقييم الترتيبات الدستورية المتخذة لتسيير المرحلة الانتقالية.	**112**
المطلب الاول : السند الدستوري لتمديد ولاية الرئيس المؤقت.	**112**
المطلب الثاني : لجنة الوساطة والحوار والحلول المقترحة.	**113**
المطلب الثالث : الانتخابات الرئاسية ل 12 ديسمبر 2019.	**114**
خلاصة الفصل	**121**
الخاتمة	**123**

قائمة المراجع	**127**
الفهرس	**137**